تونس، مصر...
الامة العربية تدق باب الحرية

ملفّ من إعداد: سماح إدريس (بيروت)، وياسين الحاج صالح (دمشق)، وغسان بن خليفة (تونس)، وعبد الحق لبيض (الدار البيضاء)

المشاركون
(ألفبائيًا)

- أكرم البني
- الأمين البوعزيزي
- إلياس الماجري
- باسم شيت
- جمال بندحمان
- دياب أبو جهجه
- ربيع صلاح
- رشاد أبو شاور
- زياد حافظ
- سارة أبو غزال
- شاهين الساقي
- طارق قيشاوي
- طارق الكحلاوي
- الطاهر لبيب
- عبد الحق لَبْيض
- علي الشهابي

هذا العدد من الآداب يقتضي منّي اعتذارًا إلى جمهور القرّاء. فعلى امتداد ٥٩ عامًا من عمر هذه المجلة لم أتأخّر عنهم هذه المدّة كلّها (حوالى شهرين!). والسبب، كما لا يَخْفى، هو اندلاعُ الثورات (أو الانتفاضات) العربيّة في تونس ومصر والجزائر واليمن وليبيا والبحرين، فضلاً عن التظاهرات في غير قطرٍ عربيّ. والنتيجة أنّنا قرّرنا تأجيلَ ما كنّا قد أعددناه، لنُفْرد ملفًا لثورة تونس. ولكنّنا ما إنْ بدأنا بملفّ ثورة تونس حتى داهمتْنا انتفاضةُ مصر، وبعدها انتفاضتا البحرين وليبيا... والحبلُ على الجرّار إذا شاء الشعبُ العربيُّ التعجيلَ في نيْل حريّته.

❖ ❖ ❖

حاولنا في هذا الملفّ أن نركّز على ما يتخطّى التحليلاتِ الصحفيّةَ اليوميّةَ؛ وربّما هذا قد يبرِّر تأخّرَ عددِ الآداب الذي بين أيديكم ويَشْفع به. كما أثَرْنا أن يكون صوتُ الشباب والشابّات أعلى من ذي قبل؛ فهؤلاء هم اليومَ الصنّاعُ المباشرون لمجدنا الجديد. ولعلّنا نُذكّر القرّاءَ الكرامَ بضرورة العودة إلى ملفّاتٍ سابقة أصدرتْها الآداب قبل أعوام بعنوان «الشباب العربيّ والمشاركة السيّاسيّة» ـ وهي ملفّاتٌ نرى ضرورةَ استكمالها اليوم بملفّاتٍ أخرى تغوصُ عميقًا في أساليب الشباب العربيّ الثائر وطموحاتِه.

❖ ❖ ❖

هذا الملفّ يقتضي شكرًا خاصًا للرفيق والصديق غسّان بن خليفة. فهذا الشابّ التونسيّ، المُفْعم بروح الكفاح والعروبة واليسار، كرّس نفسَه في خدمة هذا الملفّ، من قلب تونس المنتفضة. فله التقديرُ الكبيرُ. ولرفاقه/رفاقنا التونسيين المشاركين هنا حبُّنا وتصميمُنا على أن يكونوا لبناتٍ أساسيّة في ملفّاتنا القادمة.
والشكر موصولٌ أيضًا إلى الرفيقة الشابّة نرمين الحرّ التي تشارك للمرّة الأولى في الآداب باستطلاع آراء الشباب والشابّات في لبنان عن أثر الانتفاضة التونسيّة (والمصريّة)

فيهم. ونأمل ألاّ يتأخّر اليومُ الذي نُصدر فيه ملفًا كاملاً عن ثورة الشباب اللبنانيّ ضدّ ديكتاتوريّيه الموزّعين على مختلف الطوائف/المصائب اللبنانيّة.

كما نتقدّم بالتقدير الكبير إلى الرفيق محمد علي لطيّف على الغلاف الداخليّ الثالث الذي قدّمه إلى الآداب، وإلى الرفيق من الولايات المتحدة أيثن هَيتْنِر لتقديمه غلاف الآداب الأوّل.

❖ ❖ ❖

سيلاحظ القرّاءُ أنّ معظمَ موادّ هذا الملفّ يتركّز على انتفاضة تونس لأنّ غالبية المشاركين قدّموا إسهاماتهم قبيْل انتفاضة مصر ورحيل الطاغية حسني مبارك ونائبه، وقبل انتفاضتيْ ليبيا والبحريْن. لكنّنا نَعِدُ بأن يكون العددُ القادم، والأعدادُ التي تليه هذه السنة، منصبّةً على الانتفاضات العربية الأخرى التي لا تحقّقُ مطالبَ شعبَنا العربيّ فحسب بل تحقّق أيضًا حلمًا عزيزًا من أحلام مؤسِّس هذه المجلّة الدكتور سهيل إدريس، وقرّائها، وكتّابها، منذ عقود.

س.إ.

عمر ديب

غسّان بن خليفة

- ليلى فيڤة
- لين هاشم
- مازن كرباج (رسم)
- مالك الصغيري
- مايا زنكول (رسم)
- محمد علي لطيِّف
- محمود معروف
- ميشال كيلو
- نادر فرجاني
- نرمين الحرّ
- هادي دانيال
- هشام البستاني
- وسام الصغيّر
- وليد حدّوق
- ياسر منيف
- ياسين الحاج صالح

تونس: لكي لا تأكل الثورةُ أولادَها باكراً

□ الطاهر لبيب

نظريًا، كان «من الطبيعيّ،» من جهة الحدس التاريخيّ العامّ، أن تحدث ثورةٌ في تونس، يومًا ما. لكنّ ما حدث، كما حدث، لم يتوقّعْه أحد: لا محمد بوعزيزي، بشرارته ورمزه، ولا الجماهيرُ المتوالدةُ مطالبُها، ولا النخبُ الملتحقةُ بها، ولا المحلّلون القابعون على سطح الظواهر، خوفًا أو عجزَ تحليل. أنْ تخترقَ البلادَ، أفقيًا وعموديًا، جغرافيًا واجتماعيًا، ثورةٌ شعبيّةٌ بهذه التلقائيّة، خارج كلّ تأطير، وبهذه السرعة في الحركة، وبهذا الإصرار في طلب الأقصى، فذلك ما لم يكن متوقّعًا قبل يوم من حدوثه، لا في الداخل ولا الخارج. وما دام التوقّعُ من الواقع، فالواقع كانت تسدُّ آفاقَه، من الداخل، تضاريسُ القوّة، وترسم آفاقَه، من الخارج، مصالحُ آمنةٌ. هكذا فوجئ الداخلُ والخارجُ باليأس يتحوّل رمادُه إلى لحظةٍ مؤسِّسةٍ لتاريخٍ جديد.

اعتاد واقعُ البعض، واعتادت تحاليلُهم، وجودَ أو إيجادَ «أطرافٍ خارجيّة،» مثّلهم مثَل من اعتادوا وجودَ أو إيجادَ مَن «يقف وراء» ما يحدث. هؤلاء، خصوصًا في المشرق العربيّ، لم يستسيغوا القولَ بتلقائيّة الثورة الشعبيّة في تونس. نتفهّم الاستغرابَ؛ فالظاهرة هنا غيرُ مسبوقة عربيًا: أن لا تكون، لا أمام الشعب الثائر ولا وراءه، قياداتٌ داخليّةٌ أو قوًى خارجيّة. وإذا كان لا بدّ من أن يكون ذلك، فوراء الشعب الثائر شعبٌ ثائرٌ، وأمامه «فايسبوك»!

قوّةُ التلقائيّة في ما لا يُنتظر، في ما يُباغِت: إنّه لا يترك متّسعًا لردّة الفعل، إذا اتّسع وتسارع مثلما حدث في تونس. ماذا كان يكون لو تحوّل الشعبُ إلى «جماهير» لها قياداتٌ تجتمع وتناقش وتختلف وتفاوض؟ ماذا كان يكون لو تنبّأتْ قوى الخارج المتربّصة بكلّ نبضٍ شعبيّ فتهيّأتْ لإسكاته؟ لا ندري على وجه التحديد، ولكنّ من الصعب تصوّر «القُصوويّة» تأخذ مداها إلى هذا الحدّ: لا تتوقّف، لا تتراجع، لا تتنازل، وخصوصًا لا تفاوض. في التفاوض شبحُ «الإجهاض» يُربك القياداتِ بتُهمتِه. بعضُها فهم، بدءًا أو متأخّرًا، خوفَ الناس من التأطير والتمثيل: تحوّل إلى «واحدٍ منهم.» لقد عاين أنّ «جماهيره» لم تخرجْ من النصوص هذه المرّة، وأنها سبقتْ قياداتها، حدسًا وتحرّكًا ومطلبًا. عاينَ كيف ركضت النخبُ وراءها، وكيف لاح منها، في بعض المحطّات، ضيقُ نفسٍ، إذ هي لم تتوقّعْ منها أن تذهب إلى أقاصي مطالبها وأن لا ترضى بحلولٍ وسطى أو موقّتة، قد يفضي إليها التفاوضُ. عاين، ميدانيًا، كيف أنّ «تفاؤل الإرادة» يواجه «تشاؤم العقل،» على حدّ تعبير غرامشي.

الثورة تلقائيّة. لكنّ القول بتلقائيّتها يصبح جهلاً أو حيفًا إذا قلّل من دور القيادات في الحدث قبل حدوثه. تغييبُ المفاجأة للقيادات، ميدانيًا، لا يعني غيابَ تأثيرها: فما استبطنه الشعبُ الثائرُ من أفكارها ونضالها، وما تراكم من ذلك في وعيها ووجدانها، هو فاعلٌ في الحدث، بصورٍ مختلفة، منها الظاهرُ ومنها الباطن، منها المباشرُ ومنها غيرُ المباشر. لا حاجة للتذكير هنا بنضال الحركات والأحزاب والمنظّمات والاتّحادات وأصناف المثقفين والمبدعين ـ فهذا، في تونس، قديمٌ ومألوفٌ ومعروف. مثالٌ واحد: الجامعة التونسيّة حافظتْ، نسبيًا، على بعض حصانتها، فأتاحت لبعض أساتذتها أن تساهم دروسُهم في تعميق الرؤية والوعي بوجهة التاريخ والظواهر، لدى طلاّبهم الثائرين اليوم. هذا، أيضًا، فعلٌ في الحدث، من حيث يدري الأستاذُ ولا يدري. وللمناسبة، فإنّ ما حدث في تونس هو أكبرُ من أن يُتركَ للسياسيين، يختزلون أبعادَه، في خطبهم وإجراءاتهم. إنّه، في العمق، إبداعٌ متعدّدُ الأبعاد، يستنهض كلّ مجال.

قد تكون التلقائيّة أعادت من السماء ما ذهب إليها من مطالب الأرض، ولكنها ليست وحيًا. هي انفجارُ رصيدٍ مكبوت. لهذا فإنّ ما حدث هو فرصةٌ لإعادة النظر في مقولاتنا التقليديّة حول القيادة، والمتحفّظة، تقليديًا، على دور التلقائيّ في التاريخ. وهو أيضًا يدعو إلى سؤالٍ نظريّ وعمليّ في آن واحد: أين ينتهي التلقائيّ، وأين تنتهي نتائجُه؟

في وقتٍ ما، في مكانٍ ما، يتوقّف التحرّكُ الشعبيّ، ميدانيًا، وتبدأ الوساطةُ النخبويّة. هذا مبدأٌ «إجرائيٌّ» عامّ في كلّ الثورات: يضع «الشعبُ» حزمةَ مطالبه بين أيدي «ممثّليه» يتغيّر إيقاعُ الزمن، ويرتفع شعارُ «الصّبر والحكمة،» باعتبار أنّ المطالب لا تتحوّل من القوّة إلى الفعل إلاّ بالتدبير، وأنّ للتدبير أجلاً لا يحْسبه الثائرون: فلا وقت للثائرين لاستقراء التاريخ وعلوم السياسة، ولا للنظر في انتقال الاقتصاد إلى اقتصاد سياسيّ؛ ولا وقت عندهم للتمييز بين ما يحصل بمجرّد الحدث، وما لا يحصل إلاّ بالتراكم في المدى الطويل. ومهما كان استعجالُهم لنتائج ثورتهم، فهذا لا يعفيهم، كما جرت به عادةُ الثورات، من قبول

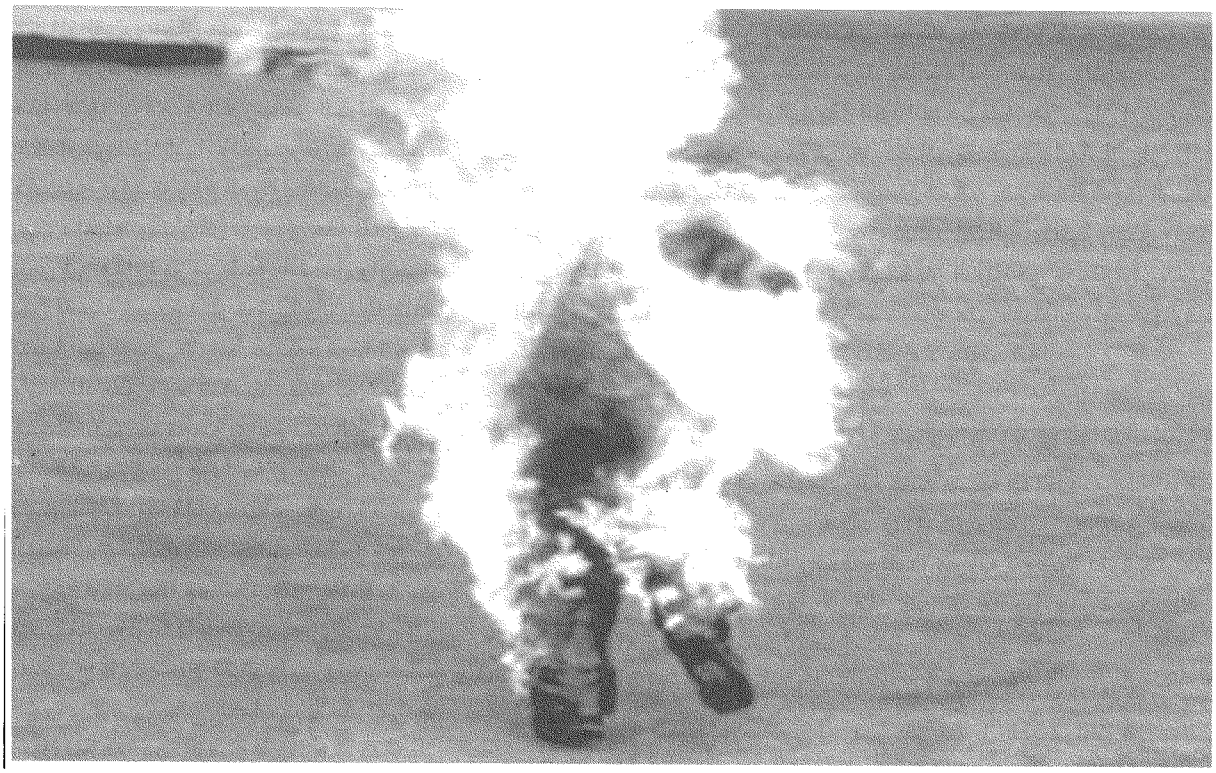

من التسرّع استخلاصُ أنّه يكفي أن يُحرق شخصٌ نفسه في «ظروف مماثلة» ليُشعل في بلاده ثورة

«التريّث»: يضغطون، يتابعون، يراقبون، في مرحلةٍ أولى. في مرحلةٍ ثانية، ينتظرون نتائجَ التدبير. في مرحلةٍ ثالثة، تتسع الوساطةُ وتتفرّع فتحوّلهم إلى ملقّنين أو متفرّجين. في مرحلةٍ لاحقة، أغلب الأحيان، وفي زمنٍ يقْصر أو يطول، يحسّون بأنّ مطالبهم حُوّلتْ، عُدّلتْ، شُوِّهتْ أو ضاعت. يحسّون بأنّ آليّات السياسة صَبّت المطلقَ من مطالبهم في قنوات النسبيّ التي يصْنعها التحكّم.

❖ ❖ ❖

هذه ترسيمةٌ عامّةٌ مرّت بها، أو ببعضها، ثوراتٌ كبرى في التاريخ. المرحلة المعاصرة من تاريخ العالم زادتها اختزالاً وحدّةً أصبحتْ خلاصتُها النيوليبيراليّة تثبيتًا لمبدإ إعطاء الأقلّ للأكثر. هذا الأقلّ هو، في تونس وحتى الآن، كسبٌ كبيرٌ، لا في المطلق وإنما باعتباره لم يكن منتظرًا، خارجَ الحلم، بهذا الحجم وهذه السرعة: الإطاحة بنظامٍ قاهر، والإعداد لدولة القانون، وإطلاق الحريّات العامّة ومعها مساجين الرأي، ومحاربة الفساد، إلخ .. وتحويل كلّ هذا، في الإعلام، إلى حديثٍ علنيّ، يكاد يبدو «سرياليًا.» فوق هذا إحساس بأنْ لا رجعة فيه، على الأقلّ في المدى المنظور.

أقول «في المدى المنظور» لأنّ كلّ الثورات المعروفة انتهت بأكل أولادها، طال الزمنُ أمْ قصر. أحيانًا، أكلتْ ذاتَها، عندما تجاوزتْ تلقائيّةُ المطلب موضوعيّةَ الممكن، وواجهتِ الإراديّةُ احتماليْن يتربّصان بها: فوضى شعبويّة أو قمعًا جديدًا. إلى هذا نبّه الكثيرون من أبناء الثورات الكبرى. فالشاعر پول ڤاليري رأى أنّ «الثورة تُنجز، في يومين، عمَلَ مائة سنة، وتخْسر، في سنتين، إنجازَ خمسة قرون.» والفيلسوف رينان كان أكثر منه إنذارًا. «الحكومة التي تنقذ شعبَها من خطرٍ كبيرٍ تجعله يدفع ثمنَ ذلك غاليًا في وقتٍ لاحق.»

❖ ❖ ❖

الثورة صيرورةٌ مركّبة يحمل زمنُها الاجتماعيّ ما يتراكم، في اتجاه أهدافها. ولأنّها مركّبة، فإنّ أصعبَ ما فيها إعادةُ البناء. الصعوبة مأتاها مطلبُ القطيعة: هو مطلبٌ شرعيّ، اجتماعيًا وسياسيًا وأخلاقيًا، ولكنّ حدوده متحرّكة. سيتّضح هذا عند المرور من الإطاحة برأسٍ ضاع بين المطارات إلى تفكيك نظامٍ نسج سلطتَه بخيوطٍ وعيونٍ من حديدٍ مصهور، واحتضن مافيا سوقيّة لم يكن لها ذكاءُ ولا دهاءُ ستْر فسادها. وستتّضح انزلاقاتُه الممكنة، أيضًا، إذا تُرجمت القطيعةُ بتصفية حساباتٍ جماعيّةٍ أو صِنفيّة. في رأس القائمة حزبٌ حرٌّ تحريريّ في صيغته الأولى، ومشخْصنٌ قمعيٌّ في صيغٍ تاليةٍ صُنِّعتْ لهيمنته الإيديولوجيّة آليّاتٌ اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة وثقافية (بل ذوقيّة أيضًا، جعلت الناسَ لا يرَوْن الأرضَ والسماءَ إلاّ في لون البنفسج!). حزبٌ تسرّب إلى خلايا المجتمع كلّها، يراقب حركاتِها وسكناتِها، لا يقْبل منها فرقًا بين استقلال الفرد وعداوته، ويُوشي بكلّ إشارةٍ أو فكرةٍ لا تعني امتثالاً، ولو كانت لا تزال في الخاطر: فالعقابُ استباقيّ، كبقْرِ البطون، خوفًا من ميلاد كافر!

من المنطقيّ، والحالُ هذه، أن يثور الشعبُ ضدّ حزبٍ قهره إلى هذا الحدّ. ومن المبرَّر، والحالُ هذه، مطالبُ فصلِ الحزب عن الدولة، وغلقِ خلاياه في فضاءاتها، وتحييدِ رموزه، ومحاسبةِ فاسديه، واسترجاعِ الدولة ما أخذه منها أو سخّره لعمله؛ ومبرَّرٌ كلُّ ما جرى هذا المجرى. لا لبس في هذا، فهو من قبيل القضاء والإجراء. لكنّ المسألة تصبح أكثر تعقيدًا والتباسًا عندما تتصلُ بما يسمّى «قواعدَ حزبيّة»: فهذا الحزب، باستثناء رموزه ومرْضاه، لا تجْمع بين أعضائه عقيدةٌ، بقدْر ما تجْمع بينهم مصالحُ، أغلبُها خدماتٌ، لهم الحقُّ فيها، بلا واسطةٍ حزبيّة، لو كانت الدولةُ دولةَ قانون. «الأعضاء،» خصوصًا الفقراءُ والمحتاجون، هم، في الغالب، رهائن. صحيح أنّ الرهينة قد تتعلّق بمن يختطفها، وقد تعشقه، وفي كلّ الحالات، هي تحتاج إلى «مخارج طوارئ،» لا أكثر. ليس من صالح الثورة، ولا من صالح التماسك الاجتماعيّ، أن تحوّل الملاحقةُ هذه الرهينةَ إلى طريدة. هذا، على الأقلّ، لسببين:

الأول أنّ طريق الثورة طويلة، وأنّ الطريدة هي الأكثر تهيُّؤًا للارتداد فيها.

والثاني احتمالُ أن يتحوّل المظلومُ إلى ظالم.

❖ ❖ ❖

مهما مالت الدلالةُ اللسانيّةُ للفظ «الثورة،» في العربيّة، إلى معنى الهبّة أو الانتفاضة، ومهما فاحت منها رائحةُ الياسمين، فهي تبقى، في حالةِ تونس، ثورةً وشعبيّة. هل فيها دروس؟ فيها دروس، أوّلُها الإمكانُ: إمكانُ الثورة «حتى في البلاد العربيّة،» كما كتبتْ، بتعجّبٍ عنصريٍّ، صحيفةٌ فرنسيّة. الثاني أنّ الدكتاتوريّات أكثرُ هشاشةً ممّا يُخيَّل، في الغالب، للرازحين تحتها: فبقدْر ما تبدو صلابتُها، أثناء حكمها، يتّضح ضعفُها عند سقوطها - وهو سقوط مفاجئٌ، وسريعٌ، ومُهين.

هذان الدرسان وغيرهما من الدروس لا تقاليدَ للتونسيين في إلقائها على غيرهم. ليس من تقاليدهم تصديرُ إيديولوجيّاتهم، ولا أرى من مشاغلهم، اليوم، تصديرُ ثورتهم. أن تسري، عربيًا، رمزيّةُ محمد بوعزيزي، أن يتحوّلَ إلى إيقونة، أن يُعادَ مشهدُه، أن تُستحضَرَ شعاراتُ «ثورته،» أن يُرفع العلمُ التونسي: فهذا كلّه، بلا شكّ، مؤشّرُ تماهٍ وتحذير، يبدو أنه أُخذ مأخذَ الجدّ. ومع هذا، فمن التسرّع استخلاصُ أنه يكفي أن يُحرقَ شخصٌ نفسَه، في «ظروفٍ مماثلة،» ليُشعِل، في بلاده، ثورة. هناك، دائمًا، سياقٌ، ولتونس سياقُها الذي جعل الثورة ممكنةً، وبالطريقة التي اندلعتْ بها. هو سياقٌ أوسعُ ممّا اختزله المعلّقون بالقول: حرمانٌ في ظلّ دكتاتوريّة. فهذان العاملان في واقع الأمر أقدمُ وأشدُّ ترابطًا في بلدانٍ أخرى من العالم، ولم تحدثْ ثورة. السياق التونسيّ سياقٌ تاريخيّ اجتماعيّ، وسَمَتْه تقاليدُ نضاليّةٌ، وتعليمٌ واسعٌ، ونخبٌ فكريّةٌ وسياسيّةٌ مثقّفةٌ ومنفتحة (حتى في جهاز الدولة، في مرحلةٍ أولى، حيث الوزراءُ كتّابٌ، قبل أن يسحب الجهازُ مسدّساتِه على مشتقّات «ثَقِفَ»!)، وقيمُ مجتمعٍ متجانسٍ إلى حدّ كبير، وجيشٌ «مدنيّ» لا ينقلب، الخ...

❖ ❖ ❖

الثورة بنجاحها. إنْ لم تنجحْ أصبحتْ حجّةً قمعيّةً، في بلادها وفي غير بلادها. كلُّ من هي على حسابه هو ضدّها. وإذا كانت ضدّيّةُ الداخل معروفةَ المواقع والمسالك، فإنّ لقوى الخارج من القنوات والأشكال والصيغ، ومن حقٍّ أُريد به باطل، ما يحتاج إلى التفطّن والحذر. المبدأ هو أنّه لا وجود لقوةٍ خارجيّةٍ «تساند» ثورةً لا تساند مصالحَها. لا رهان على غير ما حمل الثورةَ، حتى الآن، من ذكاءٍ جماعيٍّ ووعيٍ سياسيٍّ وحسٍّ مدنيّ.

في دراسةٍ سابقة (١٩٩٢) تساءلتُ: «هل الديمقراطيّة مطلبٌ اجتماعيّ؟» وذهبتُ إلى أنّ التاريخ العربيّ الإسلاميّ لم يقدْ على تحويل الديمقراطيّة إلى مطلبٍ تحْمله الحركاتُ الاجتماعيّةُ وتضمن له التراكمَ والاستمرارَ. لم أقتنعْ بالردود القافزة، هنا وهناك، إلى لحظاتِ استنارةٍ تاريخيّةٍ عابرة، محاها الاستبدادُ، سريعًا، كلَّ مرة. الآن فقط، أعدّل من رأيي، لا بما مضى وإنّما بالحاضر والآتي، آملاً أن تتحوّل الديمقراطيّة، فعلاً، إلى مطلبٍ اجتماعيٍّ لا ينتكس أمل أن نقطع، نهائيًا، مع مقولةٍ شهيرةٍ تناقلتها أزمنةُ التخلّف. «ستّون سنةً من إمامٍ جائرٍ أصلحُ من ليلةٍ بلا سلطان.»

تونس - بيروت

(٢٠١١/١/٢٠)

الطاهر لبيب

أستاذ جامعيّ تونسيّ

تونس: ثورةٌ طورَ الإنجاز

□ طارق الكحلاوي

من الصعب الآن أن نَملك المسافةَ الكافيةَ ممّا يحصل في تونس لكي نتحدّث عنه من زاوية الاستخلاص النظريّ. لكنْ يمكن أن نبدأ، حتى بعد أقلّ من شهر من ١٤ يناير، في وضع مقدّماتٍ للمسار العامّ للحدث. وأهمُّ مسائل هذه الورقة المحاججةُ بأنّنا إزاء ثورةٍ في طور التشكّل، على الرغم من الإطاحة برأس النظام، رفقةَ عائلته المتغوّلة، يوم ١٤ يناير. إنّنا نحتاج تحديدًا إلى تفكيك طبيعة النظام، حتى نخْلص إلى الشروط التي تصل بها الثورةُ إلى منتهاها. ونحتاج إلى قياس ذلك بما هو موجودٌ الآن لدى صانعي الثورة من طاقةٍ على تحقيق تلك الشروط.

طبيعة النظام

كانت مسألة تحليل طبيعة النظام معطّلة طوال أعوام حكم بن عليّ، إذ إنّ دهْسَه للحياة السياسيّة أتى كذلك على حياةٍ فكريّةٍ خصبة. لم تكن تلك المسألة تُطرح من الزاوية السياسيّة، بل من زاوية علاقات الإنتاج فقط، وتُرك تقييمُ طبيعة النظام السياسيّة لمصطلحاتٍ عامّةٍ، مثل «الدكتاتوريّة» و«الفاشيّة»... هذا في الوقت الذي تعقّدتْ فيه لاحقًا طبيعةُ النظام السياسيّة وأثّرتْ عميقًا في البنية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدولة والمجتمع.

يبدو توصيفُ طبيعة النظام بـ «التسلّطيّة» (authoritarianism) أكثرَ دقة، ليس في سياقه السياسيّ فحسب. وعندما نرى النظامَ شبهَ عارٍ الآن، فإنّه يمكن أن نصفه بثلاث خصائص: أنّه ذو طبيعة سياسيّة «تسلّطيّة ـ زبونيّة،» وذو طبيعة ربحيّة «تسلّطيّة ـ كليبتوقراطيّة»، وذو طبيعة أمنيّة «تسلّطيّة ـ بوليسيّة.» إنّ محصّلة هذه الأبعاد الثلاثة هي ما يشكّل الهويّةَ السياسيّةَ لنظام بن عليّ، والشروطَ التي تهيكل كلَّ الأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

أهمُّ تعقيدات طبيعة السلطة السياسيّة العربيّة، بما في ذلك التونسيّة، هو الطبقات الوهميّة التي تسيّجها. وعلى رأس هذه التعقيدات النزعةُ «التنافسيّةُ الزبونيّة،»[1] حيث المناسبة الانتخابيّة فرصةٌ لتجديد نظام الوساطات القائم. فالمجالس «المنتخَبة» لا تمارس دورَها الرقابيّ المفترض على السلطة التنفيذيّة، بل هي أحدُ ملحقات هذه السلطة، بوصفها مجالَ التقاء الوسطاء بين بعض ممثّليهم والبيروقراطيّة التنفيذيّة. نحن هنا، إذن، بصدد وساطةٍ ريعيّة، لا خيريّة.

لا يمكن التوغّلُ في طبيعة السلطة السياسيّة لنظام بن عليّ من دون الانتباه إلى استعمالها الأدواتِ السياسيّةَ الحديثة: إذ إنّ «التعدديّة» و«التنافسيّة» و«الانتخابات،» وهي أدواتٌ تَعَوّدنا اعتبارَها أدواتٍ للدمقرطة، ليست مجرّد صور بلا محتوى في تونس بن عليّ، بل تضطلع بدور يمكن أن يعرقل أيَّ مسار ديمقراطيّ. والحقّ أنّ توسيعَ طبقة المنتفعين من هذه الدورة الزبونيّة، بإقحامِ «أحزابٍ» وفئاتٍ متنوّعة، يورّطها جميعًا في خطيئة السلطة.

حجرُ الزاوية في هذا النمط هو الدورُ المركزيّ لوظيفة «الواسطة» (أو «الأكتاف» بالتعبير التونسيّ)، إذ إنّ دوافعَ الراغب في الترشّح ودوافعَ الناخب تتركّز تحديدًا في تأدية هذا الدور. ويبدو ذلك أكثرَ وضوحًا في الانتخابات البلديّة في المناطق الريفيّة أو البلدات الصغيرة (مثل سيدي بوزيد وتالة وفريانة والقصرين التي كانت من بؤر الحراك الشعبيّ الأخير) حيث يَعْرف الناخبون المرشّحين شخصيًا. في هذه الديناميّة، يمكن تفهّمُ «التنافس» ليس من زاوية توفيره امتيازاتٍ ونفوذًا شخصيًا (ماديًا وغيرَ ماديّ) مباشرًا للنائب فحسب، بل أيضًا من حيث منحُه نوافذَ لاقتحام دوائر السلطة التنفيذيّة للعب دور الوساطة. بهذا المعنى تحديدًا يجب النظرُ إلى أرقام «مكافحة الفساد» و«الشفافيّة» التي تتناسب عمومًا مع مستويات النسق الديمقراطيّ: إذ ليس مصادفةً أنّ الدول (بما في ذلك تونس) التي تتميّز بنمط سلطة «تنافسيّة زبونيّة» تَشْهد أيضًا النسبَ الأضعفَ في مستوى مكافحة الفساد والشفافيّة.[2]

في النهاية، تستخدم هذه المنظومةُ أدواتِ الدمقرطة في اتجاه **تدعيم** أسس الوضع السياسيّ القائم. وبالتالي فإنّ المحصّلة هي **عرقلة** مبدإ التداول على السلطة، وعرقلة المسار الديمقراطيّ ذاته. وهكذا فإنّ الأنظمة السياسيّة التسلطيّة التي تَحْكمها حكوماتٌ «مدنيّة،» وتؤثّث بنيتَها بجدارٍ من المؤسّسات

١ ـ Ellen Lust, "Competitive Clientelism in the Middle East," **Journal of Democracy**, Vol. 20, No. 3, July 2009, pp. 122-135

٢ ـ أنظر في هذا السياق التقارير السنويّة الأخيرة لمنظّمة Global Integrity

التشريعيّة، ومن خلال أدوات «الانتخابات» و«التعدديّة» و«التنافسيّة،» تحقّق في نهاية الأمر عواملَ ثباتٍ أكثر صلابةً من أنظمةٍ عاريةٍ تمامًا من أيّ مؤسّساتٍ وسيطة. ذلك أنّ هذه المنظومة تَخلق ديناميّةً تجعل علاقةَ المستفيدين من وجود السلطة أكثرَ رسوخًا، ومن ثمّة تتيح لها توسيعَ قاعدتها.

غير أنّ هذه المنظومة لا تستطيع أن تكون مستديمةً لأنها لا تتيح الاستفادةَ الريعيّة إلاّ لقلّةٍ قليلة؛ فكلُّ من يطمع إلى المشاركة في التصويت، وفقًا لهذه المنظومة، ينتهي بإقصاءٍ مزدوج إقصاء من التصويت الحقيقيّ، وإقصاء من الريع المفترض وراء التصويت. تطبيعُ حالة التعفّن هذه من القاعدة (في شخص عضو «المجلس البلديّ») انتهى إلى اطمئنانٍ مزيّف، استفقنا عليه جميعًا لحظةَ إحراق البوعزيزي نفسَه. وامتدّ الحريقُ بشكلٍ هرميّ عبر صرخة الانتحار الاحتجاجيّ، التي نقلها الناسُ مستهدِفين البلديّةَ، فالمحافظةَ، صعودًا في سلّم السلطة، وصولاً إلى بن عليّ نفسه. لقد تجرّأ الجميعُ على رؤية عري النظام ككلّ، وبدت الصورةُ ساطعةً بلا مساحيق. وهكذا، وعلى الرغم من تهرّب التونسيّ عادةً من أيّة شبهةٍ للتعبير السياسيّ، فقد وجد نفسَه في مأزق صارخ، إذ إنّ أصغر الموظّفين الذين يسرقونه هم في النهاية موظّفون سياسيّون.

وهكذا تأتي الخاصيّةُ الثانيةُ للنظام التسلّطي، أي الكليبتوقراطيّة، تعبيرًا عن العلاقة الوطيدة بين حيازة السلطة وحيازة الثروة، من أصغر مهامّ الدولة إلى أكبرها. ولقد كان الشعارُ المركزيّ للانتفاضة عند انطلاقتها من سيدي بوزيد، وهو «التشغيل استحقاقْ يا عصابة السرّاقْ،» والذي سرى كالنار في الهشيم، وتحوّل في ظرف أيّام من استهداف مسؤولين بلديّين وجهويّين إلى استهداف بن عليّ نفسه، قد عبّر عن قناعة المقصيّين من الثروة بالعلاقة الوطيدة بين الشكل التسلّطيّ للنظام وكيفيّة تحصيل الثروة. الجدير ذكرُه أنّ التونسيين، في الأسابيع القليلة قبل لحظة الصفر (احتراق البوعزيزي)، عاشوا على وقع تداول وثائق ويكيليكس التي تسرّبتْ عبر موقع «نواة» التونسيّ وتركّزتْ في نسخها الأولى على السلوك الكليبتوقراطيّ المتضخّم للسلطة في عائلتها الحاكمة. وفي مجال الإعلام البديل، الذي أضحى عبر الفايسبوك مهيمنًا على مصادر معلومات الشباب المفقر، لم يكن صعبًا على ما يبدو أن يروْا في أصغر الموظّفين البلديين الذين يسرقونهم صورةً مصغّرةً عن نظامٍ سارقٍ كامل. تلك تبدو الخليّةَ الأولى للثورة. إنّها ذلك الوعيُ الحادّ للترابطِ الوثيق بين وضع الناس الاقتصاديّ البائس وطبيعته السياسيّة.

آخرُ خصائص نظام بن عليّ التسلّطيّ طابعُه البوليسيّ. وهذا لا يتعلّق بمهنة الشرطيّ تحديدًا بل يمتدّ إلى جميع المشتركين في السلطة. نحن الآن في الأسابيع الأولى بعد انكشاف بعض أرشيف مؤسّسات السلطة، ويمكن أن نرى عبر تقارير الأجهزة الأمنيّة، وعبر جهاز الحزب الملحق بالدولة (حزب التجمّع)، كيف كان الاستخبارُ قاطرةً لاشتغال الدولة، تقوم به شرائحُ مختلفة، بما في ذلك الشرائحُ «السياسيّة،» وتحديدًا «الزبونيّة،» وبشكل دقيق.[1] ثمة قطاعاتٌ مؤثّرة من الأجهزة الأمنيّة نرى الآن بشكل رسميّ، خصوصًا بعد ١٤ يناير، وتحديدًا في سياق التصريحات المتلفزة لوزير الداخليّة الجديد يوم ١ فيفري، أنها كانت تتصرّف مثلَ العصابات، إذ يميل أعضاؤها بشكل روتينيّ إلى تخطّي الخطّ الرفيع الفاصل بين الشرعيّة والجريمة في هذا الإطار فقط يمكن أن نفهم عدمَ قدرة عناصر هذه الأجهزة على رفض «التعليمات،» لكون المرجعيّة العليا بالنسبة إليهم هي السلطة لا القانون، ولكون التضامن يتمّ داخل المجموعات لا في إطار الدولة. وهنا تحديدًا، أيْ بين رؤساء هذه المجموعات، تحدث التقاطعاتُ مع بعدي التسلّطيّة الآخريْن، الزبونيّة والكليبتوقراطيّة لأنّ حمل السلاح مَنْفذٌ آخر للنفوذ السياسيّ و للثروة. وهنا أيضًا يمكن أن نفهم الانزلاقَ السريعَ نحو قتل المتظاهرين بشكلٍ نادرٍ في السياق التونسيّ (٢١٩ شهيدًا حتى ١٤ يناير فقط حسب تقرير الأمم المتحدة الصادر في ٢٠١١/٢/١)؛ كما يمكن أن نتصوّر طبيعةَ المعركة الغامضة التي حدثتْ (ولا يبدو أنها استُكملتْ بعد) بين الأجهزة الأمنيّة المختلفة بعيْد رحيل بن عليّ لقد كان الرصاصُ الحيّ الذي أُطلق بنيّة القتل هو إعلان كلّ أبعاد النظام التسلطيّ عن احتقاره الكامل للعقد الظاهر بين الدولة والمجتمع. وكانت تلك هي النقطة التي قرّرتْ فيها معظمُ الفئات المستبعدة من معادلة النظام الخروجَ إلى الشارع مهما كانت التبعات.

هذه الخصائصُ الثلاث للنظام التسلّطيّ لم تكن تتغذّى من سياقٍ محلّيٍّ فحسب، بل كانت منسجمةً تمامًا مع السياق الإقليميّ، وكذلك مع النظام الدوليّ الذي ضخّم تلك الخصائصَ عبر قروض الاتحاد الأوروبيّ والبنك الدوليّ. لقد كانت اتفاقيّة الشراكة الأوروبيّة، ومساراتُ الخوصصة المرتبطة بها، أهمَّ فرص توسيع دائرة الربح الكليبتوقراطيّ (وتباعًا تفقير البقيّة)، ومن ثمة ترسيخ النظام في تونس. ولم تكن هذه السيولُ الماليّة تترافق مع أيّة مراقبةٍ جديّة، في حين كان اللومُ الدوليّ المحتشم على الوضع السياسيّ التونسيّ يتراجع بسرعة أمام ظاهرة «الاستقرار» ونموذج «دحر الإرهاب.»

١ ـ بعض هذه الوثائق المنشورة على صفحات فايسبوك، وتمّ الحصولُ عليها إثر اقتحام مراكز الشرطة ومقرّات حزب السلطة، تتضمّن جداولَ لأسماء المخْبرين وتخصّصاتهم (سياسة، اقتصاد.) وتتضمّن كلّ شرائح المجتمع من أفقرها إلى أقلها فقرًا، ولكنْ يتقاضى الجميعُ مرتّبات متواضعة لا تزيد عن المائة والخمسين دولارًا في سياق تورّط الجميع في عفن التعيّش من السلطة من جهةٍ أخرى، تمّ نشرُ وثائق لقادة جهويين كبار لحزب التجمّع تتمثّل في تقارير أمنيّة لا تختلف في شيء عن تقارير البوليس إلى رؤسائهم السياسيين حول الوضع الأمنيّ، وخصوصًا في جانبه السياسيّ

حزب التجمّع الديموقراطي الدستوري لن يسلّم بسهولة

طبيعة الثورة وآفاقها

بالنظر إلى طبيعة النظام إذن، فإنّه لا يمكن الحديثُ عن إنجاز ثورة في السياق التونسيّ، إذا لم يتحقّقْ إنهاءُ التسلطيّة في أبعادها الثلاثة: التنافسيّة ـ الزبونيّة التي تعطّل أيَّ معنًى جدّيّ للانتخابات، والكليبتوقراطيّة التي تجعل السلطة مطيّةً للثروة، والبوليسيّة التي تجعل احتكارَ الدولة للسلاح فرصةً لترسيخ البعدين الأولين عبر أجهزةٍ متغوّلة. تفكيكُ هذه المعضلات الثلاث، وقطعُ الروابط بينها: هذا هو المسار الوحيد الذي يمْكن أن ينجزَ مهامّ الثورة. وفي الأثناء، من الضروريّ مراجعةُ طبيعة العلاقة مع القوى الدوليّة المهيمنة، بغية الانتقال من وضع سلطةٍ مستأمنةٍ على «الاستقرار» وتستقوي نخبتُها بالدعم الماليّ والمعنويّ الخارجيّ إلى سلطةٍ مستأمَنةٍ من قِبل شعبها على مصالحه وتتكلّم وتستقوي به.

إنّ أكبر الأسئلة هو، بالتأكيد، سؤالُ خريطة الطريق الانتقاليّة نحو تفكيك العقبات الثلاث أعلاه. ولقد كان ضغطُ الشارع المتواصل واليقظ بعد ١٤ يناير قادرًا على إحباط كلّ محاولة من داخل النظام للحفاظ على وجوده ولم تَقْسم هذه المعركةُ البلادَ دائمًا إلى أبيض وأسود بل كان بعضُ القوى (خصوصًا المنظّمة سياسيًا ونقابيًا) زئبقيًا من حيث وجودُه في صفّ النظام أو خارجه.[1] وحكومة «الوحدة الوطنيّة» الأولى (١/١٧)، التي أُلحقتْ بالسلطة أحزابًا من المعارضة «الجدّيّة»، كانت على الأرجح هي الحكومة التي هيّأها الرئيسُ يوم ١٣ يناير لتكون آخرَ ورقةٍ يلعبها [2] وكان التراجع عنها وإعلانُ حكومة «وحدة وطنيّة» ثانية يوم ٢٧ يناير بعد اعتصام تاريخيّ في «قصبة» الحكم تراجعًا كبيرًا عن هيمنة رموز النظام، واستيعابًا لوجوهٍ «مستقلّة» تغْلب عليها ظاهرةُ التكنوقراط .. ولو أنّ المؤشّرات تتلاحق على وجود مجموعةٍ من الوجوه الشابّة الفرنكو ـ تونسيّة القادمة من باريس، وتحديدًا من أوساطٍ مقرّبةٍ من اليمين

١ ـ حول تفاصيل موازين القوى والصراع بين مختلف الأطراف في الأسبوع الأول إثر تشكّل حكومة الوحدة الوطنيّة الأولى، أنظر طارق الكحلاوي، «ملاحظات سريعة حول وضع متسارع،» **الجزيرة نت**، ٢٠١١/١/٢٣ وحول التطورات اللاحقة، خصوصًا تواصل ضغط الشارع ومتغيّرات موازين القوى في السلطة والشارع عشيّةَ تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة الثانية، أنظرْ. «حوار مع طارق الكحلاوي على موقع **إيلاف**» بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧.

٢ ـ للاطلاع على تفاصيل أكثر، أنظرْ مثلاً النقطة الخامسة من: طارق الكحلاوي، «تونس تشخيص للوضع الراهن وآفاقه،» **ميدل إيست أونلاين**، ٢٠١١/١/٢٤ وكذلك تقرير نشرة **جون أفريك** الناطقة بالفرنسيّة (٢٠١١/١/٣١) لعبد العزيز بروحي من أنّ مضمون خطاب بن عليّ ليلة ١٣ يناير كان مكتوبًا بناءً على ملاحظاتٍ قدّمها في اليوم ذاته قادةُ أحزاب المعارضة «الجدّيّة» الثلاثة إلى محمد الغنوشي الذي أرسلها عبر الفاكس الى بن عليّ في قصره في الحمّامات

الفرنسيّ، ومرتبطةٍ بنخبة الحكم التونسيّة عمومًا،[1] مع تواصل وجود ثلاث تشكيلاتٍ سياسيّة (هي «التجمّع» والحزبان الملحقان بالسلطة) وبعض الوجوه المحسوبة بهذا الشكل أو ذاك على المنظمة النقابيّة. وفي المحطتين، وعلى مرحلتين، تمّ تقليصُ الهوّة، التي بلغتْ مداها في ١٤ يناير، بين بقايا السلطة القديمة ومكوّنات سلطةٍ جديدة. غير أنّ التجدّد الجزئيّ في شخوص السلطة الجديدة وآليّاتها لا يضْمن إنهاءَ خاصيّات النظام القديم الثلاث، ولاسيّما أنّ أهمّ جهازين من أجهزته لا يزالان إمّا في مواقع السلطة المركزيّة وإمّا في مواقع النفوذ عبر مفاصل الإدارات الجهويّة والبيروقراطيّة. وذلك يعني تواصلَ حالة الغليان، والإسقاط اليوميّ للرموز الصغيرة لهذه الأجهزة.

أما الأجهزة التي تملك السلاحَ فيبدو وضعُها معقّدًا. ذلك أنّ إقالة أكثر من أربعين مسؤولاً كبيرًا بداية شهر فبراير لا يمكن أن يكون نهايةَ القصة بعد الإعلان الواضح عن تورّط بعض الأجهزة ومسؤوليها في حالات الترهيب والفوضى حتى اللحظة. هذا ناهيك بالجيش، أكبرِ اللاعبين خلف الستار، ويحظى رغم حجمه الصغير بالثقة الشعبيّة الكبرى، ولو أننا لا نعرف تحديدًا كيف يقوم بصناعة السياسة والتأثير في الحكومة.

المسكوت عنه الآخر، والأكبر، هو وضعُ «التجمّع،» حزبِ السلطة القديمة (يصعب وصفُه بالحزب)، الذي له علاقاتٌ قويّةٌ بمختلف أجهزة السلطة، ويتقاسم بعضُ عناصره المسؤوليّات الحزبيّة مع مسؤوليّاتٍ أخرى. هذا الحزب لن يسلّم بسهولة، وقد أعلن قادتُه تبنّي «الثورة» بكلّ صفاقة، وسيقومون بـ «تجديد» جلده وسط معارك زعاماتٍ مرتقبة. في المقابل، فإنّ تشتّتَ القوى المستبعدة من توافق السلطة الحاليّة من جهة، وتشتّتَ قوى الشارع التي طالبتْ بالإسقاط الكامل لحكومة ١٧/١٣ يناير وبحلّ «التجمّع» من جهةٍ ثانية، وانفلاتَ طاقات الكثير من الشباب المفقرين الذين كانوا حطبَ الثورة خارج أيّ تنظيم رافضين الأطر الإيديولوجيّة المتخشّبة للمشهد السياسيّ القديم؛ كلّ ذلك يجعل أهمّ فرص هذه الثورة في تجديد السياسة في البلاد في مهبّ الريح. بمعنًى آخر، فإنّ استكمال الثورة وأهدافها الثلاثة لايزال في حاجةٍ إلى أداةٍ سياسيّةٍ تترجم مصالحَ ومطامحَ قطاعاتٍ واسعة، سواءٌ في فرض وجودها في الحكم-الانتقاليّ (وهو أمرٌ صعبٌ الآن) أو في التأثير بقوةٍ لضمان انتخاباتٍ حرّةٍ حقيقيّةٍ بعد ستة أشهر تستطيع ترسيخ مشهدٍ سياسيٍّ تشاركيٍّ جديدٍ يؤدّي إلى اضمحلال «الزبونيّة السياسية» ويقدّم السندَ الشعبيَّ لإنهاء مفاصل كليبتوقراطيّة النظام التسلّطيّ وبوليسيّته. أما القوالب الإيديولوجيّة لمشاريع مجتمعيّةٍ شموليّةٍ تضع «الشعارَ» قبل المهامّ الظرفيّة الملحّة ولا تأخذ بتفاصيل هذه المرحلة الانتقاليّة، فستهمّشها القوى المؤثّرةُ في الشارع.

نحن، إذًا، إزاء مسارٍ لولبيٍّ ومعقّد، لا يسير في خطّ واحد، ولن يتمّ حسمُه من خلال تطوّراتٍ سريعة، وسيكون الصراعُ فيه بين مدٍّ وجزر. البعض يمكن أن يكون في صف مشروع الثورة الآن ثم ينتقل إلى الصف الآخر في الغد، مع بقاء قوى اجتماعيّة (الشباب المفقر، بعض الطبقة الوسطى..) دائمًا في صفّ الثورة. وهكذا لا يمكن النظرُ حتى إلى الانتخابات الحرّة بعد خمسة أشهر، على الأرجح، كمحطةٍ نهائيّةٍ في هذا المسار.

نيو جيرزي

(٢٠١١/٢/١٣)

طارق الكحلاوي

أستاذ جامعيّ تونسيّ، يدرّس في قسمَي التاريخ وتاريخ الفنّ في جامعة روتغرز

١ ـ برز في الأسابيع الأخيرة شخصُ حكيم القروي، وهو فرنسيّ ـ تونسيّ مقرّب من أوساط الايليزيه وكان كاتب خُطب رئيس الوزراء الفرنسيّ اليمينيّ جان بيار رافاران، وهو أيضًا ابن أخي حامد القروي، نائبِ الرئيس الأسبق لحزب «التجمّع» (حتى سنة ٢٠٠٨) وأحد أقرب المقرّبين إلى بن عليّ إذ تبيّن أنّ القروي ساهم في الأيّام الأخيرة لبن عليّ في محاولة إصلاح صورة النظام عبر توصيات أرسلها إلى بن عليّ وتفاعل معها الأخيرُ وتجسّمتْ في خطابه الأخير ليلة ١٣ يناير القروي أكّد هذا الموضوعَ، مشيرًا إلى أنّ صديقه مروان المبروك، أحدَ أصهار بن عليّ، هو الذي دعاه إلى القيام بذلك يشغل القروي الآن خطةَ مستشار للوزير الأول محمد الغنوشي، وتمّ إقحامُ أربعة من أكثر المقرّبين إليه في الحكومة الثانية للغنوشي (إلياس الجويني، سامي الزاوي، ياسين براهيم، مهدي حواص)، وجميعُهم أعضاء في «الأتوج» أو «جمعية التونسيين المتخرّجين من المدارس الكبرى» الفرنسيّة، والأهمّ أنّ أغلبهم أعضاء ناشطون في منظمة «قادة شبّان للمتوسط» القريبة في رؤاها من طروحات ساركوزي حول «الاتحاد المتوسطيّ.»

الشباب التونسيّ يتحدّث عن ثورته

□ (ندوة خاصّة بـ الآداب من إعداد وتقديم: غسّان بن خليفة)

مشهدٌ جديدٌ من ثمار ثورة الكرامة التي قام بها الشبابُ التونسيّ: تدْخل الجامعة، فلا يعترضُك عناصرُ الأمن الجامعيّ، ولا يحقّقون في هويّتك. قاعة محمود المسعدي بمكتبة كليّة ٩ أفريل للعلوم الإنسانيّة ممتلئة بشبابٍ طلابيّ. الجمهور يحْضر ندوة عُقدتْ من دون أن ترخّصها إدارةٌ ممثلةٌ لتعليمات السلطة. ندوة شبابيّة من أوّلها الى آخرها، موضوعًا وشكلاً، إدارةً وضيوفًا وحضورًا. لا شكّ في أنّ ثورة ما قد حدثَتْ هنا!

غسّان بن خليفة: باسم مجلّة الآداب، أرحّب بالحضور الكريم. كما أرحّب بضيوفنا، وهم شبابٌ شاركوا، بهذا القدر أو ذاك، وبأشكالٍ مختلفة، في ثورة الشباب التونسيّ من أجل الحرّية والكرامة. هم أيضًا من خلفيّاتٍ متنوّعة: فمنهم المتحزِّب، ومنهم المستقلّ سياسيًا؛ منهم مَن يساند الحكومةَ الموقّتة التي تشكّلتْ إثر فرار الرئيس المخلوع بن عليّ في ١٤ جانفي، ومنهم مَنْ يعارضها ويطالب بإسقاطها؛ منهم من شارك في تأطير التحرّكات منذ انطلاقها في الجهات المحرومة، ومنهم مَنْ وُجد في العاصمة أو جهات الساحل؛ منهم مَنْ شارك إعلاميًا عبر موقع فيس بوك وغيره، ومنهم مَنْ شارك ميدانيًا. هذه الندوة تهدف، إذن، إلى محاولة استطلاع آراء طيفٍ ممثّلٍ للشباب التونسيّ الذي قام بالثورة حول واقع ثورتهم ومستقبلها. وسنطرح الأسئلة التالية على محاورينا:

كيف ترَوْن ما وصلتْ إليه الثورةُ اليوم مقارنةً بما كنتم تطمحون إليه؟ ما السبيلُ إلى تحقيق أهدافها: إعطاء فرصة للحكومة الموقّتة أمْ مواصلة الثورة؟ ما المهامّ المطروحة في المرحلة القادمة؟ كيف يرى الشبابُ التونسيّ تداعياتِ ثورته على المنطقة العربيّة؟ هل يجب «تصديرها»؟ وماذا عن فلسطين؟

المحور الأوّل: دورُ المحاورِينَ في الثورة ووصفُهم لظروف اندلاعها

ليلى قيفة: لن أتحدّث عن نفسي ودوري، بل عن الشباب الذين شاركوا على الإنترنت في الثورة. هناك المدوّنون وشبابُ الفيس بوك. هؤلاء أغلبُهم غيرُ مسيّس، غير أنّهم وعوا في السنوات الأخيرة أنّ بين أيديهم وسيلةً مهمّةً للتعبير عن آرائهم. لكنْ، قبل أن أواصل الحديث، أنوّه إلى أنّ العديد من المشْرفين على صفحات فيس بوك رفضوا، عندما اتّصلتُ بهم للحديث باسمهم، أن يعرّفوا بأسمائهم؛ فبالنسبة إليهم لم يكن دورُهم ذا قيمةٍ مقارنةً بما قام به الشبابُ في الميادين في الجهات المحرومة.

الثورة، في جانبٍ منها، ثورة إعلاميّة، وقد رأينا إرهاصاتِها الأولى أثناء أحداث الحوض المنجميّ سنة ٢٠٠٨ حيث كاد موقعُ فيس بوك أن يكون المصدرَ الوحيدَ للأخبار وتسجيلات الڤيديو. تَلَتْ ذلك حركة «سيبْ صالح» [اتركْ صالح، وهي قولة شعبيّة في تونس تعبِّر عن الضجر من وضع ما، وقد استعملها الشبابُ للمطالبة برفع الحَجْب عن الإنترنت] وشارك فيها الكَثيرون من شباب الفيس بوك السنةَ الفارطة. هذه الحركة ساعدت الثورة بفضل تصميمها على منع النظام من حَجْبِ موقع فيس بوك أثناء الثورة، إذ فهم النظامُ أنّ ذلك المنع سيؤدّي إلى مزيد من توتير الأوضاع. حصل، إذنْ، تراكمُ خبراتٍ في السنوات الماضية في استعمال وسائل الالتفاف على الحَجْب. ورغم اعتقال بعض المدوّنين والفيسبوكيّين قبل الثورة وأثناءها، فإنّ ذلك لم يؤثّرْ في فاعليّة «الإعلام البديل.»

على الرغم من معرفتنا بالطبيعة الديكتاتوريّة للنظام، فإننا لم نتصوّرْ أنّه سيذهب إلى ذلك الحدّ في الدمويّة؛ فما رأيناه من قمعٍ وقتلٍ واستعمالٍ للقنّاصين ضدّ العُزّل كان أمرًا فاق أسوأ توقّعاتنا. كنّا كلّ ليلةٍ نجمع صورَ شهدائنا ونحن مصدومون؛ لكنْ كنّا نعرف أنّ علينا ألاّ نتوقّف عن نشر الصور والڤيديو بأوسع شكلٍ ممكنٍ لأنّ توقّفنا سيؤدّي إلى المزيد من القمع.

مالك الصغيري: الحركة الطلابيّة حركة عظيمة، وأنْ فقدتْ بريقَها في السنوات الأخيرة. هنا، في كلّية ٩ أفريل، عرفت التحرّكاتُ تصاعدًا تدريجيًا منذ انطلاق الأحداث يوم ١٧ ديسمبر في سيدي بوزيد، تاريخ إحراق الشهيد محمّد البوعزيزي نفسَه. ورغم فترة الامتحانات فقد تواصلت التحرّكات وبلغتْ ذروتها يوم ١٠ جانفي، الذي شهد تحرّكاتٍ كبيرةً في الكلّيات والمعاهد الثانويّة، ما دفع النظامَ إلى تعليق الدروس.

في البداية كان خطابُنا، كناشطين طلاّبيين، تحليليّ وتحسيسيّ فقد تحدّثنا عن تونس «غير الصالحة» والمنسيّة، مقارنةً بتونس السواحل؛ ووضعنا عمليّةَ احتراق البوعزيزي في سياق التهميش والبؤس الاجتماعيّ الذي يعانيه الشبابُ، خصوصًا في المناطق الداخليّة؛ وتحدّثنا عن تهميش سيدي بوزيد منذ فترة ما بعد الاستقلال لميولها اليوسفيّة [نسبةً إلى صالح بن يوسف، غريمِ الحبيب بورقيبة]. لكنْ، في

نهاية الأسبوع الأوّل من الأحداث، حصلتْ مناظرةُ «كاباس» [مناظرة الإجازة للتدريس في التعليم الثانويّ] في مدينة سيدي بوزيد، وشارك فيها مترشّحون من المدن والقرى المجاورة (المكناسي، الرقاب، منزل بوزيان، المزّونة، قرية الاعتزاز،...)، فَجَرَتْ بيننا اتّصالات هؤلاء المترشّحون شهدوا ما جرى في سيدي بوزيد، وبعودتهم إلى قراهم حدث تطوّرٌ نوعيّ، إذ توسّعت الاحتجاجاتُ إلى هذه المناطق. وهو ما أثّر في خطابنا الذي صار أكثرَ حدّةً وتحريضًا على النظام. لكنْ مع انتقال الأحداث إلى ولاية القصرين أحسسنا أنّ الأمر قد يتحوّل الى لبناتِ ثورةٍ شعبيّة، فتشجّعنا على مزيدٍ من التصعيد في خطابنا.

في ١٠ جانفي اعتُقلتُ في وزارة الداخليّة، فلم أشهدْ هروبَ بن عليّ في ١٤ جانفي. لكنْ، قبلها، كان السؤالُ الذي طرحناه على أنفسنا، كناشطي حركة طلابيّة، هو: ماذا نفعل كي نوصل الاحتجاجاتِ إلى العاصمة؟ كان ذلك هو التحدّي. وقد امتدّ نشاطُنا إلى خارج الجامعة، وبدأنا نفكّر في الاتّصال بالأحياء الشعبيّة لحثّها على التحرّك.

الأمين البوعزيزي: شكرًا لكلّ الأصدقاء. شكرًا لإخوتنا شباب تونس الذين أربكوا الفكرَ السياسيّ التقليديّ الذي كان يرشّح فاعلين آخرين للثورة، فجاءت الثورةُ على يد فاعلين جُدُد، هم الشباب، لا الطبقة العاملة، ولا «الطليعة.»

سأحدّثكم عمّا أغفلتْه وسائلُ الإعلام على اختلافها: إنّه سرُّ صمود الثورة في الأيّام العشرة الأولى في مربّعها الأوّل (ولاية سيدي بوزيد) قبل أن تتسرّب إلى بقيّة المناطق. كان جلُّ الناشطين في حالة انبهار ويتساءلون ماذا نفعل؟ فتشكلّتْ «لجانُ مساندة أهالينا في سيدي بوزيد.» والواقع أننا كنّا منذ شهر أوت قد رفعنا شعار «يسقط نظام السابعْ، فاشي وعميل وتابعْ»؛ وكان ذلك مساندةً لأسطول الحرّية المتجّهِ إلى غزّة، ودلّ على أنّنا رأينا أنّ أفضلَ دعم لأهلنا في غزّة يكون بكسر عنق هذا النظام وغيره من الأنظمة المتواطئة، وعلى ضرورة ربط النضال القوميّ بالنضال الاجتماعيّ المحلّيّ. نشير، بالمناسبة، إلى أهمّية دور مقرّات الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل، المنظّمة الوطنيّة الوحيدة شبه المُحرَّرَة: فأمام تصحير المشهد السياسيّ في سيدي بوزيد، بقيتْ دارُ الاتّحاد مكانًا يستطيع الناشطون السياسيون الالتقاءَ فيه وتنظيمَ النشاطات تحت يافطة الاتّحاد.

في نهاية شهر أوت حصلت انتفاضةٌ كبرى لفلاّحي مدينة الرقاب. إذ نتيجةً لمعاناتهم في تسديد قروضهم إلى البنوك، تعرّضوا لهجمة رأس المال والمستثمرين الجُدُد، فنزلوا أمام مقرّ الولاية بسيدي بوزيد للتظاهر والاعتصام. يومها رأينا غضبَ الناس (أتذكّر سيّدة عجوزًا ممسكةً بربطة عنق شرطيّ وتسحبه منها!). في الشهر نفسه، خرج ١٠٥٠ مواطنًا في المكناسي إلى الأراضي التي سبق أن صادرها الباي [ملكُ تونس قبل الاستقلال] قبل أن تصادرها السلطاتُ الاستعماريّة الفرنسيّة، وتُحوّلَها من بعدها السلطاتُ التونسيّةُ إلى «أراض ملكٍ للدولة.» كان الناس في تلك الأراضي في حالةٍ تشبه ما يجري للفلسطينيين في الكيان الصهيونيّ: يعيشون عليها دون امتلاكها. إذن، كانت انتفاضةُ الفلاّحين إحدى المحطّات المهمّة التي مهدّتْ ليوم ١٧ ديسمبر.

منذ بداية العام الدراسيّ الأخير، كانت هناك مجموعةٌ «مشاغبةٌ» من ٥٠ ناشطًا تقوم باعتصاماتٍ شبه يوميّة في المعاهد الثانويّة، مطالبةً باحترام الحقّ النقابيّ؛ وفي شهر سبتمبر أيضًا كانت هناك مظلمة للفتيات العاملات في منظّمة التنظيم العائليّ، فقمنا باعتصام أمام مقرّ الولاية. بعدها بفترة أيضًا كانت هناك نقلَة تعسّفية لأحد الناشطين، فشنّا اعتصامًا مفتوحًا في المكان نفسه. وفي إطار سعينا إلى مراكمة الغضب، رحنا نبحث عن مبرِّرات لشنّ الاعتصامات (ومن باب الطُرفَة أننا قمنا ذاتَ مرّة باعتصام لسببٍ واهٍ، تمثّل في عدم تمكّن أحد الأصدقاء من الحصول على شهادة الصلوحيّة التقنيّة لسيّارته!). وأذكر بعدها اجتماعًا دعا إليه الوالي مع مثقّفي الجهة، وكانت لي فيه كلمةٌ قويّة، فردّ الوالي أنّه «تجمّعيّ» بالأساس، فأجبتُه أنّه لن يبقى طويلاً في منصبه. ثم كانت الخاتمة يوم ٢١ نوفمبر عندما بعثت المركزيّة النقابيّة [المكتب التنفيذيّ للاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل] موفدًا لها كي يقْنع الجهات بتبنّي المنظّمة لمشروع الدولة للصناديق الاجتماعيّة، فكان نصيبه الطرد. يوم ١٧ ديسمبر، بعد حرق البوعزيزي نفسَه، جاء عددٌ من معارفه وأهله من التجّار الصغار يبحثون عن المجموعة «المشاغبة» للقيام باعتصام. ومن هناك انطلقت الشرارة!

محمّد علي لطيّف: دورنا في اتّحاد الطلبة لم يكن ذا بال، مقارنةً بنضالات النّاس في الجهات. لكنّ منظمتنا ساهمتْ، رغم وضعها الصعب، في تأطير وعي الناس وبلورة الشعارات، بل في تقديم شباب إلى التحرّكات أيضًا: شباب آمنوا بإمكانيّة قيام الثورة ونجاحها. فعلى عكس زعم بعض الأحزاب التي لا تؤْمن بالصيرورة الثوريّة، لم تكن الإصلاحاتُ ووعودُ التشغيل كافية. الناس لم يعودوا يصدّقون كلامَ الحكومة، وهم تدرّبوا وراكموا التجارب: منذ إضراب عام ١٩٧٨، مرورًا بانتفاضة الخبز عام ١٩٨٤، وبنضالات التسعينيّات، ونضال الحوض المنجميّ عام ٢٠٠٨. لقد فقدوا كلَّ ثقة بالحاكم البوليسيّ للإمبراطوريّة في تونس.

أهمّ دور لعبناه كان في إطار اتّحاد الطلبة. كلّ الكليّات تقريبًا كانت موجودةً في الحركة المساندة للاحتجاجات منذ بدايتها طبعًا كان هناك مَنْ رفض الخروج إلى الشوارع ووصف الأمرَ بـ «اليسراويّة» متعلّلاً بأنّ التناقضات لم تنضجْ بعد. فاضطررنا إلى المزيد من التحسيس والدعاية، بما في ذلك استعمالُ العاطفة عبر رفع صور الشهيد البوعزيزي وبقيّة الشهداء من أجل حمل الناس على التخلّي عن تفكيرها الضيّق. وأعتقد أنّنا نجحنا في ذلك، إذ لاحظنا منذ أواخر شهر ديسمبر لُحمةً كبيرةً بين مناضلي مختلف الأطراف الطلابيّة. ووصلنا إلى درجة السخرية من تعبير «مساندة أهلنا في سيدي بوزيد»: فنحن لسنا من فرنسا كي نساند شعبنا، بل جزءٌ منه!

ومع ذلك فلا نتوهّمنّ أنّ دورنا أكبرُ من دور الناس الذين قاموا بالثورة في الجهات. فهؤلاء أكبرُ من نضالاتنا وتنظيراتنا، ويفكّرون أفضلَ من كلّ المفكّرين، ونحن نتعلّم

جانب من حضور ندوة الآداب في تونس.

منهم. لقد علّمونا أنّ في إمكان الشعوب إسقاطَ أنظمتها. كنتُ أعتقد أنّ نظام بن عليّ لن يَسْقط بغير الكفاح المسلّح، ولم أؤمنْ يومًا بـ «برنامج الحرّيات» الذي رفعتْه المعارضةُ السياسيّة. غير أنّ الجمهور علّمنا أنّ قدرة النّاس على الخروج إلى الشوارع والصدام مع أجهزة الأمن أكبرُ من توقّعاتنا.

من أوجه مشاركتنا أيضًا الجانبُ الإعلاميّ. شخصيًا قمتُ بوضع بعض التصاميم الدعائيّة التي انتشرتْ على موقع فيس بوك أثناء الثورة. وفي محاولةِ تغطيةِ ما يجري وفهمِه، بادرتُ مع غسّان ومالك وأصدقاءٍ وصديقاتٍ آخرين إلى بعث نشريّة على الإنترنت سمّيناها: **يوميّات الصمود** وأذكر أنّني كتبتُ في عددها الأوّل افتتاحيّةً بعنوان «من تقنيّات الرجاء إلى فنّ المقاومة،» قلتُ فيها إنّ الشعار الأوّل الذي رفعه الناسُ في سيدي بوزيد، أي «التشغيل استحقاقْ يا عصابة السرّاقْ،» ليس مجرّد شعارٍ بدايتُه اجتماعيّة ونهايتُه سياسيّة، بل من شأنه أنْ يضع اقتصاداتِ المنطقة برمّتها في مأزق، وهو ما سيَسمح بخدمة من يريد أن يقاوم.

وسام الصغيّر: الانتفاضة التي بدأتْ في سيدي بوزيد كانت تراكمًا لأحداثٍ بدأتْ أساسًا في الحوض المنجميّ قبل ثلاث سنوات، ثمّ جهة الصخيرة عام ٢٠٠٩، ثمّ جهة بن قردان قبل أشهر قليلة. أمّا الأحداث الأخيرة فأقسّمها إلى قسمين: ما قبل ٢٥ ديسمبر، وما بعده فقبيْل هذا التاريخ انتقلت الانتفاضة من سيدي بوزيد إلى جهة القصرين، قبل أن تتعمّق وتنتقل إلى جهاتٍ أخرى، وصولاً إلى العاصمة. أمّا يوم ٢٥ ديسمبر فكان يوم الاعتصام الذي دعت إليه نقابةُ التعليم الأساسيّ في بطحاء محمّد علي بالعاصمة (المقرّ المركزيّ لاتّحاد الشغل)؛ وأعتقد أنّه كان يومًا حاسمًا، إذ نجحْنا يومها في كسر الطوق الأمنيّ، وخرجنا في مسيرة في الشوارع المحاذية، فالتحمتْ بنا الجماهيرُ من عمّالٍ وباعةٍ ومارّة، ورفعنا شعاراتٍ قويّة لم تُرفَعْ من قبل. بعدها انتقلت التحرّكات إلى الجامعة مع عودة الطلبة من العطلة.

أشير أيضًا إلى موعد نضالي مهمّ آخر هو انتخابات المجالس العلميّة بالكلّيات بدايةَ هذا العام الدراسيّ، خصوصًا لجهة التعبئة التي واجه بها مناضلو اتّحاد الطلبة ميليشياتِ طلبة حزب التجمّع الذين دخلوا الانتخابات بممارسة المزيد من العنف (إلى حدّ إحراق المكتب الفيديراليّ بكلّية منّوبة). وهذا دلّ على حالة الهلع والإفلاس التي كانوا يعانونها، وهو ما تأكّد لنا يوم ١٤ جانفي.

ختامًا، فقد تمّ اختطافي وحبسي في وزارة الداخلية من ٧ إلى ١٣ جانفي. وحقيقةً لم أكن أعتقد خلال تلك الأيّام أنّني سأشهد ما شهدناه بعد خروجي بيوم. وأعتقد أنّ الثورة فاجأتْ كلّ المحلّلين.

المحور الثاني: واقع الثورة اليوم ومهامّ المرحلة المقبلة

ليلى قيقة: نعم، لم يتوقّع أحدٌ منا مع بداية الأحداث أن تؤدّي الى إسقاط بن عليّ حتّى يوم هروبه في ١٤ جانفي؛ فأغلب الشباب الذين قاموا بالثورة لم يكونوا مسيّسين، وبالتالي لم تكن ثورتهم موجّهة سياسيًا. يومَ الهروب أحسسنا بمأزق:

فالجميع في الشارع، لكنْ لا أحزابَ قادرةً على تحقيق الخطوة الموالية. ما جرى هو لجوءُ السلطة إلى تغيير نفسها بنفسها، وإلى التضحية برأسها. لكنّ الحكومة التي أتت تضمّنت العديدَ من وزراء بن عليّ ورموز حقبته. فواصلْنا النضال، خصوصًا اعتصام ساحة القصبة (أمام مقرّ رئاسة الوزراء) إلى أن أسقطنا الحكومةَ الأولى وأعيد تشكيلُها. وهنا أشدّد على أهمّية الضغط الشعبيّ إلى جانب الضغط الإعلاميّ على فيس بوك. ونعتقد أنّ ذلك يجب أن يتواصل الآن. إذ رغم تغيير وزير الداخليّة، فإنّنا مازلنا نعتقد أنّه لا يوجد ما يكفي من الشفافيّة في وسائل الإعلام حيال العديد من المسائل مثل: التهم المتعلّقة بملاحقة بن عليّ، وحلّ حزب التجمّع، ومصادر تمويل الميليشيات. بالنسبة إلينا، وعلى الرغم من كلّ الإنجازات، فإنّ على الثورة أن تستمرّ، وضمانتُنا في ذلك هي أنّ الشباب التونسيّ صار واعيًا جدًا ولن يسكت بعد اليوم.

مالك الصغيري: ما جرى كان باهرًا، ولم نأخذْ بعدُ مسافةً ممّا حصل. بالمعنى التاريخيّ، الثورة ليست «حدثًا» بل مسار. ونحن الآن نتحدّث عنها ونعيشها في الوقت نفسه. نحن بصدد إنجاز ما نطمح إليه، وبالتالي لا يمكن القولُ إنّ الثورة انتهت. لكنّ اللافت في هذه الثورة أنّ مَنْ قام بها لم يصلْ إلى الحكم. كلاسيكيًا، إذا أخذْنا مثلاً المعجم الماركسيّ، فإنّ الثورة تؤدّي إلى تغيير علاقات الإنتاج وإلى انقلاب جذريّ في التوازنات الطبقيّة؛ وهي غيرُ حالتنا. هنا أودّ أن أعود إلى تاريخ تونس. فثورة علي بن غْذاهُم عام ١٨٦٤ كان وقودَها المناطقُ نفسُها تقريبًا، وتحديدًا قبائلُ الهمامة والفراشيش وماجر وأولاد عيّار؛ لكنْ (كما أشار المنصف ونّاس في كتابه **الشخصيّة التونسيّة**) لم يصلْ أبناءُ تلك المناطق إلى الحكم بعد انتفاضتهم أو ثورتهم، والذي استفاد من ثورتهم كان الأرستقراطيّة العقاريّة التي أتت بالاستعمار الفرنسيّ بعد ذلك بفترةٍ قصيرة. بفشلنا في ثورة ١٨٦٤ أعتقد أنّنا خسرنا قرنًا كاملاً؛ وهو ما أرجو ألاّ يتكرّر مع هذه الثورة حتّى لا نخسر القرنَ الحادي والعشرين بأكمله أيضًا!

أعتقد أنّنا في مرحلة مخاض من الصعب استقراؤها. واضح أنّ هناك منطقًا قديمًا بصدد التلاشي، مقابل منطقٍ جديدٍ بصدد التشكّل. الفكرة الرئيسة التي أريد التحدّثَ عنها هي «منطقُ الجيل». فهذا الجيل، الذي أنجز الثورةَ، أمامه آفاقٌ واسعةٌ في رأيي، ولاسيّما الشباب ذو الخلفيّة اليساريّة والعروبيّة. ليس منطقيًا أنّه مازال يَحْكمنا ويفكّر لنا جيلُ الستينيّات من اليسار التونسيّ! أنظروا إلى بوزانسنو، القياديّ الفرنسيّ اليساريّ، وقارنوه بقيادات أحزابنا الهرمة. إنّ أهمّ الأمور اليوم، في رأيي، ضرورة التنظّم. فالمُعطّلون عن العَمَل في تالة وحيدرة ومكثر وبقيّة الجهات يجب أن يتنظّموا ويؤسّسوا اتّحادًا لهم. وعلى المثقّفين والفنّانين أن يفعلوا ذلك أيضًا. يجب أن يدخل شبابُ الجهات، والذين قاموا بالثورة، الأحزابَ والجمعيّات. الهدف هو تعديل الكفّة بين الدولة والمجتمع حتى لا تعود الأولى إلى التغوّل على الثاني. يجب أن نصير قادرين مستقبلاً على تنظيم مسيراتٍ بمئات الألوف.

أنهي بالقول إنّ مدارس علم الاجتماع السياسيّ التقليديّة تؤكّد أنّ الفئات الأكثر تضرّرًا هي الأكثرُ تحفّزًا للقيام بالثورة. لكنّ تيّارات التحليل النفسيّ، خاصّةً في «مدرسة فرانكفورت،» تقول إنّ ذلك غيرُ كافٍ للثورة. ومع اعتذاري لتطفّلي على ميدان علم النفس، فإنّني أرى أنّ محمّد البوعزيزي يؤكّد هذه الفكرة: فهو لم يثرْ ويحرقْ نفسَه بسبب الفقر، وإنّما بسبب ما لحقه من غبنٍ وظلم؛ ثم تحوّل هذا الشعورُ من المستوى الفرديّ إلى الجماعيّ، فأحرق الناسُ مؤسّساتِ الحزبِ الحاكم ومقرّاته. هناك أيضًا مسألةُ التماهي أو «الاعتراف المتبادل» التي نراها في المظاهرات بشارع الحبيب بورقيبة، حيث يبتسم ابنُ حيّ ١٨ جانفي في وجه ابن حيّ التضامن [وهما حيّان شعبيّان في العاصمة] لأنّهما قاما بالثورة معًا؛ وهذا الشعورُ بالاعتراف لا نلمسه مثلاً عندما نتحدّث كناشطين طلاّبيين مع عموم الطلبة عن قضيّة المُعطّلين عن العمل ـ وهو أمر يستحقّ الدراسة. وختامًا، ولأنّنا نتحدّث عن اتّحاد الطلبة، فعلينا أن نتحلّى بالشجاعة الأخلاقيّة لنقول للبعض: ارحلوا!

الأمين البوعزيزي: فعلاً، كما قال مالك، هذه ثورةٌ بلا منظّرين ثوريين. لقد اعتدنا أن تكون هناك نظريّة ثوريّة تهدي خطى الثوريين وحزبهم الثوريّ. أما هذه الثورة فهي من نوع جديد، فاجأت البشريّة في قرنها الحادي والعشرين إنّها ثورة لم تبدأ ببناء أداتها التنظيميّة في السرّ، إذ إنّ بعض القوى الثوريّة التونسيّة نفسها اختارت منذ بداية العشريّة الفارطة التوجّه نحو العمل الحقوقيّ و«البرنامج الديمقراطيّ.» إذًا، هناك مسيرة عشريّة كاملة من النضال الديمقراطيّ تُوّجَتْ بعصيانٍ مدَنيّ أو ثورة.

انتظاراتي الشخصيّة لهذه المرحلة هي أوّلاً في فرض الحكم الديمقراطيّ وترسيخه. فبعد أن حكّمَنا بورقيبة بشرعيّة «الاستقلال،» لا شرعيّة اليوم لحاكمٍ على محكوم إلاّ بصندوق الانتخاب. كما أعتقد بضرورة حلّ حزب التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ. هذا ليس مطلبًا متطرّفًا بل ضروريّ لحماية الديمقراطيّة. . أو المطلوب على الأقلّ تعطيلُه خمس سنوات، كما تنصّ على ذلك أحكامُ المجلّة الانتخابية نفسها، وذلك بسبب إساءته إلى البلاد وحمله السلاح [الإشارة هنا إلى الميليشيات].

المسألة الثانية التي طرحها بعضُ الأصدقاء هي غيابُ المنظّرين. أعتقد أنّه يجب تنسيبُ الأمر لأنّ هناك منظّرين عالميين، من أهمّهم هابرماس الذي أكّد أنّه مثلما للدولة مؤسّساتها فإنّ للمجتمع المدنيّ مؤسّساتِه أيضًا. قناعتي اليوم هي أنّ علينا أن نكتسح مؤسّسات المجتمع المدنيّ. أيضًا، في ظلّ اقتصاد السوق، يجب مثلاً أن تتحرّر المنظّمة الوطنيّة للدفاع عن المستهلك وتلعب دورها.

المشاركون في ندوة الآداب، يتوسّطهم غسان بن خليفة

المسألة الثالثة هي القضيّة الاجتماعيّة. نكون واهمين إن اعتقدنا بإمكانيّة إقامة النظام الاشتراكيّ اليوم تشافيز في فنزويلا يستطيع بفضل النفط أن يقيم ما يسمّيه «الاشتراكيّة» وأن يحميها بقوّة المال، غير أنّ هذا غير ممكن في تونس إذًا، أهداف ثورتنا هي في الشعارات التي رفعها الشبابُ طوال شهر، وأهمُّها: «التشغيل استحقاقْ يا عصابة السرّاقْ،» و«يسقُط حزب الدستور يسقُط جلاّد الشعب» . أي الانتقال إلى حالةٍ ديمقراطيّةٍ سليمة، واستردادُ الدولة لدورها التنمويّ ووظائفها الاجتماعيّة: فتتكفّل بتعليم الناس، ومداواتهم، وتثقيفهم، وتوفير بيئةٍ نظيفةٍ لهم، وغير ذلك. أنا لست مع حلّ القطاع الخاصّ، لكنْ يجب أن تحرص الدولة على بناء اقتصادٍ إنتاجيّ (لا ريعيّ) يشغّل الناس، مع ضمان حقّ العمل النقابيّ

المسألة الرابعة هي المسألة الثقافيّة. أنا لستُ مستعدًا بعد خمسين عامًا من التحديث المعطوب أن نُفاجأ من جديد بـ «سْليمَانْ» [إشارة الى أحداث سليمان سنة ٢٠٠٦ التي شهدتْ صداماتٍ مسلّحة بين قوّات الأمن ومسلّحين سلفيّين]. لقد كان هناك عبثٌ طوال العقود الماضية بكيمياء الشخصيّة التونسيّة. على تونس العودة إلى السباحة داخل جغرافيّتها التاريخيّة الاتحاد الأوروبيّ لا يعدو أن يكون مجالاً لتبادل المصالح الاقتصاديّة؛ إنه مجالُ تأثّرٍ وتأثيرٍ، لا مجالٌ للاندماج. تونس عربيّة مسلمة باسم آخر مقاربات علم الاجتماع وعلم السياسة، ونحن عربٌ مسلمون نعيش في القرن الحادي والعشرين. هويّة المجتمع هي نتيجةٌ لتراكم ١٤ قرنًا من التاريخ. «شباب سليمان» ليسوا إلا ضحيّةً لهذا العبث.

وأضيف أنّ مشكلة شباب تونس ليست مع بن عليّ والطرابلسيّة [عائلة ليلى الطرابلسي زوجة بن علي] فقط، بل مع كلّ النخبة القديمة كذلك. تصوّروا أنّ هناك مَن اشتغل مع بورقيبة وبن علي ومازال يروم حكمَكم من جديد! ولذا أنا أستحضر ما حصل في ثورة ٦٨ للشباب الفرنسيّ، وقتما كان للفكر شأنٌ كبير. حينها، قام الشبابُ بطرد أساتذتهم في الجامعة وقالوا إنّ المناهج والأفكار القديمة لا يمكن أن تَصْلح للمستقبل، فتأسّستْ تيّاراتٌ فكريّةٌ سُميّتْ «تيّارات ما بعد ٦٨.» ولذلك أدعو إلى مبادرةٍ سمّيناها «حركة شباب الكرامة»: وهي دعوة للشباب المُسيّس وغير المُسيّس ممّن خاضوا الثورة، وجميعُهم دون الأربعين، إلى تقدّم الصفوف، إذ من غير المعقول أن يواصل قيادتَنا سبعينيّون! هؤلاء يفكّرون لمستقبلٍ لن يعيشوه! هذه فضيحة! فحتّى الفكر السياسيّ الذي يعتمدونه لا يمكنه تفسيرُ الثورة التي حدثت الآن.

أنا تلميذ لثلاثة مفكّرين عالميين كبار، يساعدوننا في رأيي لفهم كيفيّة قيام ثورة من خارج علاقات الإنتاج. فنحن ليس لدينا اقتصاد إنتاجيّ، بل استهلاكيّ إذنْ من الطبيعيّ أن لا تكون الثورة بروليتاريّة بل على يد شبابٍ متعلّمين مُهمّشين مقصيّين من الدورة الاقتصاديّة ومن الحياة السياسيّة. أوّلُ أساتذتي هو هربرت ماركوز، الذي قال في الستّينيّات إنّ الماركسيّة التقليديّة غيرُ قادرة

على تفسير ثورة الطلاّب في فرنسا، وذلك بعد أن لاحظ أنّ المجتمع الرأسماليّ نجح في رشوة الطبقة العاملة بما سمّيَ «الرفاه البروليتاريّ» - وهو رفاهٌ لم يأتِ بفضل النظام الرأسماليّ وإنّما نتيجةً لنهب المستعمرات. ماركوز قال إنّه يجب البحث عن فاعلين جُدُد بين المُهمّشين والمثليّين والأقلّيات الخ، فيما أتت أرقى التيّارات الماركسيّة لتقول إنّ ثورة ٦٨ فشلتْ لعدم نجاحها في الاندماج بالطبقة العاملة. لكنّي لا أعتقد أنّه يمكن تفسيرُ الثورة التونسيّة بالمنظور المركوزيّ: فالطبقة العاملة في حالتنا لم يتمّ احتواؤها بالرفاه البروليتاريّ، بل إنهاكُها بمتطلّبات المجتمع الاستهلاكيّ، إذ صار على العامل أن يفكّر في توفير مصاريف الدروس الخصوصيّة لأبنائه ومصاريف الاستجمام للعائلة الخ. صار العاملُ يشتغل ليلَ نهارَ ويقترض من أجل توفير ذلك كلّه، فلم يعُد قادرًا على القيام بالثورة. وحده الشباب بقي خارج منظومة الإنهاك هذه. وهذا أمرٌ يقوله أيضًا مفكّران عربيّان هما عصمت سيف الدولة ومصطفى حجازي - والأخير، بالمناسبة، مؤسّسُ «علم الشباب.» إلى ذلك هناك منظّران كبيران اليوم، هما أنطونيو نيغري ومايكل هاردت، وهما ينظّران لفاعلين تاريخيين جدُد غير البروليتاريا، التي لم تعُد قادرةً على الثورة. وبعضُ رفاقهما في أستراليا يتحدّثون عن تأسيس «ماديّةٍ تاريخيّةٍ جديدة.»

إذنْ، أدعو مرّةً أخرى إلى إعطاء الشباب حقّه في بناء مستقبله، حقّه في الديمقراطيّة والشغل والثقافة والبيئة النظيفة. لماذا يقدّم هؤلاء الشهداءَ، ثمّ تأتي بعضُ الوجوه الجنتلمانيّة لتتكلّم باسمهم؟! أنظروا إلى شباب المدُن المنسيّة الذين عادوا من حيث أتوْا متّسخين بعد أن اعتصموا أيّامًا طويلةً في ساحة القصَبة: هؤلاء يستطيعون التحدّث بلسانهم، وليسوا في حاجةٍ إلى من يتحدّث باسمهم بل إلى من يسمعهم. لقد كنتُ طوال الأيّام الأخيرة من الثورة أتنقّل بين حيّ هلال وحيّ المروج وحيّ البحري [أحياء شعبيّة متاخمة للعاصمة]. وما رأيتُه هو أنّ شباب «أحزمة الفقر،» أولئك «الخلائق» [كلمة دارجة لوصف «المنحرفين» والمهمّشين] و«المُشَلَّطين» [كلمة دارجة لوصف الذين يحملون آثارَ الشفرات على وجوههم] كانوا بسلاسلهم وحجارتهم يقطعون الطرقَ ويدافعون بالصدور العارية عن أحيائهم أمام سيّاراتٍ مدجّجةٍ بالسلاح. هذا شيء لم يفعله أحدٌ لا في «جبهة ١٤ جانفي» [تحالف تيّارات وأحزاب من القوميين وأقصى اليسار تكوّن بُعيْد هروب بن علي ونادى بمواصلة الثورة وبعث مجلس تأسيسيّ] ولا في جبهة ١٤ آذار اللبنانيّة. أنا، إذًا، أدعو الشباب إلى التنظّم.

محمّد علي لطيّف: من المبكّر إيجادُ أجوبة على الأسئلة التي تطرحها أولى هزّات الجماهير العربيّة في القرن الحادي والعشرين. وها نحن نتبع الهزّة الموالية التي قد تودي بنظام حسني مبارك [عقدت الندوة قبل سقوطه - الآداب]. وقد يكون ذلك أيضًا تنفيذًا لرؤية فرنسيّة أميركيّة جديدة لواقع منطقتنا. وقد تأتينا أجوبةٌ أخرى من لبنان أو أميركا اللاتينيّة.

في تونس ما جرى هو أنّ الجمهور، على عكس الأحزاب التي هبّت مع فرار الرئيس السابق لاقتسام الكعكة، واصل ثورتَه عبر اعتصام القَصَبة. ما جرى يوم ١٤ جانفي كان انتصارًا رمزيًا لهذا الجمهور. أما أهمّ مكتسبات هذه الانتفاضة فهو اكتسابُ الناس وعيًا ثوريًا. أنا أرفض، إذًا، منطق مَنْ يخاف من «الفراغ السياسيّ» الذي خوّفونا به، إذ أثبتت الأحداثُ أنّ الحكومة لا قيمة لها ويمكن أن تسقط في ثلاثة أيّام، وأنّه لا مبرّر للتخويف من حلّ «التجمّع» بدعوى انهيار مؤسّسات الدولة. أختم بالقول إنّ المهمّات الثورية لم تُنجَزْ بعد، ولن يتمّ ذلك بغير سنوات من النضال اليوميّ.

أما في ما يخصّ «جبهة ١٤ جانفي» والحديث عن مشاركتها في الانتخابات، فأنا أرفض شخصيًا ذلك. على اليسار ألاّ يدخل الانتخابات وألاّ يحكُم. لا أؤمن بمقولة «حكومة يسار»! على اليسار أن يذهب إلى آخر مدًى في الثورات، اللهمّ إلاّ إذا غيّر من رؤيته الشموليّة إلى ما يحدث في العالم أو عدّل تكتيكاتِه. ولا أدري ما هي خططُ بقيّة الأحزاب، ولا ما إذا كانت ستنتصر في الانتخابات المقبلة أمْ لا بسبب ما ارتكبتْه من أخطاء جسيمة. نحن أمام صيرورةٍ ثوريّةٍ قادها جمهورٌ بلا أفق. هناك جيوبُ ردّةٍ في كلّ مكان: من البورجوازيّة التي تفكّر في مصالحها الخاصّة، إلى الذين يعملون في أجهزة الدولة ويفكّرون في الفضاء العموميّ. أما الجمهور فيفكّر في مواصلة ثورته، والمحافظة على دماء شهدائه.

شخصيًا، أعتقد أنّ على جبهة ١٤ جانفي أن تتوسّع إلى قوى مواطنيّة وقطاعيّة ليست بالضرورة سياسيّة: للمحامين مثلاً، وللجان الشعبيّة التي تكوّنتْ في الجهات، وللأفراد. يجب ألاّ تقتصر على اليسار وحده. هكذا فقط تمْكن مواصلةُ الثورة. وسيتعزّز الأمرُ إن انتصرت الثورةُ المصريّة؛ فمصر قد تجيب على بعض أسئلتنا في تونس. يجب أيضًا على الحركات والمنظّمات أن تتواضع أمام الجمهور وتتعلّم منه. يجب أن يتعمّم التنظيمُ الأفقيّ. ويجب أن نوسّع أفق تفكيرنا إلى ما وراء حدود الدولة، وأن نفهم أنّ ما جرى ليس ثورةً بل انتفاضة. هي صيرورةٌ ثوريّةٌ لم تُتَوّجْ بعد.

وسام الصغيّر: قبل ان أشاكس بعض الأصدقاء، أودّ أن أشير إلى مسألة أساسيّة تعيشها الساحةُ السياسيّة والحقوقيّة، وهي اختلاط الأوراق بعد ١٤ جانفي، إذ لم يعد واضحًا من هي أحزابُ الموالاة ومن هي المعارضة والأحزاب الراديكاليّة أو المهادِنة.

تحدّث الكثيرون عن ثورة، ولكنْ أين هي الطليعة أو القيادة المسلّحة لهذه الثورة؟ لماذا لم يقتحمْ أحدٌ قصرَ الرئاسة في قرطاج، أو البرلمان، أو وزارة الداخليّة مثلاً؟ إذن، أتساءل شخصيًا إنْ كانت فعلاً ثورة!

شباب المدن المنسيه ليسوا بحاجه إلى من يتحدث باسمهم بل إلى من يسمعهم

الآن، بالنسبة إلى المرحلة المقبلة، أرى ضرورة أن نعطي الحكومة الموقّتة الفرصة، مع مواصلة الضغط عليها... أيْ، إن شئنا، ننتهج مقولة «البندقيّة مع غصن الزيتون.» فكما تمّ إخراجُ بعض الوجوه التي تورّطتْ في الحقبة السابقة، يمكن تحقيقُ المزيد من الإنجازات في إطار هذا الخيار. أما الأحزاب والمجموعات التي رفضت الاعترافَ بالحكومة، فأرى أنّ بعضها طلب الحصولَ على تأشيرةٍ قانونيّةٍ لتشكيل أحزاب! فهل يحْكم تعاملَ هذه القوى مع الحكومة منطلقاتٌ إيديولوجيّة ومبدئيّة، أم اعتباراتٌ سياسيّةٌ بحتة في أفق الانتخابات المقبلة؟

أرى أنّ هناك الآن بعضَ الإصلاحات المهمّة، لكنّها لم تصل بعدُ إلى المطلوب. أمّا بالنسبة إلى مهامّ المرحلة القادمة، فأرى أنّه يجب المزيدُ من الفطنة واليقظة ومراقبة أكبر لهذه الحكومة الموقّتة. في الجانب السياسيّ يجب الحرصُ على الفصل بين السُلَط، ومحاسبةُ كلّ من تورّط من المسؤولين السابقين، ونزعُ كلّ امتيازات الحزب الحاكم السابق، ومحاسبةُ مسؤوليه المتورّطين في جرائم السرقة أو استغلال النفوذ. لكنّي لستُ مع حلّه أو اجتثاثه.

أمّا في الجانب الاقتصاديّ فينبغي التصدّي للنهج النيوليبراليّ الذي ساد في الحقبة السابقة وأتّفق مع الأمين عندما دعا إلى عودة الدولة والقطاع العامّ إلى تحمّل مسؤوليّاتهما الاجتماعيّة.

في الجانب الثقافيّ، أعتقد أنّه يجب إلغاءُ «قانون الإرهاب.» فنحن مجتمع معتدل عمومًا، وهويّته عربيّة إسلاميّة. لكني أتساءل عن أيّ إسلام ندافع. إسلام سيّد قطب وحسن البنّا، أمْ إسلام محمّد عبده وروّاد «النهضة»؟

المحور الثالث : تداعيات الثورة عربيًا وعالميًا، وماذا عن فلسطين؟

الأمين البوعزيزي: لا أعتقد أنّه يصحّ الحديثُ عن «تصدير» للثورة. الانتفاضة بدأتْ في مربّع صغير اسمُه سيدي بوزيد، ثمّ توسّع أطلسُ الاحتجاج إلى بقيّة الولايات المنكوبة، ومنها إلى مستوى وطنيّ، والآن صار عربيًا. إذنْ، هناك توسيعٌ لمجال الثورة، لا تصديرٌ لها.

اليوم بعضُ الأصدقاء يتأفّفون من تحوّل اهتمام الإعلام العربيّ والعالميّ إلى مصر بعد أن كان مسلِّطًا أضواءه على تونس. لكنّي، على عكس ما يتصوّرون، أرى الأمر إيجابيًا. فإذا انتصرت الثورة في مصر، فإنّ بقايا النظام هنا سيُعْزَلون ويضعفون أكثر! إنّ افتكاك مصر، بعمقها ووزنها، وعودتها إلى جغرافيّتها التاريخيّة، زلزالٌ سيُربك الكثيرَ من الحسابات في العالم.

أمّا عن علاقة الثورة بفلسطين، فأنا قادمٌ من تيّار سياسيّ يرى أنّنا ننتمي إلى أمّةٍ مُضطَهَدةٍ ومن حقّها تقريرُ مصيرها. لكنّ ذلك لا يكون فقط بالحديث عن «المحاور الآمنة،» أي القضايا القوميّة، والصمتِ عن الاستبداد والفساد المحلّيّيْن

كما يفعل بعضُ القوميين. إنّ تفكيك النظام العربيّ الرسميّ، وتونس نموذجٌ لذلك، هو رصاصٌ في بنادق المقاومة، وإحباطٌ لمشاريع التفريق والتجزئة. ما جرى هو أنّنا، إلى حدود العام ١٩٨٢، كنّا ندعو الشبابَ إلى التطوّع في صفوف المقاومة الفلسطينيّة، لكنّ النظام الإقليميّ العربيّ جرّم ذلك، فصار يحارب المقاومة ويَصِمُ مَن يساندها بـ «الإرهاب.» الأمرُ الذي فرض علينا تغييرَ تكتيكاتنا وأولويّاتنا أيضًا. نحن في حاجةٍ اليوم إلى ما يسمّيه المفكّر الكبير سمير أمين «أنظمة ديمقراطيّة محميّة شعبيًا،» وذلك على عكس بعض ما يسمّى «الأنظمةَ القوميّة» التي، رغم صدقها، تُحكم بالمخابرات والبوليس. لا تعطني في هذه الحالة نظامًا قوميًا! يكفي أن يصير عندي نظامٌ انتخبه شعبُه وسيقدِّم إلى فلسطين أكثرَ ممّا تقدّمه الأنظمةُ «القوميّة.» نريد أنظمةً ديمقراطيّة؛ قد لا تحارب إسرائيلَ لكنّها على الأقلّ ستدعم المقاومةَ بالسلاح وغيره. ستقاطع إسرائيلَ، وستقاطع اقتصاديًا كلَّ الدول التي تقف ضدّ المقاومة وتمنع عنها النفطَ. بهذا المعنى، يمكن القولُ إنّ ثورة تونس هي هديّة إلى فلسطين.

مالك الصغيري: قرأتُ مرّةً لكيسنجر أنّ أمن إسرائيل القوميّ يقوم على بقاء العرب متخلّفين. أيْ، على عكس ما هو معتاد من ارتكاز الأمن القوميّ لبلدٍ ما على عناصر داخليّة كالأمن الاقتصاديّ والغذائيّ الخ، فإنّ أمن إسرائيل القوميّ يقوم على بقائنا جهَلةً، نفتقر إلى التنظيم، والقدرة على النقاش المرتّب.. ومن ثم فإنّ نهاية الكيان الصهيونيّ مرهونة، في رأيي، بقيام دول عربيّة ديمقراطيّة قائمة على اقتصاد وطنيّ حقيقيّ وفكّ الارتباط بالإمبرياليّة وبدوائر الاحتكار الماليّ. اذن، عندما نبني أنظمتنا القويّة المسنودة شعبيًا فستسقط إسرائيلُ من تلقاء نفسها.

الحديث عن «تصدير الثورة» ذكّرني باللاسلطويين، بكروبوتكين والتروتسكيين؛ ويوحي بأنّنا نتحدّث عن مصر، مثلاً، كدولة أجنبيّة. أنا أرى أنّ تونس تقع في فضائها العربيّ والإسلاميّ، ومن ثم ثقافيًا سيكون لِما جرى في تونس انعكاساتٌ في محيطها الجغرافيّ شبيهةٌ بما جرى في فرنسا عام ١٨٤٨ وامتدّ إلى بقيّة أوروبا في ما يُعرَف بـ «ربيع الشعوب.» أنا أعتقد أنّنا سنشهد مرحلةً ثوريّة، وأتصوّر أنّ ثورة تونس هي كمن ألقى بحجرٍ في بركةٍ ما، أيْ ستكون لها ارتداداتٌ في الجزائر والمغرب ومصر وغيرها. قد تنجح وقد لا تنجح؛ فالمسألة ليست ميكانيكيّة، إذ لكلّ قطر خصوصيّاتُه. على كلّ، هناك مؤشّرات إيجابيّة. نحن في تونس عندنا مهامّ وأدوار في المرحلة القادمة، لكنْ يجب أيضًا أن نتواصل مع الآخرين في الأقطار العربيّة. مثلاً هناك إخوةٌ من المغرب الاقصى ومن اليمن قدِموا وسألونا: ماذا جرى بالضبط عندكم؟ كيف فعلتم ذلك؟ فقلتُ لهم اذهبوا إلى سيدي بوزيد لعلّ ذلك يساعدكم على الفهم. أعتقد أنّه من الضروريّ بمكانٍ وضعُ هذه الآليّات للتواصل من أجل مزيدٍ من الفهم والفعل المشترك.

جوهرُ الوطنيّة هو معاداة الإستعمار. لست معاديًا للفرنكوفونيين الذين يحبّون بودلير وبالزاك وغيرهما، وانّما عندي مشكلة مع الفرنكوفونيين الذين يقع وجدانُهم وتفكيرُهم في جادة الإليزيه بباريس لا في شوارع تونس. هؤلاء «يعقوبيّون» يعتقدون أنّ ثمّة مسارًا واحدًا في التاريخ يجب أن نتبّعه حتّى نصل إلى فرنسا. كأنّ التاريخ سباقُ حواجز ـ وخطّ الوصول هو فرنسا! لا ليس ذلك صحيحًا بالضرورة. أنا مرتاح في بيئتي العربيّة الإسلاميّة. أنا فقط ضدّ التطرّف. لا تفرض عليَّ لبسَ النقاب، ولا تتطرّف في إلحادك فتقوم بإلقاء القرآن او إحراقه. السؤال هو كيف نحافظ على التعدّد والتنوّع داخل الوحدة. هنا يكمن الثراء. يجب أن نكون قادرين على قبول بعضنا بعضًا وأن نتدرّب على الاختلاف.

أريد ان أنهي بشكر الأستاذ عميد كليّة ٩ أفريل حميّد بن عزيزة، الذي كان، حتّى تحت الديكتاتوريّة، يسمح لنا بلقاءاتٍ ونقاشاتٍ كهذه تتجاوز كلّ الخطوط الحمراء.

غسّان بن خليفة: نعم مالك، باسم مجلّة الآداب، الشكرُ موصول إلى إدارة الكلّيّة، وإلى كلّ من ساهم في إنجاح هذا الموعد. شكرًا لجميع الحضور، وشكرًا لصبركم على طول هذه الندوة. وأودّ ان أستغلّ الفرصة لأعلمكم بأنّ عددًا من الوجوه المشاركة في هذه الندوة تعمل حاليًا على إطلاق مجلّة ثقافيّة شبابيّة ذات خلفيّة «يساريّة عروبيّة.» فنحن فعلاً، كما قال الصديق مالك، في حاجةٍ إلى إطار لا للفعل والممارسة فقط، وإنّما أيضًا للتفكير في ما نفعله، وهو ما افتقرنا إليه كشباب في الأحزاب والجمعيّات المناضلة في بلادنا. شكرًا مرّة أخرى للجميع، وإلى اللقاء في مواعيد أخرى.

تونس

ليلى ڤيفة

أستاذة شابّة في الفنّ التشكيلي بمعهد الفنون الجميلة بسوسة.

مالك الصغيري

طالب تبريز في التاريخ المعاصر بكلّيّة ٩ أفريل وناشط طلابّي

الأمين البوعزيزي

باحث في الأنتروبولوجيا الثقافيّة وناشط نقابيّ في سيدي بوزيد

محمّد علي لطيّف

باحث في الإستيتيقيا وناشط في الاتّحاد العامّ لطلبة تونس

وسام الصغيّر

ناشط طلاّبي ومن شباب الحزب الديمقراطيّ التقدّميّ

ثورة تونس: تحدّيات ما بعد الاستبداد

□ وليد حدّوق

في حياة الشعوب والأمم لحظاتٌ تاريخيّةٌ مفصليّة، يختلط فيها الواقعُ بالحلم، وتتكثّف الساعاتُ والأيّام، ثم تتصاعد لتصبح «تراجيديا» يكون فيها المُشاهدُ فاعلاً على الرّكح. كانت الثورة التونسيّة حدثًا تراجيديًا قَدّم الضحايا، وانتهى بهروب طاغيةٍ لم يكن أيُّ مراقبٍ يتوقّع هروبَه بهذه السرعة وبهذا الشكل المسرحيّ. وتنتهي كلُّ تراجيديا كبيرةٍ بلحظات ما بعد العاصفة، يشوبها الحذرُ والدهشةُ ومحاولةُ إعادة كتابةِ كلّ ما سبق وإعادةِ قراءته. وفي اليوم الذيٌ هرب فيه الرئيسُ المخلوع، تجنّدتْ ذيولُ الاستبداد لإشاعة الفوضى ولحرق الأخضر واليابس، في حين بدأتْ وسائلُ الإعلام التونسيّة (قبل الفضائيّات) بفضح ما تَراكم من فسادٍ ونهبٍ وعلاقاتٍ مشبوهةٍ بالاستخبارات الدوليّة، بما في ذلك الموساد، طوال عقود الاستبداد في أيّام معدودة انكشف المستنقعُ الذي تركه النظامُ السابق. إنّها المرحلة التي يبدأ فيها الجميعُ التمعّنَ في ما كان، والتفكيرَ في ما سيكون. وبهذا المعنى تواجه تونس اليوم، بعد نجاح ثورتها، تحدّياتِ ما بعد الاستبداد... ما بعد التراجيديا.

مخاض الانتقال وينابيع السياسة

شبّه الأستاذ محمّد حسنين هيكل الوضعَ السياسيّ المصريّ في خضمّ حديثه عن سيناريوهات مرحلةٍ انتقاليّةٍ ممكنة بـ «حوض السباحة الذي لا ماء فيه.» لا تختلف تونس كثيرًا عن الحالة المصريّة من حيث انحسارُ التيّارات السياسيّة والأحزاب وتأثيرها، قبل الثورة وبعدها. ولأجل ذلك، لم يزعمْ أيُّ ائتلافٍ من حركاتٍ سياسيّة، ناهيك بحزبٍ بعينه، أنّه يمثّل الشبابَ التونسيَّ الذي انتفض وحقّق معجزةَ خلع رئيسٍ عربيّ.

على أنّ هذا الانحسار الذي أرساه وكرّسه النظامُ السابقُ جعل المرحلةَ الانتقاليّة في تونس شديدةَ الحساسيّة من حيث عجزُ النخب السياسيّة عن توحيد خطابها وبرنامجها لهذه المرحلة في وجه المتنفّذين في الجهاز الإداريّ والأمنيّ ممّن كانوا يوالون النظامَ السابقَ من دون تحفّظ. ورغم أنّ الأيّام الأولى التي تلت سقوطَ الاستبداد شهدتْ خطابًا جذريًا دعا إلى القطْع مع كلّ الوجوه القديمة، سواء تورّطتْ في الفساد أو لم تتورّط، فإنّ الشعب التونسيّ بدأ يقبل شيئًا فشيئًا بوجود حكومةٍ انتقاليّةٍ تضمّ أكبرَ عددٍ ممكنٍ من المستقلّين ووجوهًا قليلةً من رجال النظام السابق. ويبدو هذا التقبّل الشعبيّ مؤشّرًا على تفهّم الجماهير الثائرة لخصوصيّة المرحلة أولاً، وعلى تنبّههم إلى «جفاف» ينابيع السياسة ثانيًا.

إنّ المرحلة الانتقاليّة لا يمكن أن تضطلعَ بدورها على أكمل وجه، وأن تؤمّنَ انتخاباتٍ حرّةً وشفّافةً، إلاّ بوجود مجتمع مدنيّ حيويّ، لا على مستوى الوعي الشعبيّ والجماهيريّ فحسب، وإنّما كذلك من حيث وجودُ أطر سياسيّة ومدنيّة تقوم بدور الرقابة على كلّ قرارٍ من قرارات الحكومة وكلّ إجراءٍ من إجراءاتها. وبهذا المعنى، لا تعني المرحلة الانتقاليّة في تونس مجرّدَ الانتقال من نظام سياسيّ إلى آخر، ومن منظومةٍ دستوريّة وقانونيّة إلى أخرى، وإنّما تعني كذلك الانتقالَ من الركود والانحسار في العمل الحزبيّ والجمعيّاتيّ إلى الحيويّة والسهر على مصالح الشعب وحماية ثورته من أيّ منعرج قد تؤدّي إليه السياساتُ الحكوميّة. إنّ تمرّس القوى السياسيّة التونسيّة العائدة لتوّها إلى الميدان من السجون أو المنافي أو الإقامة الجبريّة بآليّات العمل السياسيّ على الأرض، والتفاعلَ مع التطلّعات الشعبيّة بقصد ترجمتها إلى مطالبَ واستحقاقاتٍ سياسيّةٍ واضحة، يمثّلان المهمّةَ الأكثرَ استعجالاً اليومَ في تونس. ومن دون هذه المهمّة لا يمْكن التحكّمُ فعليًا، وبالنجاعة المطلوبة، في ما تقرّره الحكومةُ أو تقوم به.

وتكمن خطورةُ عجز الأطراف الوطنيّة السياسيّة عن ملء الفراغ السياسيّ كذلك في فتح الأبواب لإمكانيّات تدخّل خارجيّ مباشر أو غير مباشر عبر آليّات اللعبة الديمقراطيّة نفسها ذلك أنّ الانتقال الديمقراطيّ في الأوطان العربيّة، بقدْر ما يمهّد للتعبير عن الإرادة الشعبيّة في المسائل الداخليّة، فإنّه يفتح البابَ أيضًا لتحقيق تطلّعات الشعوب في ما يتعلّق بالملفّات الإقليميّة والدوليّة، وتحديدًا القضيّة الفلسطينيّة والعلاقات بالغرب عمومًا. وبهذا المعنى، تكمن خطورةُ الفراغ وجفاف ينابيع السياسة في تونس في إمكانيّة فتح الباب لتكوين أُطر سياسيّة كرتونيّة تتحكّم فيها استثماراتٌ أجنبيّةٌ إعلاميّةٌ

واقتصاديّة ريعيّة تؤمّن الربحَ السريعَ وتمويلَ الآلة الإعلاميّة والحزبيّة. وبإمكان مثل هذه الإستراتيجيّة أن تدعم أحزابًا كثيرةً، ومن مشاربَ فكريّةٍ وسياسيّةٍ متعدّدة، بهدف تأمين حدّ أدنى من «الالتزام» بالخطوط العريضة لـ «الاستقرار الدوليّ.»

وإذا كانت تونس قد شهدتْ في سنوات الاستبداد إقصاءً للتيّارات السياسيّة وللفعل المعارض الذي يَضْمن المحاسبةَ والشفافيّة، فإنّها اليوم تستقبل المرحلةَ الجديدة بأسسٍ اقتصاديّةٍ وماليّةٍ متهافتةٍ تفاقُمِ تحدّياتِ ما بعد الاستبداد.

تفكيك «اقتصاد العائلات الحاكمة»: ما الضريبة؟

كان الاقتصاد التونسيّ في سنوات الاستبداد واجهةً لفسادٍ ماليّ ومحسوبيّةٍ ونهبٍ، تلمّعُها المؤسساتُ الدوليّة. وكانت اليدُ العليا، اقتصاديًا وماليًا، للعائلات المتنفّذة سياسيًا، التي تحمي نفسَها بالأجهزة الأمنيّة، في ما يشْبه إقطاعيّةً رأسماليّةً مرتبطةً بدوائر دوليّة وإقليميّة. وعَرفتْ تونس في السنوات الماضية نموًا اقتصاديًا واستثماراتٍ عربيّة وأجنبيّة؛ غير أنّ قطف الثمار التنمويّة كان محصورًا في شريحةٍ بعينها، وفي المناطق الساحليّة حيث تركّزتْ قطاعاتُ الربح السريع كالعقار والسياحة.

وتواجه تونس، بسبب ما تراكم من سياسات، اختلالاً بين الجهات لا يمْكن التخفيفُ من حدّته، ناهيك بإزالة آثاره، إلاّ بإعادة صياغة النهج الاقتصاديّ عامّةً، بحيث يتعزّز الاستثمارُ في القطاعات الإنتاجيّة ذات القيمة المضافة العالية، بما يَسمح بتشغيل الكفاءات الجامعيّة والقطْعِ مع ارتباط الاقتصاد بالمناطق الساحليّة.

على أنّ مثل هذه الخطوات تتطلّب إعادةَ ترتيب كلّ المعطيات الماليّة والاقتصاديّة الحاليّة. أيْ إنّ الاقتصاد نفسه بحاجةٍ إلى مرحلةٍ انتقاليّةٍ تبدأ بحوار وطنيّ شامل لتحديد الخيارات الكبرى وتقييم مختلف الهيئات الإداريّة التي قادت السياساتِ الاقتصاديّةَ في المرحلة السابقة. ولا يجب استبعادُ فرضيّة التضحية بالدعم الحكوميّ المباشر أو غير المباشر لقطاعاتٍ كالسياحة أو الفلاحة الموجّهة للتصدير لصالح قطاعاتٍ إنتاجيّةٍ وتطوير الزراعات الأساسيّة كالحبوب.

ويجد الاقتصادُ التونسيّ اليوم نفسَه في وجه شركاتٍ وبنوكٍ كبرى كان جلُّها مملوكًا لعائلة الرئيس المخلوع، وكانت بدورها وثيقة العلاقة بدوائر ماليّة واستثماريّة إقليميّة ودوليّة، بعضُها معروفٌ وبعضُها الآخر لا يزال طيّ الكتمان. وتستوجب إدارةُ هذه المؤسّسات التي تمثّل جزءًا مهمًا من الثروة التونسيّة تعاملاً حذرًا ومتوازنًا بعد فرار مالكيها. وقد يتطلّب الوضعُ تأميمًا لشركاتٍ أو لحصصٍ بعينها. ومثلُ هذا القرار لا بدّ له من ضماناتٍ لمحاسبة ومراقبة البيروقراطيّة الحكوميّة التي ستتحمّل هذه المسؤوليّة.

وإذا كان الفسادُ الماليّ قد نخر جسدَ البنوك التونسيّة والمؤسّسات الماليّة الوطنيّة، بما في ذلك البنكُ المركزيّ والاحتياطيّ من العملة الصعبة، فإنّ واجب الحكومة الانتقاليّة ومَن سيأتي بعدها هو تأسيسُ هيكلٍ دائمٍ لتقييم الوضع الماليّ ومراقبة العمليّات الجارية. ولا يكفي في هذا الصدد تعيينُ لجنة لتقصّي الفساد، تعتمد على الأجهزة الإداريّة نفسها التي عملتْ في عهد النظام السابق. ولا بدّ من الإقرار بأنّ كشفَ ما ساد من عبثٍ بالمعاملات الماليّة سيؤثّر في صورة الاقتصاد التونسيّ في البنوك والمؤسّسات الدوليّة المانحة، بما سيَرفع ما تدفعه الميزانيّةُ الوطنيّةُ من فوائض على القروض. إنها ضريبةُ تفكيكِ الفساد!

ومن الواضح أنّ تحريرَ الاقتصاد التونسيّ من مخلّفات الإقطاعيّة الرأسماليّة التي سادت فترةً طويلةً يقتضي دفعَ ثمنٍ سيكون عبؤه ثقيلاً على المواطن ومستواه المعيشيّ. الأوضح هو أنّ جوار تونس العربيّ، الذي بدا غيرَ مرتاح لثورة الشعب ولتبعاتها، سيلعب دورًا حيويًا في التخفيف من عبء هذه الضريبة أو مفاقمتها.

ثورة تونس والجوار العربيّ: المركّب الصعب المستصعب

أنّى لثورةٍ شعبيّةٍ من أجل الديمقراطيّة أن تواجه أنظمةً لا تمقت شيئًا كالثورة والديمقراطيّة؟

إنّه السؤال الذي يؤرّق كلَّ مهتمّ بالوضع التونسيّ. فتونس، كبلدٍ صغيرٍ من حيث المساحة والديمغرافيا، يَفْصل بين ليبيا والجزائر، كانت دائمًا تحاول الحفاظ على توازنها على ضوء التناقضات القائمة بين الأنظمة العربيّة. إلاّ أنّها اليوم تلعب ـ من حيث احتسبتْ أو لم تحتسبْ ـ دورًا تاريخيًا يتجاوز حدودَها ليشمل كلَّ الأوطان العربيّة. وتونس لا يمكنها أن تستكمل حريّتها إذا غضّت النظر أو تجاهلتْ، بمثقّفيها وإعلاميّيها، ما يقع في حاضنتها العربيّة من قمعٍ للحريّات ومصادرةٍ لحقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

لم يزعمْ هذا البلدُ العربيّ أنه مؤهّل لدور كهذا. إلاّ أنّ القدر اختاره هذه المرّة، كما اختاره من قبلُ ليؤسّس لأول دستورٍ في العالم الإسلاميّ، وليلغي الرقَّ قبل فرنسا وسويسرا.

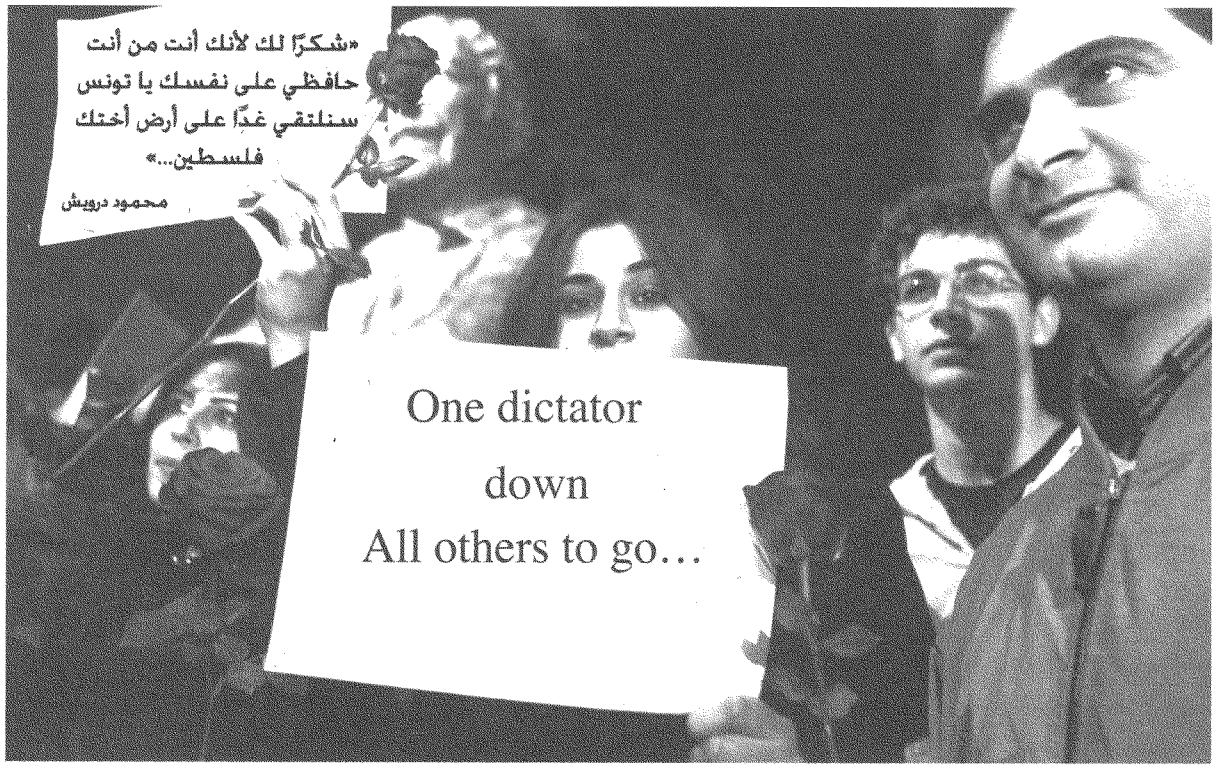

محمود درويش حافظي على نفسك يا تونس سنلتقي غدًا على أرض أختك فلسطين...

إنّ السماح لمُعارضٍ ليبيّ بالحديث في تونس يعني قطعَ شريان الحياة للجنوب التونسيّ إذا قرّر النظامُ الليبيّ إغلاقَ الحدود. كما أنّ منع هذا المعارض من التعبير عن رأيه يعني ببساطةٍ خيانةً لدماء شهداء الثورة المجيدة. وهذا مثال يقبل التعميم على دول عربيّة عديدة تربطها بتونس علاقاتٌ اقتصاديّة وتجاريّة حيويّة.

إنه ثمنُ الثورة الذي لا بدّ للتونسيين من أن يدفعوه، وهو دورهم في أوطانهم العربيّة. ستكون تونس أرضًا لكلّ ثائر عربيّ ضدّ الاحتلال والاستبداد. ولا بدّ لها، ولن سيمثّلها ديمقراطيًا، أن يَفرض هذا الدورَ واحترامَه في الجوار العربيّ والمحيط الدوليّ. ولا شكّ عندي أنّ الدبلوماسيّة التونسيّة، التي كانت لسنواتٍ طويلةٍ خجولةً، ستتحمل عبءَ الحفاظ على التوازنات الدقيقة عربيًا ودوليًا. ولن يكون هناك معنًى للغة الخشبيّة المعهودة، بل سيكون على الدبلوماسيّة التونسيّة أن تجمع بين ثوريّة مصر الناصريّة والدهاء القطَريّ في السياسة الخارجيّة.

بين شاطئ تونس، والشاطئ الخصيب في فلسطين، خطّ بحريّ مستقيم مباشر. يقول الشاعر الراحل محمود درويش في مطلع قصيدة شهيرة: «شكرًا لتونس أرجعتني سالمًا من حبّها...» فهل تَسْلم تونس ممّن يتربّص بثورتها؟

تونس

وليد حدّوق

كاتب وناشط من تونس.

انتفاضة تونس: كيف نحافظ على مكاسبها؟ ومتى يتحقّق التحرّر الفعليّ؟

□ شاهين الساقي

ثورة أم انتفاضة؟

ما الذي حصل في تونس بالضبط: ثورةٌ أم انتفاضة؟

الإجابة عن هذا السؤال ليست ترفًا فكريًا أو انسياقًا وراء تهويماتٍ نظريّة، وإنّما هي الأساس النظريّ الذي على ضوئه نحدّد في أيّ واقعٍ نحن حتّى تكون ممارستُنا خلوًا من الارتجال والاستسلام للعاطفة.

قد تتميّز بعضُ الثّورات في تفاصيل عدّة. ولكنْ إنْ تتبّعنا تاريخَ الثّورات فسنكتشف أنّها ارتكزتْ على الأسس ذاتها، محقّقةً منجزاتٍ جذريّة في لحظةٍ معيّنة وهذه الأسس هي: ١) الواقع الثوريّ متمثّلا في: أزمةٍ عارمة؛ أو ارتباكٍ حادٍّ في صفوف القوى الممسكة بزمام السلطة؛ أو حراكٍ متصاعدٍ للجماهير التي ليس لها ما تخسره إلاّ أغلالها. ٢) الرأس الثوريّ: ويمكن أن يكون حزبًا ثوريًا،أو جبهةَ تحريرٍ وطنيّ، إلخ. أمّا منجزات الثورات فتتمثّل في: دحر النظام القائم وإرساء نظام جديد؛ تحقيق الانتقال من مرحلة إلى مرحلة،...

إنّ المتابع لما حصل في تونس يَلْحظ توفّرَ الواقع الثوريّ، وغيابَ الرأس الثوريّ. والحقّ أنّ إدراج الرّأس الثوري ضمن العناصر التي تشكّل الثورة ليس أمرًا اعتباطيًا مثلما يزعم بعضُ الطروحات الشعبويّة. فتوفّر الرأس الثوريّ الذي تلتفّ حوله الجماهيرُ يعني وجودَ درجةٍ عاليةٍ من التنظّم، قوامُها: وضوحٌ في الأهداف، وتوزيعٌ دقيقٌ ومدروسٌ للمهامّ، وتجذّرٌ في مختلف الميادين والقطاعات، واختراقٌ لكلّ مؤسّسات الدولة وأجهزتها بما في ذلك الجهازُ الأمنيّ والعسكريّ. وهذا ما يؤدّي إلى دحر النظام القائم، وتحقيق الانتقال من مرحلة إلى مرحلة.

لو تأمّلنا جيّدًا ما حصل في تونس لتبيّن أنّ الجماهير المنتفضة البلارأس قد أسقطتْ رأسَ النظام ولم تُسْقط النظامَ، الذي ظلّ قائمًا، تجسّدُه المؤسّسةُ العسكريّةُ التي أعلنتْ حظر التّجوّل في كامل البلاد عشيّة ١٤ جانفي، تاريخ فرار الطاغية من تونس. ومن المؤكّد أنّ المؤسّسة العسكريّة لم تعلن حظر التّجوّل باسم الثورة، أوَ باسم التنظيم الذي قاد الثورة، وإنّما باسم النظام الذي يحدّد دستورُه لها مثلَ هذه الصلاحيّات. فلم تكن هذه المؤسّسةُ على الحياد مثلما اعتقد أغلبُ الناس، وإنّما كانت جزءًا من النظام القائم. وكانت كوادرُها العليا (ومازالت) تَرْقب ما يدور من أحداث، منتظرةً أوّلَ بصيص لفراغٍ سياسيٍّ قد يحصل لتسطو على ثمار الانتفاضة وهي مطمئنّةُ البال، متيقّنةً من وجود مؤيّدين لها كثر في صفوف الجماهير، بعد أن رسمتْ لنفسها صورةً ملائكيّةً لحظةَ تمايزها من الجهاز البوليسيّ بامتناعها عن إطلاق النار على المتظاهرين. ويمكن القولُ إنّ أكثر حزبٍ يحظى باحترام الجماهير - إلى لحظة كتابة هذه الأسطر- هو «حزبُ الجيش»!

ماذا عن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة؟

تعيش تونس منذ تاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠ (معاهدة الاستقلال) في سياقِ «الاستعمار الجديد (غير المباشر).» وقد اتّسم بـ : ١) الارتهان لقوى الهيمنة الاستعماريّة في الخيارات والسياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتربويّة والثقافيّة، نتاجًا طبيعيًا لهيمنة الكمبرادور على أجهزة الدولة ومؤسّساتها. ٢) الحكم المطلق، وقد دشّنه الرّاحل الحبيب بورقيبة في إطار ما يسمّى «الاستبداد المستنير،» ورسّخه الطاغية بن علي في نظامٍ استبداديّ بوليسيّ. وما الذي حصل الآن؟

لقد تمكّنتْ هذه الانتفاضة ـ وهذا من بين ما يُحسب لها ـ من الإطاحة بجزء مافيويّ من الكمبرادور، هو العائلة المالكة (الطرابلسيّة والماطريّة وعائلة بن عليّ إلخ .). ولكنْ لم يتمّ القضاءُ على هذه الطبقة قضاءً مبرمًا، ومن المؤكّد أنّها ستستجمع شتاتَها من جديدٍ لتتموقع في حزب أو أحزاب أو منظّمات تكوّن تعبيراتِها السياسيّةَ والمدنيّة، ولها من الإمكانيّات ما يؤهّلها لتكون من جديد لاعبًا بارزًا على الساحة السياسيّة، إنْ لم يكن عاجلاً فآجلاً. كما أنّ الأموال الطائلة التي تضخّها بعضُ الجهات من الشرق والغرب للحكومة التونسيّة الموقّتة لا يمكن أن تكون من أجل سواد عيون التونسيّين و«ثورتهم المباركة،» وإنّما تعجيلاً في تحقيق «الاستقرار» حتّى لا تهتزّ مصالحُهم أكثرَ ممّا اهتزّت. ولعلّ هذا ما يفسّر سرعةَ الاستجابة لطلب الحكومة تجميدَ الأرصدة البنكيّة الخاصّة بالطاغية وزبانيته في الخارج.

أما في مسألة الحرّيّات والديمقراطيّة والمواطنة، فقد حقّقتْ هذه الانتفاضة نتائجَ فاقت كلّ التوقّعات. وهذا، لعمري، ما أربك بعضَ المثقّفين والمفكّرين، فعالجوها كما لو كانت «ثورةً استثنائيّة،» في حين أنّها لم تكن إلاّ انتفاضةً استثنائيّة

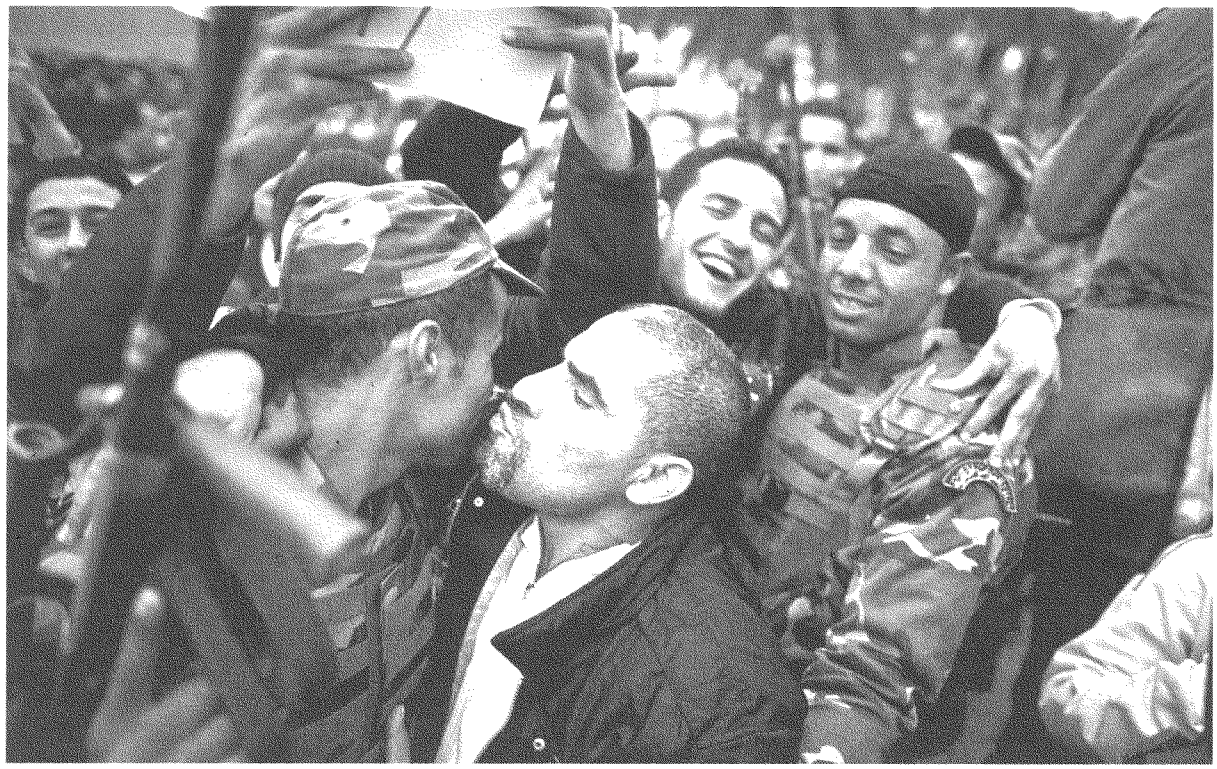

الإطاحة بالمافيا الحاكمة، وانبلاج فجر الحرّيّات في تونس، يمثّلان انتقالاً من طور الحكم الفرديّ إلى طور الديمقراطيّة الليبيراليّة في ظلّ نظامٍ خاضعٍ لـ «الاستعمار الجديد»

اعتبارًا لمنجزها الرائع في مجال الحرّيّات الذي جعلها تلامس «الثوراتِ الكبرى» من دون أن تكون واحدةً منها.

إنّ الإطاحة بالمافيا الحاكمة، وانبلاجَ فجر الحرّيّات في تونس، على أهمّيّتهما العظمى، لا يمثّلان انتقالاً من مرحلةٍ إلى مرحلة، وإنّما انتقالاً من طور إلى طور في المرحلة نفسها. وبصورة أدقّ وأوضح، فإنّهما يمثّلان انتقالاً من طور الحكم الفرديّ إلى طور الديمقراطيّة الليبيراليّة التي تقف حدودُها عند آخر خطّ أحمر يهدّد الكمبرادورَ في وجوده، في ظلّ نظامٍ خاضعٍ لـ «الاستعمار الجديد.»

صوتُ الجماهير أمْ صوتُ عفويّة الجماهير؟

أثّر وصفُ ما حصل في تونس بأنّه «ثورةٌ» في أداء القوى السياسيّة التي تبنّت هذا التصوّر، وجرّها إلى ارتكاب أخطاءٍ فادحة، بدءًا بالشعارات الخاطئة التي لا علاقة لها باللحظة ولا تترجِم طبيعةَ المرحلة، وانتهاءً بممارسةٍ عمليّةٍ قوامُها الارتجالُ والعفويّة. هكذا تعالت الأصواتُ مناديةً بإسقاط «فلول النّظام» و«بقايا العهد البائد» ظنًّا منها أنّ ما يحصل ثورة، وأنّ هذه الثورة بصدد استكمال شروطها وملامحها. لقد انساقت تلك القوى السياسيّة وراء عفويّة الجماهير الغاضبة على النظام وأزلامه، فرفعتْ شعاراتِها، متأثّرةً بها من دون أن تؤثّر فيها، فصارت هذه القوى السياسيّةُ جزءًا من عفويّة الجماهير، وصارت عفويّةُ الجماهير قاطرةً لهذه القوى السياسيّة.

إنّ أخذَ الحالة الجماهريّة في الاعتبار أمرٌ جوهريٌّ بالنسبة إلى أيّ تنظيم ثوري، ولكنّ ذلك لا يعني الإذعانَ لعفويّتها! هنا نستحضر ما قاله الحكيم جورج حبش: «التنظيم الثوريّ هو الذي يقود الجماهيرَ، ليس من فوق، وإنّما من خلال تجربته النضاليّة ضمنها، من خلال تعليمِها وتعلّمِه منها... فبدلاً من أن يلحقَ التنظيمُ بتلك الحالات [حالاتِ الضّياع] تصبح مسؤوليّتُه أكبرَ في توضيح الصورة للجماهير والتقاطِ المصلحة الحقيقيّة لتلك الجماهير. وأيُّ تنظيم لا بدّ أن يكون قائدًا، لا ذيلاً لعفويّة الجماهير»[1] إلاّ أنّ تلك القوى السياسيّة، نظرًا إلى عدم جاهزيّتها للتعامل مع مثل هذه الأحداث، وتبعًا لتوهّمها أنّ ما حصل ثورةٌ أطاحت بالنظام فلم يبق منه غيرُ «فلول،» رَفَعتَ المطلبيْن الآتيين: ١) إسقاط الحكومة الموقّتة باعتبارها امتدادًا للعهد البائد؛ و٢) حلّ الحزب الدستوريّ باعتباره الأداة السياسيّة للاستبداد. واستندتْ هذه القوى، في رفعها لهذين المطلبين، إلى «نبض الشّارع» و«هدير الجماهير،» معتبرة أنّ من لا يتقيّدْ بمطالب الجماهير يخُنْها. لكنّي هنا أسأل: ماذا سيكون موقفُ هذه القوى (علمًا أنّ غالبيّتها من اليسار) من الجماهير لو خرجتْ

١ ـ **النهج الثوريّ**، ط ١، نيسان ١٩٧٤، لجنة الإعلام المركزيّة في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين

منادية بدولة الخلافة؟ أتقول إنّ هذا مطلبُ الجماهير ومَنْ لا يحملْه يخُنْها؟!

إنّ المطلبَيْن المذكوريْن أعلاه، في واقع الأمر، مطلبان شرعيّان. لكنّ شرعيّتهما لا تعني واقعيّتهما:

أ) فالمطالبة بإسقاط الحكومة الموقّتة، بدلاً من المطالبة بتعديلاتٍ وزاريّةٍ (وهذا ما حصل بالفعل)، كان يمكن أن يؤدّي إلى خلق فراغ سياسيّ هو بمثابة هديّةٍ لا نظنّ المؤسّسةَ العسكريّةَ رافضةً لها. كما أسهم هذا المطلبُ في إخماد الوعي النقديّ لدى الجماهير، التي بات تقييمُها للحكومة من خلال الأسماء لا الأداء.

ب) أما مطلبُ حلّ الحزب الدستوريّ ـ على نبله ـ فيَحْمل في طيّاته استدعاءً لقيمٍ ماقبل مدنيّة، إذ نخشى أن يكون التماهي مع هذا المطلب الجماهيريّ تكريسًا لعقليّة الاستئصال وامتثالاً لرغبةٍ في الانتقام. وفي المقابل، كان يمْكن أن يعقلَنَ هذا المطلبُ قليلا، فيتّجه إلى فكّ الارتباط بين هذا الحزب وأجهزة الدولة ـ وهو مطلبٌ رفعته القوى الديمقراطيّة في تونس طوال عقود، وهو ما تحقّق بالفعل.

إنّ درب توعية الجماهير لتخليصها من عفويّتها دربٌ طويلٌ وشائك. وإنّ التماهي مع عفويّة الجماهير جَعَلَ من هذه القوى السياسيّة فريسةً للشعبويّة فلم تقف لترى إنْ كانت تونس تعيش ثورةً بأتمّ ما في الكلمة من معانٍ، أم انتفاضةً لها حدودُها مهما اتّسعت مكاسبُها. فكانت صوتَ عفويّة الجماهير، لا صوتَ الجماهير.

ما العمل؟

إنّ إقرارنا بالانتقال من طور الاستبداد إلى طور الديمقراطيّة ضمن مرحلة الاستعمار الجديد لا يعني أنّنا بصدد تبخيس ما يحدث في تونس من تحوّلات. فالحقّ أنّ هذا الانتقال هو مربطُ الفرس بالنسبة إلى القوى الوطنيّة اليساريّة والتقدّميّة في مسار تحقيق تحرّر البلاد الفعليّ. فكلّما وَسّعت الشعوبُ هامشَ الحريّات واتّجهت إلى الديمقراطيّة في أوطانها، ازدادت قوّةً وتقدّمتْ خطواتٍ نحو تحقيق التحرّر الفعليّ. ولكنّ ذلك يبقى منوطًا بدرجة نضجها، المرتبط عضويًا بقدرات النخب الفكريّة والسياسيّة التي ستضطلع بمهمّة إنضاجها: فإمّا أن توفّقَ هذه النُّخب في فهم واقعها وتحديد تناقضاته واستنباط حلولٍ دقيقةٍ لهذه التناقضات، فتكونَ ممارستُها النضاليّة مع الجماهير في مسارٍ تراكميّ يختصر الزمن؛ وإمّا أن تكون متخبّطة يطغى عليها الارتجالُ والعفويّةُ، فلا يكون ذلك إلاّ في مصلحة قوى الهيمنة الاستعماريّة وزبانيّتها من الكمبرادور.

إنّ أمام القوى الوطنيّة اليساريّة والتقدّميّة في تونس مهمّةً تاريخيّةً عظمى، هي تحقيق التحرّر الوطنيّ والاجتماعيّ. وهذا ما يجعلنا نقف مجدّدًا أمام السؤال اللينينيّ الحارق: ما العمل؟

أ ـ مأسسة المكاسب. إنّ ما حقّقته الانتفاضةُ التونسيّة من مكاسب يفوق كلّ وصف. إلاّ أنّ التحوّلات تظلّ مهدّدةً بأن تعود القهقرى إنْ لم تتمكّن الجماهير، وفي مقدّمتها نخبُها الواعيةُ، من المحافظة على تلك المكاسب، والدّفع بعجلة التاريخ إلى الأمام. ولا يمكن أن يكون ذلك ناجزًا إلاّ بالتوجّه الفعليّ نحوَ التنظّم السياسيّ والمدنيّ ـ وهي مهمّة يشقّ على النّخب التونسيّة أن تضطلعَ بها بعيدًا عن منطق المزايدات والتخوين لأنّ سنواتٍ طوالاً من الاستبداد أنتجتْ شعبًا أغلبُه لا يعرف من الأحزاب إلاّ الحزبَ الدستوريّ، ومن المنظّمات إلاّ اتّحادَ الشغل.

ولئن كانت للتنظّم الحزبيّ أهمّيّتُه، فإنّ التنظّم المدنيّ أكثرُ أهمّيّةً في هذه المرحلة. فتأسيس المنظّمات والجمعيّات في مختلف المجالات هو من أوكد المهامّ المطروحة على هذه النّخب. ويمكن أن تكون لجانُ الدفاع المدنيّ، التي تشكّلتْ في الأحياء الشعبيّة بهدف التصدّي لعصابات الطاغية المخلوع، أنويةً صلبةً لهذا التنظّم المدنيّ الذي ننشده. كما أنّ طلائع الحركة الشبابيّة، التي كانت قاطرةَ هذه الانتفاضة وعمودَها الفقريّ، مطالبةٌ اليوم أن تخرجَ من قوقعة الارتجال، وأن تشرع في تأسيس التنظيمات الشبابيّة؛ إذ لا يعقل، في تونس الانتفاضة، أن يحجّ الشابُّ التونسيّ الراغب في الاحتجاج على أيّ أمرٍ كان إلى اتحاد الشغل (مع عميق احترامي لهذه المنظّمة الوطنيّة العريقة) مثلما كان يفعل في «العهد البائد»!

تتحدّث بعضُ القوى السياسيّة عن ضماناتٍ يجب أن تقدّمها الحكومةُ الموقّتة للشعب حتّى لا تلتفّ على مكاسب «الثّورة.» وهنا نقول، بأعلى أصواتنا، إنّنا لا ثقة لنا بأيّ حكومةٍ مهما كانت، وإنّ الضامن الحقيقيّ للحفاظ على مكاسب الانتفاضة هو الدرجة العالية من التنظّم التي يجب أن نَدفع بشعبنا إلى بلوغها في أقرب وقتٍ ممكنٍ كي تتحقّق الموازنةُ بينه وبين مَن سيَحكمه.

ب ـ النضال العربيّ التقدّميّ المشترك. هل في مقدور الجماهير في تونس أن تحقّق ذاتَ يوم تحرّرها الفعليّ إنْ كانت نضالاتُها معزولةً عن محيطها العربيّ؟ أوّلاً، إنّ ما قدّمه العديدُ من القوى التقدّميّة العربيّة للانتفاضة التونسيّة والمصريّة منذ اندلاعها لا ينْكره غيرُ المتقعّرين في النهج القُطْريّ. فقد قامت هذه القوى بتنظيم مسيراتٍ أو وقفاتٍ احتجاجيّة أمام السفارات التونسيّة في عدّة عواصم عربيّة، وهي تحرّكات ميدانيّة لا نخالها إلاّ أسهمتْ من موقعها في إرباك نظام الطاغية.

ثانيًا، إنّ الانتفاضة التونسيّة لم تزلزلْ عرشَ الطاغية بن عليّ فحسب، بل تحوّلتْ أيضًا إلى مُلهمٍ يشحذ عزائمَ حركات التغيير العربيّة، فاستأنفتْ نشاطَها النضاليّ بجرأة وحماسة أكبر، وتعالت الأصواتُ منديةُ برحيل الطّغاة. وتبقى الحالة المصريّة أولَ الواصلين إلى ما حقّقته الانتفاضةُ التونسيّة.

يحيلنا هذان المؤشّران إلى الترابط الوثيق بين أبناء الشعب العربيّ: فكلُّ خطوة يخطوها أحدُ الأقطار في مسار تحرّره الوطنيّ أو السياسيّ أو الاجتماعيّ

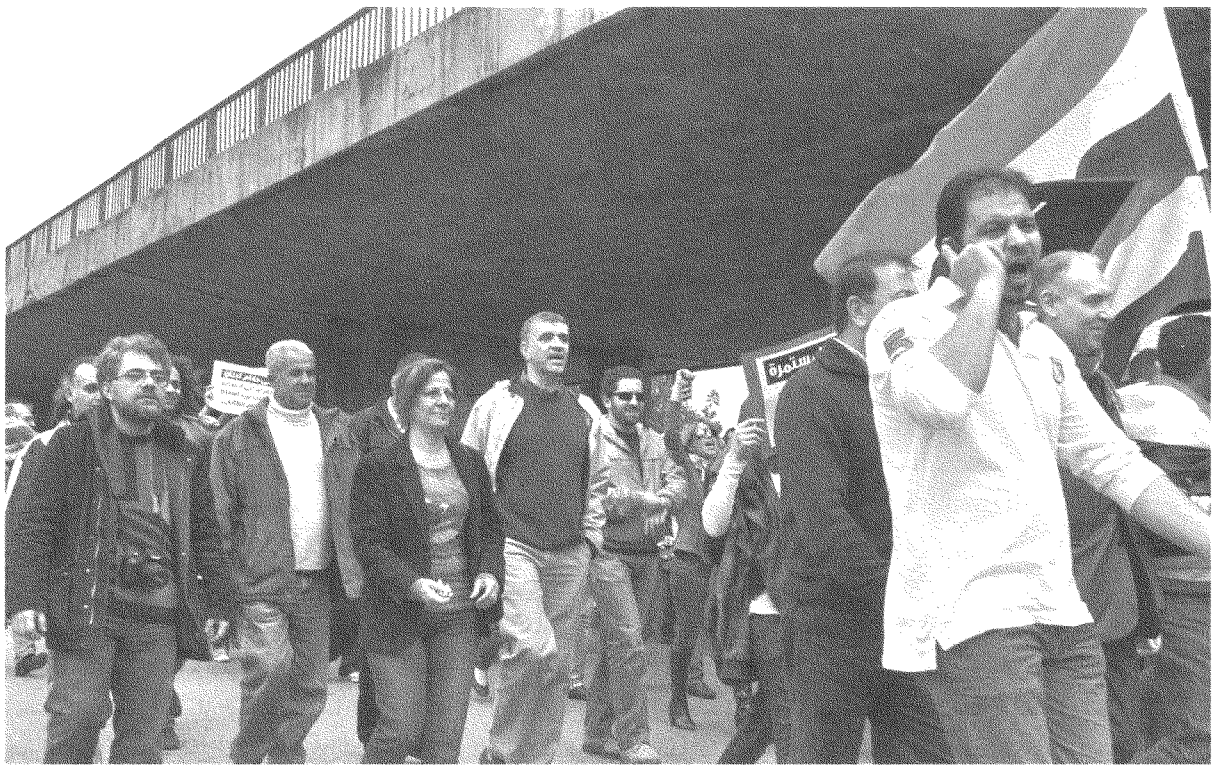

إنّ ما قدّمه العديدُ من القوى التقدّميّة العربيّة للانتفاضة التونسيّة والمصريّة منذ اندلاعها لا ينْكره غيرُ المتقعّرين في النهج القُطْريّ.

تصل أصداؤها إلى باقي الأقطار. ويُعدّ ذلك استجابةً صريحةً لمنطق التاريخ والجغرافيا المشتركيْن.

إنّه لمن الخطإ ألاّ نستغلّ هذا المعطى الموضوعيّ، ولو من باب البراغماتيّة بالنسبة إلى النّخب التونسيّة التي لا تتبنّى مشروعَ الوحدة، من أجل التسريع في تحقيق التحرّر الوطنيّ والاجتماعيّ الذي قد يطول إنْ بقيتْ نضالاتُنا معزولةً عن محيطها العربيّ أو مرتبطةً به في شكلٍ مناسباتيّ أو رهينةً للمصادفات. إنّ مناخ الحرّيّات المتوفّر في تونس الانتفاضة يمكّن نُخبَها ـ إنْ وُجدتِ الإرادةُ الصادقة ـ من الاضطلاع بدور طلائعيّ في تحقيق وحدة الصفّ النضاليّ التقدّميّ العربيّ باعتباره السبيلَ إلى الخروج بالجماهير العربيّة (بما فيها الجماهيرُ التونسيّة) من واقع الاستعمار والاستبداد والحيف الاجتماعيّ.

نهاية البداية

إنّ الارتهان لقوى الاضطهاد الطبقيّ والقوميّ لم ينشأ في يوم وليلة، وإنّما هو نتاجُ تراكمات. وبالمثل، فإنّ التحرّر من هذه القوى يتطلّب مراكمات. وأجملُ ما في هذه الانتفاضة أنّها خطوةٌ متقدّمةٌ في سياق المراكمة لتحقيق التحرّر الوطنيّ والطبقيّ. وإنّ الخطوة الفعليّة القادمة هي الانتخابات المبكّرة التي يجب أن تُعِدّ لها مختلفُ القوى الوطنيّة اليساريّة والتقدّميّة ما استطاعت من قوّة، لأنّها كلّما اقتربتْ من مواقع القرار هلّتْ بشائرُ الثورة الحقيقيّة. ولعلّنا نستحضر الآن النموذج الأمريكيّ اللاتينيّ الذي يسير رويدًا رويدًا نحو تحرّره الوطنيّ والطبقي عبر الاقتراع الحرّ، ولسانُ حاله يقول إنّ أمريكا اللاتينيّة لن تكون حديقةً خلفيّةً للولايات المتّحدة الأمريكيّة.

تونس

شاهين الساقي

شاعر يساريّ شابّ من تونس.

قضايا في شأن تونس الجديدة

□ ياسين الحاج صالح

في الكتابة عن الشأن التونسيّ من خارج تونس، فيما هو لا يزال متحرّكًا وسائلاً، مجازفةٌ بقولٍ ما قد يتكشّف، بعد حينٍ وجيز، سذاجةً أو خطأً أو سلسلةً من الأخطاء الكبيرة. لكنّ هذا ليس مهمًا كثيرًا إلاّ إذا تصوّرنا أنّ ما نقوله اليوم «معرفةٌ علميّةٌ» بالأحوال التونسيّة، أو هو «الحقيقةُ» عن تونس. لا نتطلّع إلى شيء من ذلك، ممّا نراه متعذّرًا اليوم على الأدرى بشعاب بلدهم أنفسِهم، مثقّفي الديار التونسيّة. ما نتطلّع إليه هو التفاعلُ مع تونس المتغيّرة، وأن نَشْهدَ على حالنا وحالها، وأن يكونَ لِما نقوله معنًى عامٌّ بعضَ الشيء. وهذه مجموعةٌ من النقط التي تحاول الانضباطَ بالمقتضيات المذكورة.

١ ـ حصل التحوّلُ في تونس بفعل سلسلةٍ من التحرّكات الاجتماعيّة الديناميكيّة التي انطلقتْ من بؤرةٍ طرفيّة، وبفعل حادثةٍ مدشِّنةٍ كان يمكن أن تكون عارضةً، ألا وهي حرْقُ محمد بوالعزيزي نفسَه. سمةٌ جوهريّةٌ لهذه التحرّكات أنّها غيرُ نخبويّة. فالمشاركون جمهورٌ شعبيٌّ متنوّع، يتراوح بين مفقرين وعاطلين عن العمل وعمّالٍ وكوادرَ من الطبقة الوسطى، وبمبادرةٍ ومشاركةٍ شبابيّتين أساسيّتين، ومشاركةٍ نسويّةٍ طيّبة. وهي غيرُ نخبويّة من حيث الوسائلُ أيضًا: لا عنف (والعنف منهجٌ نخبويّ مجرَّب في السيطرة)، ولا قياداتٌ مكرَّسة، ولا شخصيّاتٌ مصنّعةٌ خارجيًا. وهي غيرُ نخبويّة من حيث الوعيُ الذاتيّ: فشعاراتُها اجتماعيّة ووطنيّة وديمقراطيّة، تتمحور حول العمل والعيش والحريّة والكرامة الوطنيّة. ولم تبرزْ فيها شعاراتٌ ورموزٌ حصريّة، لا إسلامويّة ولا قوميّة عربيّة، ولا فرانكوفونيّة أو عَلمانويّة في المقابل.

٢ ـ بنظرة خلفيّة، يمكن القول إنّ الثورة التونسيّة سارت في خطّ مستقيم حتى فرار بن عليّ، ثم يبدو أنّها فقدتْ قدرًا كبيرًا من زخمها. واليوم، بعد أكثر من شهر على فرار الدكتاتور، فإنّ رئيسَ وزراءِ ما بعد الفرار هو ذاتُه رئيسُ وزراءِ ما قبل الفرار. هذا يعني ثورةً غيرَ مكتملة، إنْ لم نقل إنّها مجهَضة. ليست هذه هي الكلمةَ الأخيرةَ في شأنها بالطبع، لكنْ يبدو أنّ المضيّ إلى حدّ الاستبعاد التامّ لرموز حكم بن عليّ يزداد تعذّرًا. وهذا قد يكون غرامةً على افتقار الثورة التونسيّة إلى مركزٍ قياديٍّ متمرِّسٍ ومجرَّبٍ وذي صدقيّة، كان من شأنه أن يحدِّد أهدافًا للانتفاضة لا تقف دونها، وأن يكون أيضًا حلاً جاهزًا لمخاطر الفراغ السياسيّ؛ علمًا أنّ هذا الافتقار ربما كان له فضلٌ في انتشار الثورة وتعمُّمِها وعدم تعرّضها لتعويقاتٍ إيديولوجيّةٍ وحزبويّةٍ وفئويّة. من جهةٍ أخرى، يبدو أنّ أوضاع تونس الراهنة محصِّلةٌ إجماليّةٌ لتعادل مطلبَي التغيير والاستقرار. ثمة أحزابٌ معارضة، ولها ثلاثةُ وزراء في حكومة الغنوشي، اكتفت من التغيير بالتخلّص من بن عليّ. وثمة مجموعاتٌ وتنظيماتٌ، يساريّةٌ بخاصّة (تحالف ١٤ جانفي)، تسعى إلى التخلّص من البِنْعليّة ممثّلةً في محمّد الغنوشي والمفزع وأضرابهما، لكنْ ربّما تفتّ في عضد الأخيرة خشيةٌ من عدم الاستقرار والاضطرابات الأمنيّة. ومعلومٌ أنّ مجموعاتٍ مرتبطةً بالأجهزة الأمنيّة وبحزب التجمّع الدستوريّ عملتْ إثر فرار بن عليّ على الدفع نحو الخيار العدميّ: تفجير الأوضاع الأمنيّة من أجل رفع سعر الأمن مقابل الحريّة. لكنّ مسعاها أُحبط سريعًا بفضل الجيش، وبفضل تجربة اللجان الشعبيّة التي تشكّلتْ لحماية ممتلكاتٍ خاصّةٍ وأملاكٍ عامّة

٣ ـ قال رئيسُ الوزراء محمد الغنوشي مبرِّرًا نفسَه: كلّنا كنّا خائفين! كلامُه جديرٌ بالتصديق؛ فنُظُمُنا لا تخوِّف شعبَها من دون أن يكون الخوفُ هو دستورَها والمعنى الأساسَ لوجودها، وهو معنًى يصادِق عليه فرارُ بن عليّ على نحوٍ مشينٍ وغيرِ متوقّع. نُظُمُنا هذه نُظمُ الخوف. لذلك، فإنّ تغييرها ممتنعٌ من دون كسر جدران الخوف. وللأسف هذا لا يمكن تصوّرُه بلا شهداء، وربّما عددٍ كبيرٍ من الشهداء.

٤ ـ كان جيلُ الشباب دون الخامسة والثلاثين هم «مادّةُ» الثورة التونسيّة. تعريفًا، هذا هو الجيلُ الأكثرُ حيويّةً وشجاعةً ومثاليّة. ومعلوم أنّ الهرم العمريّ فتيٌّ جدًا في المجتمعات العربيّة، وأنّ هرمَ السلطة في المقابل مائلٌ إلى الشيخوخة؛ وهذا وحده يجعل الشبابَ قطاعًا متضرّرًا من هياكل السلطة القائمة. تضاف إلى ذلك قضايا البطالة التي يعانيها الجيلُ الشابُّ أكثر من غيره، لتسهمَ في تفسير دورهم النشط. ثم إنّ هذا الجيل هو الأكثرُ تمكّنًا من تقنيّات الاتصال التي جرى التركيزُ، بصورةٍ مُبالغ فيها في تقديري، على دورها في الثورة التونسيّة. ولعلّ الفضلَ يعود إلى الجيل الشابّ أيضًا في نزع الأدلجة عن الثورة.. لكنْ لعلّ ذلك، بالذات، له ضلعٌ في تعثّرها السياسيّ بعد سقوطِ بن عليّ.

مستقبل تونس رهنٌ بتوسّع، لا تقلّص، دور النساء فيها

٥ ـ كانت مساهمةُ النساء معقولةً أيضًا. الطابع اللاعنفيّ للثورة سهّل ذلك كثيرًا: فحيث يسود العنفُ، يتمّ عمليًا إبعادُ النساء عن المجال العامّ. وسهّل من ذلك أيضًا غيابُ الشعارات الإسلاميّة، والطابعُ الاجتماعيُّ والمدنيُّ والوطنيُّ للثورة. كانت النساءُ المتظاهراتُ سافراتٍ ومحجّبات، لكنّهنّ تصرّفن في وصفهنّ مواطناتٍ تونسيّات. والحقّ أنّ مستقبل تونس رهنٌ بتوسّع، لا تقلّص، دور النساء فيها، وبالبناء على التحقّق من مكاسب النساء التونسيّات، لا بالعودة عنه أو مراجعته.

٦ ـ تكلّم كثيرون على تجانس المجتمع التونسيّ، وغيابِ الطوائف منه، في وصف ذلك عنصرًا أساسًا مساعدًا في الثورة. يبدو لنا هذا الكلامُ مبالغًا فيه ففي تونس تمايزاتٌ جهويّة بين مناطقَ داخليّةٍ مهمّلةٍ ومناطقَ ساحليّةٍ محبوّةٍ نسبيًا؛ وفيها تمايزاتٌ ثقافيّة مهمّة؛ وفها ما يشْبه التمايزَ الطائفيّ بين فرانكوفونيين يشكّل ضربٌ مطلقٌ من «العَلمانيّة» وعيَهم الذاتيّ، وهم أقربُ إلى النظام، وبين جمهورٍ عامٍّ متنوّعٍ لا يعي نفسَه بالضرورة تحت يافطتَي العروبة والإسلام، وإنْ كان يسوؤه النيلُ منهما. من جهةٍ أخرى يوحي الكلامُ على غياب الطوائف في تونس بأنّ **مجرّد** وجود الطوائف في المشرق يتسبّب في تنازعها ويعزّز الاستبدادَ، وهو ما يغفل واقعَ أنّ الطائفية استراتيجيّةُ سيطرةٍ سياسيّة محتملة، موظّفةٌ لضمان مواقعَ امتيازيّةٍ في هياكل السلطة والثروة في بلدان المشرق

٧ ـ تواجه تونسُ الجديدة تحدّي استيعابَ الإسلاميين في النظام السياسيّ. والحقّ أنّه لا يمْكن تسويغُ استبعادهم، وهم الذين كانوا من أبرز ضحايا نظام بن عليّ، وكان إقصاؤهم ركيزةً أساسيّةً لشرعيّة حكمه في نظر شركائه الغربيين، كما في عين قطاعٍ فرانكوفونيّ من المجتمع التونسيّ (بعضُه معادٍ للإسلام كيفما كان). لكنّ إدماجَهم ليس سهلاً في المقابل: فهناك تعارضٌ بين «الشريعة» ومنطقِ الدولة الوطنيّة الحديثة الضامنةِ لحريّة الاعتقاد، والمسوّيةِ بين المواطنين على اختلاف أديانهم، وبين الرجال والنساء التصريحات الإيجابيّة لراشد الغنوشي، رئيس «حركة النهضة الإسلاميّة،» مؤشّرٌ طيّب، لكنْ ليس من حسن السياسة الاعتمادُ على التصريحات. ما يمْكن أن يحدّ من تطلّعاتٍ هيمنيةٍ محتملةٍ صادرةٍ عن الإسلاميين (أو عن غيرهم) هو نظامٌ تتوفّر فيه القدرةُ على التنظيم والاحتجاج والتدخّل في الشأن العامّ من طرف جميع القوى الاجتماعيّة والسياسيّة غير المتورّطة مباشرةً في جرائر النظام السابق. على كلّ حال، يبدو أنّ المشهد السياسيّ التونسيّ أضحى اليوم أكثرَ تركيبًا بعد عودة راشد الغنوشي؛ وقد يستخدم حضور «حركة النهضة» دورًا في تعزيز موقع قوًى صاحبةِ امتيازٍ في الحكومة كثقل موازٍ للإسلاميين، وتاليًا للحدّ من دمقرطة النظام وإضعاف القوى الشعبيّة. لكنّ استقلالَ هذه القوى وتنظيمَها المستقلّ من شأنهما أن يوسّعا الساحةَ السياسيّةَ التونسيّة، وأن يسهما في ضبط القوى الإسلاميّة والنظاميّة معًا.

٨ ـ قدّمتْ تونس نموذجًا إيجابيًا للعالم العربيّ، يَقْطع مع النموذج السلبيّ الذي مثّله التغييرُ العراقيّ، أي التغييرُ من الخارج مصحوبًا باحتلالٍ أجنبيّ وبتدمير الدولة وبصراعاتٍ أهليّةٍ محرِّضة. لا ذنْبَ للعراقيين في ذلك، فهم أوّلُ ضحاياه؛ لكنّ هذا لا يغيّر من أنّ العراق كان عنوانًا لنموذجٍ سلبيّ. في تونس جرى العكس، تغييرٌ من الداخل، فاجأ النظامَ الحاكمَ والقوى الدوليّةَ والإقليميّةَ، ولعلّه فاجأ التونسيين أنفسَهم. وهو، من بعدُ، جرى بمشاركةٍ شعبيّةٍ واسعة، فكان مضمونُه ديمقراطيًا بعمق. ولقد كان لافتًا أنّه لم يكد يجري تداولُ كلمة «الديمقراطيّة» ذاتها في الاحتجاجات الشعبيّة. الواقع أنّ التغيير التونسيّ لم يستخدمْ أيّة عناوين إيديولوجيّة، لا إسلاميّة ولا قوميّة ولا يساريّة ولا ليبراليّة على ما سبق الذكرُ، ولا استخدم في المقابل ضدّها. ولعلّه، لذلك، كان واسعَ القاعدة الاجتماعيّة. وتَظهر قوةُ تأثير المثال التونسيّ في الانتفاضة الشعبيّة المصريّة بدءًا من ٢٥ يناير، وقد كانت واعيةً في الاقتداء بمثال تونس. كما تَظهر في التجاوب العريض معها من قِبل الجمهور العامّ في البلدان العربيّة، بل في محاكاة الحدث المدشِّن للثورة التونسيّة، أيْ حرْقِ محمد بوعزيزي نفسَه، في غير بلدٍ عربيّ ـ وهي محاكاةٌ نجْزم أنّ انتشار الاحتجاجات الاجتماعيّة في الشوارع، والانتفاضة المصريّة الشجاعة بخاصّة، سيَقْطعان معها.

٩ ـ للثورة التونسيّة مفاعيلُ ثقافيّةٌ وسيكولوجيّةٌ محرِّرة. طوال عقدين من السنين، وبخاصةٍ في العشريّة التي تفصلنا عن ١١ أيلول ٢٠٠١، هيمن مناخٌ ثقافيّ وسيكولوجيّ مريض، يجعل من العرب والمسلمين اسمًا آخر للإرهاب والعنف والاستبداد والفساد، واستثناءً عالميًا من الديمقراطيّة والحريّات، بل من الجدارة الإنسانيّة أيضًا. والتقت مصالحُ نُخب السلطة العربيّة مع القوى الغربيّة المسيطرة، ومع مثقفين وإيديولوجيين يَنْسبون أنفسَهم إلى العَلمانيّة والحداثة، لحصر مستقبل بلداننا بين نُخب الحكم المستبدّة الفاسدة والإسلاميين. وتواطأ الإسلاميون مع هذا الاختزال الذي يناسبهم. وعلى هذا النحو أُلغيتْ متونُ مجتمعاتنا، أو الأكثريّات الاجتماعيّة فيها؛ هذه التي رأيناها في تونس، ثم في الانتفاضة المصريّة. ومن هذا الباب نتوقّع أن يكون هذان الحدثان الثوريّان مبعثًا لتغيير نفسيّ وثقافيّ مهمّ، ودافعًا إلى تغيير كبير في التمثيلات المعرفيّة للمجتمعات العربيّة، وإعلانًا عن موت العقيدة الثقافويّة الهزيلة، بنسختيْها العَلمانويّة والإسلامويّة معًا.

١٠ ـ أظهرت الثورةُ التونسيّة والانتفاضةُ المصريّة وجودَ نظام عربيّ متفاعلٍ متضامنٍ من وراء الاختلافات السياسيّة والواجهات الإيديولوجيّة العارضة، لا فرقَ في ذلك بين «معتدل» و«مُواجِه.» «المعتدلون» منزعجون من التغيير التونسيّ، لكنهم عدوانيّون حيال الانتفاضة المصريّة. والنُّظُم الأخرى تجاهلت التمرّداتِ الشعبيّةَ في النظم «المعتدلة،» أو عملتْ على تأويلها بأنها موجَّهة حصرًا ضدّ الانحيازات الدوليّة للأنظمة المعنيّة. وواقعُ الأمر أنّ الانتفاضات كانت ضدّ النظام السياسيّ الاقتصاديّ في تونس ومصر (والجزائر والأردن واليمن...)، أو ضدّ نوعيّة ترابط السلطة والثروة فيها. على هذا المستوى يتضاءل، حتى الانعدام، الفارقُ بين «المعتدلين» و«خصومهم،» فيظهر الجميعُ رجعيين، ويظهر النظامُ العربيُّ على حقيقته: سجنًا للشعوب، للعرب قبل غيرهم. وفي حلول «العَلمانيّ» بن عليّ ضيفًا على الحكم السعوديّ السلفيّ الوهّابيّ ما يدلّ على أنّ السلطة (أو البقاءَ الأبديَّ في الحكم) هي «دينُ» الحاكمين الأوحد. على أنّ الثورةَ والانتفاضةَ أظهرتا أيضًا أنّ هناك رابطةً عربيّةً حيّةً متفاعلة، ليست في رأينا من النوع القوميّ العربيّ (التقليديّ) أو نموذجِ العروبةِ المطْلقة، ولكنّها ليست مخاصمةً للعروبة في المقابل كما ذكرنا.

١١ ـ انتفضتْ مصر بعد تونس. لا شكّ في وجود أثر إيجابيّ تحريضيّ تونسيّ في مصر. لكنّ من شأن نجاح الانتفاضة المصريّة، وتمكّنها من إسقاط نظام مبارك، ومن إرساءِ أسس حكم أكثرَ شعبيّةً واستقلاليّةً وتمركزًا حول مطالب المصريين الاجتماعيّة والسياسيّة والمعنويّة، أن تكون دفعةً مشجِّعةً للقوى الديمقراطيّة التونسيّة. وربما يكون ذلك علامةً كبرى على درب التمرّد على قوى الهيمنة الداخليّة والخارجيّة في العالم العربيّ والعالم

دمشق

ياسين الحاج صالح

كاتب من سوريا، ومراسل الآداب فيها.

هوامش على السرد التونسيّ

□ ميشال كيلو

- ١ -

مرّ الحدثُ التونسيُّ في مرحلتين متكاملتين:

- أولى ذاتيّة، بلورتْ خلالها نخبٌ مثقّفةٌ منظوراتٍ قرأت الواقعَ التونسيّ بطريقةٍ مغايرةٍ أو معاكسةٍ للقراءة الرسميّة السائدة، فلبّت - بهذا القدر أو ذاك - حاجةَ المجتمع والمواطن إلى فهم ما يجري، وإلى نقدِه ، والخروج منه إلى بديلٍ مختلفٍ عنه ومناهضٍ له. هذه المرحلة الأولى كانت مرحلةَ اختمار الثّورة في نفوس المواطنين العاديين، وهي نفوسٌ خرج وعيُها من الوعي الرسميّ، وتحرّرتْ من رؤية النظام ولغته ومنظومته الإيديولوجيّة، الأمرُ الذي وضعها، على الصعيد الذاتيّ، أمام:

- مرحلة ثانية، موضوعيّة، هدفُها التحقيقُ العمليّ، من خلال ممارسةٍ يوميّةٍ قدر الإمكان، للبديل النظريّ الذي يدعو إلى الحريّة والديموقراطيّة.

في الطور الأول من الحدث التونسيّ، كانت الثورة حدثًا صامتًا اعتمل داخل العقول والنفوس، ونتج من تفاعل على صعيد الوعي؛ ثم صارت في الطور الثاني ثورةً علنيّةً في الواقع وعليه. وفي حين اتّجهت المرحلةُ الأولى من النخبة إلى جماعاتٍ غير محدّدة سلفًا، وتتكوّن من أفراد خواصّ، ومرّت دومًا في قنواتٍ انتهت إلى المواطن/الفرد، فقد ذهبت الثانية من الفرد إلى ساحة المجتمع العامّة، وصار حاملها هو الجماعة والشعب: مجموع المواطنين الذين توحّدتْ مطالبُهم نتيجةً لتماثل رؤاهم وتشابهها. كان هؤلاء قد أنجزوا طورَ الثورة الأول في ضمائرهم قبل أن يستمدّوا منه الشجاعةَ والإصرارَ الكافيين لإنجاز طورها الثاني، الذي تَرجم نفسَه في صراعٍ أطاح بالنظام، وحرّر المجتمعَ من جزءٍ كبيرٍ من وجوده الماديّ، بعد أن حرّر المواطنَ نفسَه من ركائزه الإيديولوجيّة والتضليليّة.

كان الفيلسوف الألمانيّ هيجل هو الذي قال إنّ الثورة تتمّ على مرحلتين، أولاهما على صعيد الفكر، والثانية في الواقع. ويقول لنا واقعُ التجربة التونسيّة والعربيّة الراهنة إنّ الأولى من صنع نخبةٍ ترى نفسَها بدلالة المجتمع المدنيّ والمواطنة، وتاليًا بدلالة حريّة الشعب وديموقراطيّة النظام وحقوق الإنسان والمواطن؛ وإنّها تدخل مرحلتَها الثانية (فتصير ثورةً في الواقع وعليه) عندما تتحوّل الأفكارُ إلى قوّةٍ ماديّة، وذلك بأن تتوطّد في وعي الجماهير، كما قال فيلسوفٌ ألمانيٌّ آخر هو ماركس.

لن أسهب في الحديث عن النخب المثقفة في بلداننا. أكتفي بالقول إنّ طور الثورة الأول مِنْ صُنعها، وإنّه أمانةٌ في أعناقها؛ إنْ كانت تحبّ شعبَها حقًّا وتؤْمن بما تقوله لا يستطيع أحدٌ منعَ المثقفين من بلورة الأفكار الضروريّة لبناء وعي الانفكاك عن النظُم القائمة وإيديولوجيّاتها. ولا يستطيع أحدٌ غيرهم - أكان الشعب أم المجتمع - إنضاجَ مادّةَ ومفرداتِ الوعي البديل: فكرِ التغيير الثوريّ ولا يَطلب أحدٌ منهم إنجازَ طور الثورة الثاني؛ فهذا إمّا أن يكون من صنع الشعب أو قطاعاتٍ واسعةٍ ومتنوّعةٍ منه، وإمّا لا يكون. فإنْ قام الناسُ من خارج معادلة المرحلتين هذه، أخذ قيامُهم شكلَ «هوجة» تنتهي غالبًا إلى الفوضى، ويكون موجِّهَها الغضبُ والحقدُ، لا الوعيُ المجتمعيُّ والمدنيّ. هذا لا يعني أنّ المثقّف يُنجز فكرَ الثورة في محرابِ طهرٍ ثقافيٍّ ما، ولا يعني أنّ الشعبَ يقول له - عندما يَشْرع في تحقيق مرحلة الثورة الثانية - «تفضّلْ وقف بعيدًا وأنت مكتوف اليدين.» يحتاج المثقّفُ إلى الشعب في المرحلة الأولى ليحرِّر أفكارَه من النخبويّة، وليُكسبَها قوّةً ماديّةً وفاعليّةً ملموسة؛ وإلاّ بقي معزولاً، وغاب فكرُه عن الواقع، أو انتظره زمانٌ آخرُ غير زمانه ويحتاج الشعبُ في المرحلة الثانية، العمليّة، إلى المثقّف، الذي سيصير خلالها مواطنًا ممارسًا مؤهّلاً أكثر من غيره من المواطنين العاديين لامتلاك صورة - وإنْ تقريبيّة - عن مسار الأحداث والمآل الذي ستبْلغه

هكذا يرى المثقّفُ نفسَه بدلالة الشعب، الذي لا غنى له عن المثقّف. فالأول حاملُ المسألة الفكريّة/المعرفيّة، التي يسمّونها «الثقافة»؛ والثاني حاملُ المسألة الاجتماعيّة، التي تترجم نفسَها دومًا إلى مسألةٍ سياسيّة. وعندما تلتقي المسألتان، يكون فعلُ التغيير قد نضج، ويصير الانفجارُ الشعبيّ أو المجتمعيّ مسألةَ وقت، ومسألةَ وقوع حدثٍ كاشفٍ، مثلُهُ في تونس قيامُ الشهيد محمد البوعزيزي بحرق نفسه احتجاجًا على الأمر القائم، الذي انكشفتْ سماتُه في تعامله معه، وأعطاه الشعبُ التونسيُّ بحقٍّ معانيَ تتخطّى دلالتَه الفرديّةَ إلى دلالاتٍ مجتمعيّة/سياسيّة عامّةٍ، جعلتْه ينزل إلى الشارع كي يحقّق المرحلةَ الثانيةَ من ثورةٍ بيّنتْ ردودُ الأفعال على موت البوعزيزي كم كانت النفوسُ حُبلى بها، وكم كانت ناضجةً في النفوس والواقع معًا.

ثمة هنا حاضنةٌ لا بدّ من التذكير بدورها الحاسم، هي بكلّ بساطةٍ سياساتُ النظام الذي يُغلق السبلَ في وجه المواطن، ويذلّه، ويجوّعه، ويَحُول بينه وبين المشاركة في أيّ شأن، ويعرِّضه لتهميشٍ متزايدٍ يُخرجه من الوجود، ويحْرمه من أيّ حق، ويقوده من سيِّئٍ إلى أسوأ، حتى لا يبقى له غيرُ الموت كدودةٍ أو الانفجار لاسترداد إنسانيّته ومكانه من الحياة. من دون هذه الحاضنة لا تحْدثُ الثورةُ في مرحلتيْها؛ فالتمرّد العربيّ الراهن هو، في درجةٍ كبيرة، من صنع النظُم قبل أن يكون من صنعِ أيّةِ معارضة

- ٢ -

قام الشعبُ التونسيّ بالمرحلة الثانية من الثورة، فعاب لسانٌ معيّنٌ على المثقّفين (والأحزاب) عدمَ قيامهم بقيادتها، ونسي أنّها ما كانت ممكنةً أصلاً لو لم يلعبْ هؤلاء دورًا رائدًا في إنجاز **قسمها الأوّل** في عقول أبناءِ الشعب وبناته وفي نفوسهم. لقد انضمّت الأحزابُ إلى الثورة بعد أيّام من نشوبها، بينما كان المثقّفون في صلب واقعها خلال مرحلتيْها. هذا هو الجديدُ في الحدث، وقد عبّر عن ذاته في قيام الشعب نفسِه بكلِّ ما تطلّبه النضالُ خلال أسابيع طويلة، من دون أن تتوفّر له قوّةٌ حزبيّةٌ قائدةٌ انتفض بقيادتها وتحت إشرافها ليحقّق برنامجَها ويتبعَ زعيمَها أو زعماءَها (بحسب نموذج الثورة الروسيّة، مثلاً، حيث وقفت الطليعةُ على رأس الشعب واحتلّت صفوفَ الثورة الأولى). فلقد سبق الشعبُ التونسيّ الأحزابَ إلى الشارع؛ ذلك لأنّ تونس خلت من حزبٍ جامعٍ يتجاوز برنامجُه المصالحَ الطبقيّةَ الضيّقةَ أو الجزئيّةَ إلى منظور تاريخيّ مجتمعيّ عامّ وتغييريّ. لقد حال الاستبدادُ دون وجود مثل هذا الحزب: إذ دَمّر الحياةَ السياسيّة، وشقّ الأحزابَ أو دفعها إلى المنافي والسريّة، واخترقها، وتلاعبَ بقواها، وجعل ثمنَ الانتساب إليها قاتلاً بالنسبة إلى المواطن العاديّ، وقَطَعَ التواصلَ السياسيَّ بينها وبينه، وركن إلى قدرته على إفساد بعض رموزها واحتوائهم وإبقاءِ جهازها العصبيّ - الفكريّ والقياديّ القادر على المبادرة والفعل - تحت العين وفي متناول اليد. كما أحكم قبضتَه على المجتمع، وأمسك بخناق النخب المفكّرة والسياسيّة من الطبقة الوسطى، ومَنَعَ تفاعلَ مكوّناتها وتواصلها مع المجتمع عمومًا، وحال بينها وبين القدرة على التفكير الحرّ بقطْعها عن مصادره وعزلِها عن الناس ثمّ إنّه وحّد السلطةَ ومَنْ لفّ لفّها حول أسرةٍ تضع يدَها في جيوب الناس، وعِصيَّها على رقابهم، ومسدّساتِها على رؤوسهم

كيف ستستمرّ الثورةُ الشعبيّة في هذا الوضع الخاص؟ وما هي الأوضاع التي ستترتّب عليها؟ وأيُّ نظام ستقيم، وبأيّ قدرٍ من التطابق مع أهدافها وغاياتها؟ وما هي التناقضاتُ التي ستَظْهر في صفوفِ مَنِ انخرطوا فيها؟ وهل ستستمرّ الوحدةُ بين قواها حين تبني نظامَها الجديد؟

إنّ وضع القوى السياسيّة يزداد أهميّةً بمرور الوقت، وقد يصير حاسمًا في الفترة القادمة القريبة، خصوصًا أنّ على الجانب المقابل قوى النظام القديم التي تضمّ سياسيّين وعسكريّين ورجالَ أمنٍ وأصحابَ مصالح يراهنون على احتواء الثورة وإيقافها عند حدودٍ لا تتجاوزها، وعلى تحويلها إلى ثورةٍ ضدّ فردٍ (الرئيس) لا ضدّ النظام، ويرتّبون أمورَهم كي يستغلّوا الفراغَ الذي قد يترتّب على صراعات أطراف الثورة الحزبيّة (وانقساماتِ جماهيرها ربّما) كي يقفزوا إلى الحكم بحجّة «إعادة الهدوء والاستقرار ومواصلة الثورة في ظروف سلميّة،» أسوةً بما فعله ناپليون عندما وَضَعَ يدَه على الثورة الفرنسيّة وقال جملتَه الشهيرةَ الشديدةَ الالتباس: «اليوم، انتهت الثورة وتحقّقتْ أهدافُها!»

- ٣ -

ثمّة أمران لا بدّ منهما:

- إيصالُ الثورة إلى أبعد مدًى ممكن كي يَصعبَ احتواؤها والالتفافُ عليها، أكان ذلك من داخل القوى السياسيّة والحزبيّة المعارضة أمْ من قوى النظام السابق. لا بدّ من تدمير النظام القائم إلى أقصى حدٍّ يمْكن بلوغُه. ولا بدّ من مراقبة القوى التي كانت بالأمس جزءًا منه، لكنها رفضتْ قمعَ الشعب، لوطنيّتها أو مهنيّتها؛ وقد تدخل (في لحظة بلبلةٍ) على الخطّ، وهي التي أبقت قواها سليمةً، وترْبطها صلاتٌ مختلفةٌ بالخارج.

- تحقيقُ أعلى قدرٍ من الوحدة بين القوى السياسيّة، الحزبيّة والمجتمعيّة. وهذا لا يكون بغير توافقٍ وطنيٍّ عريضٍ يقوم على مشترَكاتٍ عامّةٍ لا مجال لخلافٍ حولها أو حول قراءتها... على أن يشمل التوافقُ جميعَ التيّارات والأطراف الراغبة في بناء مجتمعٍ ديموقراطيٍّ وعادل ، وأن تتعهّدَ علنًا بعدم خوض أيّ صراعٍ على السلطة لفترةٍ تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام. خلال هذه الفترة تنبغي تصفيةُ بقايا النظام القديم، وإرساءُ القواعد السياسيّة والمجتمعيّة التي سيَنْهض عليها النظامُ الديموقراطيُّ البديل، في حاضنةٍ تقوم اليوم على وحدةٍ أساسُها التنوّعُ والتباين، وتقوم غدًا على تنوّعٍ وتباينٍ أساسُهما الوحدةُ والهدف من ذلك هو أن لا تتاح لأعداء تونس الجديدة فرصةُ إنهاء الثورة باسم تحقيقها، كما فعل ناپليون، ولا تنهار أو تتراجع تحت وطأة انقساماتها وخلافات مكوّناتها وربما قلّةِ عقل بعض قادة الأحزاب السياسيّة ورموزها من الضروريّ، لتحقيق هذا، أن تتداعى القوى الديموقراطيّة، حزبيّةً ومجتمعيّة، علمانيّةً وإسلاميّة، إلى مؤتمر وطنيّ عاجل يحدِّد الجوامعَ التي تُبقي صفوفَ المجتمع التونسيّ موحّدةً إلى أقصى درجة، وتقلّص تناقضاتها، وتقيِّدها إلى أبعد حدّ خلال فترة الانتقال (٣ إلى ٥ سنوات) التي يجب أن يتولّى مندوبوها السلطةَ في أثنائها باسم قوى التوافق مجتمعةً، وأن يُنتخبوا في مؤتمر وطنيّ عامّ، تنتخبه بدوره لجانٌ شعبيّةٌ تغطّي أرضَ تونس كلَّها،

علّمتنا تجربةُ تونس أنّ مشكلة الاستبداد ليست مع المعارضة، بل مع المجتمع.

ليكونوا حكومةً تمثّل الشعبَ بحقّ. لا يجوز أن تعمل القوى الديموقراطيّة بعقليّة الأقلّيّة والأغلبيّة، ولا بدّ من أن تتوجّه إلى الشعب برؤيةٍ وبرنامجٍ موحّدَيْن، في إطار جوامعَ تقرِّبها بعضَها من بعض وترسي وجودَها على أسس واحدةٍ أو متقاربةٍ، تُضْعف خلافاتِها، وتحوّلها إلى ميدان تفاعلٍ تكامليّ يُغْني الحياةَ الوطنيّة والنضالَ المجتمعيّ. وإلاّ، فإنّ تونس الجديدة لن تكون آمنةً وقادرةً على الاحتفاظ بنظام ديموقراطيّ حقيقيّ.

- ٤ -

بدأتْ عام ١٩٥٢ محاولةٌ تاريخيّة جوهرُها التغييرُ بواسطة السلطة. لكنّ تهافتَها، وفسادَها، وخروجَها عن وعودها ورهاناتها، وتشوّهَها الداخليّ، وانقيادَها للخارج، أدّت خلال العقود القليلة الماضية إلى فشلها، وأنزل قَدْرًا مخيفًا من الهزائم والخراب بالعرب. واليوم تقدِّم تونسُ بديلاً تاريخيًا هو: التغييرُ بالشعب، وهو خيارٌ مفتوحٌ على آفاق لا نعرف بعدُ مساراتِها الواقعيّة، لكنّ نجاحَها سيُخْرجنا حتمًا ممّا نحن فيه من بؤسٍ واحتجاز.

ليس ما يجري في تونس فعلاً خارجيًا بالنسبة إلى بقيّة العرب. ولسنا بدورنا غرباءَ عنه وعنها. لقد ردّت تونسُ الروحَ إلى الفكرة الديموقراطيّة، وحملتْها، وأكّدتْ أنّها راهنة، بل هي الراهنُ الوحيد، كما كانت تقول حركةُ المجتمع المدنيّ العربيّة الحديثة. كما أكّدتْ هذه الحركة ضرورةَ توجّه المثقف إلى المجتمع باعتباره [أي المثقف] حاملَ مشروع تحرِّره، خصوصًا أنّ مرحلة الثورة الأولى (المرحلة الفكريّة من الثورة) جاريةٌ في كلّ مكان، وأنّ مرحلتها الثانية آتيةٌ لا محالة: بفضل نظُم الاستبداد وسياساتها ورفضِها أيّةَ محاولةٍ إصلاحيّة، وبسبب انفكاك المجتمع المتزايد عنها. بالمناسبة، علّمتنا تجربةُ تونس أنّ مشكلة الاستبداد ليست مع المعارضة، التي يستطيع قهرَها وسحقَها بسهولة، بل هي مع المجتمع، الذي لا يمكن أن يَقْهره أيّ نظام.

تونس هي البداية. وإلى أن تُقرِّر النظمُ إصلاحًا جدّيًا لأحوالها، فستبقى السرديّةُ التونسيّةُ قابلةً للتكرار في كلّ أرضٍ عربيّة عاش مواطنوها تحت وطأة ذلٍّ لا يرحم!

دمشق

ميشال كيلو

كاتبٌ من سوريا.

مفاجآت الثورة التونسيّة!

□ أكرم البنّي

فاجأتْ تونسُ الجميعَ بثورتها، كأنّما حصلتْ في غفلةٍ من الزمن، بعيدًا عن كلّ التوقّعات، وبخاصّةٍ لجهةِ أن يحظى هذا البلدُ الصغيرُ بشرف الريادة في تجريب عمليّة التحوّل الديمقراطيّ التي انتظرتْها مجتمعاتُنا العربيّةُ طويلاً. ويبدو أنّ هذه الثورة لم تكتفِ بهذا التميّز: فقد شهدتْ تطوّراتٍ غير مألوفة، وحزمةً من المفاجآت، منحتْها المزيدَ من الخصوصيّة والغرابة، وأفضت إلى تبديل الصورة النمطيّة التي رُوِّجتْ عن تونس وشعبها.

أولاً، التحوّل السريع للحراك الشعبيّ من شعاراتٍ مطلبيّة، كتأمين رغيف الخبز وفُرص العمل، إلى شعاراتٍ سياسيّةٍ تتعلّق بتغيير النظام القائم وضمان الحريّات وحقوق الإنسان. فكأنّ الشعب التونسيّ استشعر أنّ التغيير في ميدان السياسة هو الخطوة الصحيحة التي توفّر فرصَ نجاح عمليّة التغيير بأبعادها المختلفة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. أو لعلّه أدرك، ربّما بحسّه العفويّ، أنّ دعم الديمقراطيّة وقيم المشاركة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعدالة في توزيع الثروة، وأنّ النخبة الحاكمة لا تستأثر فقط بأشكال ممارسة الحكم وإنّما أيضًا بكيفيّة التصرّف بالمال العامّ. أو لعلّه خبر من تجربته المريرة أنّ تحسين المستوى المعيشيّ للناس لا تصنعه الوعودُ ولن يستقيم ما دام دورُها السياسيُّ غائبًا؛ وأنّ معالجة البطالة وإيجادَ فرص عملٍ لجيشٍ من العاطلين لا يصحّ إذا لم يَسُدْ مناخٌ من الحريّة والتعدديّة كفيلٌ بتنشيط حركة التنافس والاستثمار؛ مثلما لا جدوى من محاربة الفساد المستشري من دون إرساء أجواء من الشفافيّة والمحاسبة، وإعلامٍ حرٍّ ينتصر لمعايير الكفاءة والنزاهة.

لقد قال التونسيّون كلمتَهم تجاه المعادلة التي طالما رُوِّج لها بأنّ إشغالَ الناس بمعاناتهم الاقتصاديّة يَصْرفهم عن هموم السياسة وأهلها.

ومع أنّ البحث عن كسرة الخبز هو عند الكثيرين أهمُّ من الاهتمام بقضايا الحريّات وحقوق الإنسان، فإنّ من الخطإ الاعتقادَ أنّ الناس لا تَشْغل بالَهم السياسةُ وأنّهم لا يطْمحون - وهم في حالة العوز والحرمان - إلى إحياء دورهم في تقرير مصائرهم أو المشاركةِ على الأقلّ في بناء القرارات التي تخصّهم.

ثانيًا، السرعة والطريقة اللتان غادر بهما زينُ العابدين بن عليّ البلادَ. فلم يكن متوقّعًا أن يَنْفض النظامُ يدَه من رئيسه بعد أقلّ من شهر على اندلاع الاحتجاجات والتظاهرات، وينقلبَ على ما تمّ تكريسُه خلال ثلاثة وعشرين عامًا من السيطرة. وإلى اليوم لا تزال الأسبابُ غامضةً في تفسير هذا الانهيار المروِّع: أكان مجرّدَ مناورةٍ لم تكتملْ فصولُها، غرضُها كسبُ الزمن لتهدئة الأوضاع وإعادةِ الرئيس من جديد إلى البلاد؛ أمْ كان استجابةً لنصائح بعض جيرانه وحلفائه؛ أمْ كان جرّاء خروج بعض أدوات السيطرة من يده، وبخاصةٍ الجيش التونسيّ؛ أم كان جرّاء تخلّي معاونيه المقرّبين عنه بعد أن تخلّى هو عن بعضهم في خطابه الأخير؟ وحتى انكشاف الحقيقة، سيبقى هذا التطوّرُ في المشهد التونسيّ لغزًا محيِّرًا وأمرًا مستغرَبًا ومفاجئًا.

ثالثًا، الروح العالية من الإيثار والتضحية التي مَيّزت الشعبَ التونسيّ في حراكه، وكأنّ ثمّة قفزةً سرّيّةً أُنجزتْ على عجلٍ ونقلت الناسَ بعد سنواتٍ من الاستسلام والخنوع إلى ما صاروا عليه من تصلّب وعنفوان دفاعًا عن كرامتهم وحقوقهم المهدورة. وليس في تكرار مظاهر حرق الأجساد احتجاجًا، وتنامي أعداد المشاركين في التظاهرات على الرغم من سقوط العديد من القتلى والجرحى، سوى إشارات كبيرة تدلّ على ارتفاع منسوب الشجاعة والاستعداد للتضحية. وهذا الارتفاع ولّدتْه شدّةُ الغليان والاحتقان الاجتماعيّ، وتعاظمُ شعور الناس بالظلم وجشع الفاسدين وثرائهم الفاحش؛ وعزّزتْه الحماسةُ التي يتميّز بها الشبابُ عادةً فانسدادُ أفق المستقبل أمامهم شجّعهم على تحسّس همومهم المشتركة والحوار حول مشكلاتهم. وقد ساهم فضاءُ المعلومات والإنترنت في خلق مساحةٍ كبيرةٍ للتواصل في ما بينهم ومع الآخرين، والبحث عن حلول للقضايا التي تَشْغلهم وتتحكّم بمصائرهم

رابعًا، المثابرة في دفع عمليّة التغيير إلى نهايتها الطبيعيّة، أو على الأقلّ إلى عتبةٍ آمنةٍ يَضْمن فيها الشعبُ التونسيّ حالةً من القَطْع التامّ مع الماضي وما أثار الاطمئنانَ والارتياحَ هو ما ظهر من قدرةٍ كامنةٍ لدى الجموع في تصعيد الضغوط، وبأشكال متنوّعة ومبتكرة، للوصول إلى هذا الهدف، كاستمرار التظاهرات السلميّة، والاعتصامات في الساحات العامّة، والإضراب عن الطعام أمام المباني الحكوميّة. يضاف إلى ذلك بروزُ «روح عمليّة» تجلّت في الشعارات الواقعيّة التي رُفعتْ ويَصْعب الاعتراضُ عليها، وتُحصّن الثورةَ من الارتداد، ومنها: طلبُ تنحية بن علي رسميًا، وتعيينُ رئيس البرلمان كرئيسٍ موقّتٍ للبلاد،

قال التونسيّون كلمتَهم تجاه المعادلة التي طالما رُوّج لها بأنّ إشغالَ الناس بمعاناتهم الاقتصاديّة يَصْرفهم عن هموم السياسة وأهلها.

ثم اتخاذُ قرار باعتقاله ومحاسبته واسترداد أموال الشعب المسروقة؛ ومنها أيضًا مطلبُ تغيير بنية الحكومة الانتقاليّة التي شارك فيها عددٌ كبيرٌ من وزراء العهد البائد

رسالةُ الشعب التونسيّ واضحة: لا مساومة مع الاستبداد، والصراع سوف يبقى ساخنًا حتى إرساء قواعد النظام الديمقراطيّ الجديد، من دون أن يقود ذلك إلى الإخلال بالأمن والاستقرار، أو إلى هدر فرص الاستفادة من بعض القوى التي كانت موجودةً في النظام الآفل ولكنّها لا تزال نظيفةَ اليد للمشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية.

خامسًا، ما أثار الإعجاب، وبدا كأنه مفاجأةٌ كبيرةٌ للجميع، هو موقفُ الشعب التونسيّ، بجميع قطاعاته، من احتمال اندلاع اضطراباتٍ وفوضى في البلاد. ويكتشف أيُّ متابع أنّ التحرّكات والتظاهرات التي قامت وتكرّرتْ كانت مشفوعةً دائمًا برغبةٍ عامّةٍ وعارمةٍ في أن تبقى سلميّةً وآمنة، بعيدًا عن العنف أو ما قد يزعزع الاستقرار. كأنّ دروسَ التجربة العراقيّة حاضرة ويتمثّلها الشعبُ التونسيُّ جيّدًا؛ أو كأنّه يعيش مخاضَ تحرّره وفي رأسه هاجسُ منع الفوضى وتوجّسٌ من حصول انفلاتٍ أمنيّ يؤدّي بالأوضاع إلى ما هو أسوأ؛ أو كأنه - وبضربةِ معلّم - تعمّد أن يطيح المعادلةَ التي طالما رَوّجتْ لها الأنظمةُ العربيّة، وهي أنّ الأمن والتسلّط هما بديلٌ من الفوضى والحرب الأهليّة اللتين سوف يستجرّهما أيُّ تغيير ديمقراطيّ. إنّ مبادرة التونسيين السريعة إلى إنشاء لجانٍ أهليّةٍ تضبط حالةَ الفلتان الأمنيّ وتضع حدًا للممارسات الغوغائيّة في غير مدينة، وتاليًا لإنهاء بعض المظاهر السلبيّة التي حصلتْ من سلبٍ ونهبٍ وحرقٍ للممتلكات العامّة، شكّلتْ ردًا حازمًا على بعض المهوّلين الذين ما فتئوا يهزأون من الشعوب «التي لا تستحقّ الحريّة.» ونضيف أنّ ما أثلج الصدورَ وطمأن القلوبَ هو غيابُ الروح الاستئصاليّة والثأريّة، وحضورُ إيمانٍ عامٍّ بدور الدولة ومؤسّساتها في عمليّة التغيير (وبتدرّج هذه العمليّة أيضًا). فكأنّنا أمام سيمفونيّة مشغولة بعفويّة ودقّة، تَعتبر حضورَ الدولة الديمقراطيّة هو شرطُ الحريّة وغايتها، وتتقصّد تفكيكَ الأساليب الأمنيّة والتسلّطيّة التي سادت في إداراتها ومؤسّساتها بصبرٍ وإتقان.

سادسًا، منذ بداية الحراك التونسيّ كان المفاجئ هو غياب دور كبير للأحزاب فيه، ولنقلْ ضعفَ فاعليّتها في تحريك الشارع وقيادته، وكأنّ هذه الانتفاضة جاءت من دون قوى سياسيّة، ومن دون إيديولوجيّات وشعارات مبرمجة، ومن دون شخصيّات سياسيّة كاريزميّة تتصدّرها. لكنْ، في المقابل، ما كان لحالة الاحتقان والغليان في الشارع التونسيّ أن تتحوّل إلى حراك مستمرّ لو لم تتقدّم الصفوفَ قدوةٌ شعبيّةٌ نالت ثقةَ الناس بذكائها ودقّة سلوكها اليوميّ وقدرتها العاليةِ على التضحية، حتى بدت هذه التجربةُ أشبهَ بماركةٍ مسجّلةٍ باسم الشعب التونسيّ تعطي درسًا بليغًا لكلّ المعارضات العربيّة: بأنْ لا مفرّ أمامها سوى الثقة بشعوبها وبطاقاتها الإبداعيّة الكامنة التي تحتاج إلى مفاتيحَ خاصّةٍ كي تُطلق من إسارها.

صحيح أنّ النضال الديمقراطيّ في تونس عريق، وقد دُفعتْ أثمانٌ باهظةٌ للحفاظ على قيمه ورعايته. لكنْ لم تكن معقولةً وطبيعيّةً تلك المسافةُ التي رسمها حراكُ الشارع مع القوى السياسيّة، لتجد هذه الأخيرةُ نفسَها كما لو أنها تلهث لتلتقي بنبض الناس. وهذا الأمر يعني، في ما يعنيه، صعوبةَ أن يتبجّح أيُّ طرف بأنّه صاحبُ الثورة وراعي ما حصل من تطورات... هذا من دون أن نبخس حقَّ منظّمات المجتمع المدنيّ والنقابات على تنوع مسمّياتها، وفي مقدّمتها «الاتحادُ التونسيّ للشغل.»

سابعًا، أهمّ المفاجآت كانت تراجُعَ حضور تيّار الإسلام السياسيّ وتراجُعَ قدرته على إدارة الشارع وتوجيهه. فلقد ظهر للعيان أنّ «حركة النهضة الإسلاميّة» لم تعد تحوز اليوم وزنًا وتأثيرًا لافتيْن، وأنّ الرهان على انتفاضةٍ إسلاميّةٍ في تونس تقارب انتفاضةَ الخميني ضدّ شاه إيران رهانٌ أشبهُ بالوهم. فالأجيال الجديدة والمتحرّكة من الشبابُ بدت بعيدةً كلَّ البعد عن الإيديولوجيّات الكبرى، وعن شعارات الهويّة العريضة كـ «الإسلام هو الحلّ» وغيره، وأقربَ في حماستها وحساسيّتها إلى المتطلّبات المعيشيّة وقضايا الحقوق الفرديّة.

وإذا كان ثمة مَنْ يُرجِع السببَ إلى القمع المركَّز الذي تعرّضتْ له «حركةُ النهضة،» فإنّ هذا القمع لم يقتصرْ عليها وحدها، وإنّما طاول الكثيرَ من القوى السياسيّة الديمقراطيّة ومنظّماتِ حقوق الإنسان والمجتمع المدنيّ. وقد حظي نشطاءُ هذه الأخيرة بثقة الشارع وتعاطفه، بل باطمئنانه أيضًا لمشاركة بعضهم في الحكومة الانتقاليّة.

ثامنًا، فاجأت الثورةُ التونسيّة الجميعَ بردّها الحاسم على ما كان يؤخذ على دعاة الإصلاح السياسيّ والديمقراطيّة، ألا وهو الاستقواءُ بالخارج وارتباطُ أجندتهم بمشاريعَ أجنبيّةٍ مغرضة. فقد نهض الحراكُ الجديدُ، وتطوّر، بأيادي أبناء البلد أنفسهم. حتى إنّ الخارج نفسه استغرب وتفاجأ ممّا حصل، وبدت مواقفُه مبهمةً ومرتبكةً بسبب سرعة الأحداث التي فاقت قدرتَه على ملاحقتها ومتابعة تداعياتها؛ إلى أن أُكره أقربُ الداعمين إلى النظام التونسيّ في الغرب (فرنسا والولايات المتحدة) على الخروج عن صمتهم ورفضِ ما يحدث من قمعٍ شديدٍ في الشارع ومن ثم التحوّل إلى دعم الاحتجاجات وحريّةِ التظاهر والإشادة بشجاعة الشعب التونسيّ.

❖ ❖ ❖

أخيرًا، لا يصحّ أن نتعجّل الاستنتاج حول المدى الذي سوف تصله الثورةُ التونسيّة في عمليّة التحوّل الديمقراطيّ. لكنْ يكفي هذه التجربة فخرًا أنّها ساعدتْ في تنامي يقظة الشعوب العربيّة ودرجة تحسّسها لمصالحها، وفي منح فكرة الديمقراطيّة والإصلاح السياسيّ حضورًا جديدًا بعد انحسار، لتشْغل الحيّزَ الذي يليق بها في الفضاء الثقافيّ والسياسيّ.

إنّ رفضَ الإصلاح السياسيّ، وتغييبَ حقوق الناس، واستسهالَ قهرها، وتجويعَها، لا بد أن تستجرّ ردودَ أفعالٍ شعبيّة عفويّة واسعة، تضع عمليّةَ التغيير على نار حامية، يزيدها حرارةً اللجوءُ إلى العنف لمعالجةِ ما يحصل من احتجاجات. فآليّاتُ الاستبداد قد تتمكّن موقّتًا من ضمان السيطرة، لكنّ النهاية واحدة، وهي العجزُ والفشل. والأمل أن يُقْنع الحدثُ التونسيُّ من لا يزال يجد الجدوى في القمع والترهيب بأنّ هذه الأساليب قد تنجح في تأجيل ردود الأفعال المناهضة، لكنْ ربّما كي تنفجرَ بصورةٍ أكثرَ حدّةً وعشوائيّة!

دمشق

أكرم البنّي

كاتب سوري.

بعضُ دروس الثورة التونسيّة

□ علي الشهابي

أتاحت الفضائيّاتُ والشبكةُ العنكبوتيّة والصحافةُ إمكانيّةَ متابعة فصول «ثورة الياسمين» عن كثب، حتى للمراقب البعيد. ولأنّ هذه الثورة مهمّة جدًا في حدّ ذاتها، ولأنّ مفاعيلها قد تحرّك استنقاعَ مجتمعاتنا أيضًا، فلا بأس من معاينة التشابك في مجريات الصراع أثناء هذه الثورة التي ستأخذ شكلاً مغايرًا إنْ تكرّرتْ في غير مكان. وها قد بدأتْ تباشيرُها في مصر، وامتدّت إلى بلدان عربيّة أخرى.

مخطّط النظام

بعيد مغادرة بن عليّ البلادَ، أطلّ الوزيرُ الأوّل محمد الغنوشي على التونسيين من خلال التلفزيون الحكوميّ ليدلي ببيان مقتضب قال فيه إنّه بدأ تولّي مهمّات رئيس الجمهوريّة إلى حين إجراء انتخابات مبكّرة. ودلّل على دستوريّة تولّيه بالقول:

«طبقًا للفصل ٥٦ من الدستور، الذي ينصّ على أنه إذا «تعذّر على رئيس الجمهوريّة القيامُ بمهمّاته بصفةٍ وقتيّة، يحقّ له أن يفوّض سلطاته إلى الوزير الأوّل.» واعتبارًا لتعذّر ذلك بصفةٍ وقتيّة، أتولّى منذ الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهوريّة، وأدعو كافّة أبناء تونس وبناتها...إلى التحلّي بالروح الوطنيّة لتمكين تونس في هذه الفترة الصعبة من استعادة أمنها واستقرارها... وأتعهّد خلال فترة تولّي هذه المسؤوليّة باحترام الدستور، والقيام بالإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تمّ الإعلانُ عنها، بالتشاور مع كافّة الأحزاب الوطنيّة ومكوّنات المجتمع المدنيّ.»

من الواضح أنّ هذا البيان تمّ ترتيبُه على خلفيّة ضرورة مغادرة الرئيس بن عليّ. وهو يُظهر أنّ النظام التونسيّ كان يفكّر في الاستمرار في حكم تونس، ولكنْ... من دون بن عليّ. وهذا ما يتبيّن من خلال:

١ ـ قيام بن عليّ بالمغادرة من دون تفويض الغنوشي بتولّي مهامّه. وهذا ما كان قد خَطّط له النظامُ في رأيي لأنّ تفويض الغنوشي كان سيقوّي الرابطةَ العضويّةَ بينهما في عيون التونسيين، في حين أنّ النظام يحرص على إيهامهم بأنّ الخلاص من بن عليّ ينطوي على حلّ كلّ مشاكلهم.

٢ ـ تأكيد البيان أنّ الغنوشي سيقوم بالإصلاحات التي أعلن عنها بن عليّ حينَ كان يتنازل للشعب أملاً في تهدئته. وهذه الإصلاحات حدّدها بن عليّ بأنّها اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة. معلومٌ أنّ الإصلاحات الأولى والثانية تتطلب زمنًا، أمّا الإصلاحات السياسيّة فكان بن عليّ قد قال إنّه «سيكرّس السنوات الثلاث القادمة [حتى عام ٢٠١٤ موعدِ انتهاءِ رئاسته] لتعديل قانون الانتخابات والحريّات.» وكذلك فعل الرئيس «الموقّت» في بيانه، فنراه يسوّف موعدَ الإصلاحات السياسيّة عبر إبقاء زمن العمل على تحقيقها مفتوحًا، مادامت الإصلاحاتُ الاقتصاديّة والاجتماعيّة (القابلة لأن يُبنى عليها فعلاً) مسوّفة بطبيعتها

٣ ـ قول الغنوشي: «أتعهّد بـ... القيام بالإصلاحات. . بالتشاور مع كافّة الأحزاب الوطنيّة ومكوّنات المجتمع المدنيّ.» أهمّ ما في هذا التعهّد إعلانُ صاحبه صراحةً أنّه **هو** من سيقوم بالإصلاحات، أمّا الأحزاب والقوى والمنظّمات فدورُها استشاريٌّ. وهذا ما يُضْمر أنّ الرئيس «الموقّت» كان ينوي أن يظلّ في الحكم طوال الفترة الزمنيّة التي يتطلّبها إنجازُ برنامجه الإصلاحيّ الشامل.

لا شكّ في أنّ هذا البيان ـ البرنامج سخريةٌ من الشعب التونسيّ وقواه السياسيّة والنقابيّة. فجملة الإصلاحات الاقتصاديّة والاجتماعيّة ليس من منطق تحقيقها أن ينفّذها شخصٌ أيًا يكن؛ فكيف بفردٍ من بطانة بن عليّ، يتولّى مهامَّه بعدما أجبر الشعبُ أركانَ نظامه على التضحية به بتهريبه إلى الخارج؟! إنّ مَنْ يقوم بإصلاحاتٍ كهذه هو الشعب، خصوصًا من خلال أحزابه السياسيّة التي تَطرح برامجَها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة عليه وتبذل ما في وسعها لإقناعه. والشرط الأوليّ لذلك هو توافرُ الديموقراطيّة السياسيّة؛ وهذا يؤشّر إلى ماهيّة المطلوب ممّن يتولّى مقاليدَ الأمور، بصرف النظر عن مدى دستوريّة تولّيه: فتح بوّابة الديموقراطيّة السياسيّة أمام الشعب.

ردّ المعارضة

ردًا على هذه السخرية، و(الأهمّ) لأنّ هذا هو المطلوبُ لتحقيق الإصلاحات وتطوير المجتمع، قامت القوى الحيّةُ في المعارضة بممارسة تكتيك الثورة الدائمة: فسارعتْ قواها السياسيّة، وغيرُ السياسيّة، إلى المطالبة باستقالة الغنوشي. هكذا بادر المحامون في مدينة القصرين إلى قيادة تظاهرةٍ بالآلاف لهذا الغرض؛ وفي اليوم التالي بدأت القوى السياسيّة التحضيرَ لمسيراتٍ في

كافّة أرجاء البلاد للهدف نفسه، على الرغم من فرض النظام حالةَ الطوارئ التي تحظّر التجمّع وتَسمح لقوّات الأمن باستعمال الرصاص الحيّ ضدّ منتهكيه.

بعدما رأى النظامُ مدى تصميم الناس، شعر أنّه لا مندوحة من الرضوخ لمطلبهم؛ فأوعز للغنوشي بالتراجع. حاول الأخير تنسيقَ تراجعه، فأعلن: «إذا تأكّد لنا أنّ مغادرة بن عليّ لتونس نهائيّة فسيتمّ اتخاذُ إجراءاتٍ أخرى.» ثم قال: «سنعلن موعدَ الانتخابات بعد التشاور مع مختلف الأحزاب والقوى.» وأخيرًا قدّم استقالتَه، وسلّم السلطةَ إلى رئيس البرلمان الذي حدّد تاريخَ الانتخابات الرئاسيّة بموعدٍ أقصاه ستّون يومًا.

إذنْ، أجبرت المعارضة النظامَ الديكتاتوريّ على التراجع عن أول سيناريوهات الاستمرار في السلطة بالشكل الذي خطّط له. فحاول تحصيل أقصى ما يمكن تحصيلُه: تمّ تكليفُ الغنوشي بتشكيل حكومةٍ موقّتة، ضمّت ٢٣ وزيرًا، بينهم ستّة من «التجمّع الدستوريّ،» تولّى أربعةٌ منهم الوزارات السياديّة أمّا باقي الوزارات فتوزّعتْ على أحزاب المعارضة والنشطاء المدنيين والنقابات: ثلاثٌ من نصيب الاتحاد التونسيّ للشغل، وواحدةٌ للتكتّل الديموقراطيّ من أجل العمل، وأخرى لحزب التجديد (الشيوعيّ سابقًا).

هذه الأحزاب الثلاثة الممثّلة في الحكومة، وغيرُها ممّن لم يتمثّل، استمرّت في نهج الثورة الدائمة من خلال الضغط على النظام في الشارع وداخل الحكومة الموقّتة. فعلّق حزبا التجديد والتكتّل الديموقراطيّ مشاركتَهما في الحكومة احتجاجًا على سيطرة وزراء حزب النظام (التجمّع الدستوريّ) على الحكومة، بينما انسحب منها الاتحادُ التونسيّ للشغل. وهذا الضغط أجبر وزراءَ النظام ورئيسَ الوزراء والقائمَ بأعمال رئيس الجمهوريّة على الاستقالة من حزب التجمّع، ما حدا بحزب التجديد إلى العودة إلى الحكومة أما التكتّل الديموقراطيّ، فانسحب منها بعدما نسّق خطواتِه مع الاتحاد التونسيّ للشغل.

البدء من الصفر

عند هذا الحدّ من الثورة الدائمة، التي انتزعتْ مكاسبَها تدريجيًا من النظام الديكتاتوريّ، رأى بعضُ القوى الديموقراطيّة أنّ «ثورة الياسمين» بلغتْ نقطة الأوج بتحقيقها كلَّ ما يمكن تحقيقُه في هذه المرحلة، تمهيدًا لما ستفرزه الانتخاباتُ القادمة. أما القوى المنسحبة من الحكومة، ومعها القوى غيرُ الممثّلة فيها أصلاً، فواصلتْ تحرّكها في الشارع للمطالبة بإسقاطها وتشكيل حكومة «إنقاذ وطنيّ» تضمّ جميعَ القوى السياسيّة ولا تستثني إلا رموزَ عهد بن عليّ. بهذا انقسمت المعارضةُ الديموقراطيّةُ بحيث بات بعضُها في الحكومة، والأخرُ في المعارضة. ومع أنّ هذا إضعافٌ للمعارضة، فإنّه نتيجة طبيعيّة لممارسة حقّ الاختلاف ـ وهما مختلفان فعلاً، في هذه الحالة، على كيفيّة التعامل مع رموز العهد السابق.

هذه الحكومة التي استجْدَت الشعبَ للقبول بها، عبر انسحاب وزراء التجمّع الدستوريّ منه، وإعلانِها «القطيعةَ مع الماضي» و«دفعَ تعويضاتٍ للمتضرّرين من انتهاكات حقوق الإنسان في عهد بن عليّ».. إلخ، ظلّت عاجزةً، على الرغم من انقسام المعارضة، عن تثبيت نفسها باتخاذ قراراتٍ مهمّة. فرفضُ المعارضة الاعترافَ بشرعيّتها يحْرمها القدرةَ على اتخاذ القرارات السياسيّة التي تتطلّبها المرحلةُ القادمة؛ ذلك أنّ إجراءاتٍ من قبيل تعديل الدستور، تمهيدًا لتغييره، بما ينطوي ذلك على الاتفاق عمومًا على شكل نظام الحكم (رئاسيّ أمْ برلمانيّ أمْ مزاوجة بينهما) وتحديد موعد الانتخابات، تحتاج أيضًا إلى مشاركة القوى السياسيّة النافذة في الشارع لتحديد ماهيّتها ومواعيدها قبل أن يتمّ إقرارها.. والأدقّ، حتى يتمّ.

هذا التراكب الظرفيّ بين انقسام المعارضة وضعف الحكومة يدلّ على أنّ محصّلة علاقات القوى بين مجمل الأطراف المتصارعة صفْر؛ وأنّ هذا الصفر لن يدوم طويلاً. ومحصّلة العلاقات تعني أمرين: ١) أنّ هذه الحكومة الموقّتة، التي لا تعترف المعارضةُ بشرعيّتها، لن تتمكّن من إدارة البلاد طوال المرحلة الانتقاليّة. و٢) أنّ إسقاطها في الشارع غير وارد. وبين إصرار الحكومة على البقاء وإصرار المعارضة على استقالتها، طُرحتْ حلولٌ وسط: كمبادرة ثلاثة من أعضاء المجلس التأسيسيّ لعام ١٩٥٥ إلى اقتراح تشكيل حكومة إنقاذ وطنيّ تضمّ كلَّ الأحزاب والمنظّمات، تقوم بتعليق العمل بالدستور الحاليّ، وتتولّى إعدادَ دستور جديد والاستفتاءَ عليه، وتلي ذلك مرحلةُ الانتخابات. لم يتمّ التوافق على هذا المقترح بعينه، لكنّ الاتفاق الذي توصّلتْ إليه الحكومةُ والمعارضةُ كان في الوسط: فقد استُبعد رموزُ عهد بن عليّ من الوزارات السياديّة، واحتفظ الغنوشي برئاسة الوزراء، وظلّ معه وزيران من تلك الرموز في وزارات هامشيّة. وفي المقابل اعترف الطرفُ الأبرزُ في المعارضة (الاتحاد التونسيّ للشغل) بشرعيّة الحكومة، وفضّل عدمَ المشاركة فيها رسميًا، ليحتفظ بحقّ المشاركة بعد أن يتشاور مع باقي حلفائه من أحزاب المعارضة ومنظّمات المجتمع المدنيّ.

بهذا فضّلت النقاباتُ مراقبةَ الحكومة من الخارج بكيفيّة إنجاز مهمّتها في المرحلة الانتقاليّة والمتمثّلة في «الانتقال بالبلاد الى الديموقراطيّة، وتنظيم الانتخابات حتى يقول الشعبُ كلمته بكلّ حريّة.» وأكّد الغنوشي أنّ «هذا ما تمّ إقرارُه، وتلتزم به الحكومة،» وأضاف أنّ «الانتخابات سوف تتمّ بإشراف لجنةٍ مستقلّة، وبحضور مراقبين دوليين.. »

الديموقراطيّة والديماغوجيا

ثمة درسان آخران تنطوي عليهما ثورةُ الياسمين.

١ ـ أكاد أجزم أنّ أهمّ ما في هذه الثورة سلميّتُها الأصيلة. فالشعب لم يتصرّفْ بتاتًا بحسب المثل القائل «يكفيك شرُّ المحكوم إذا حكم،» بل حافظ على

أهمّ ما في هذه الثورة سلميّتها الأصيلة.

اتّزانه حتى عندما شكّل لجانًا لحماية نفسه من زعران ميليشيا النظام التي حاولتْ أن تعيث فسادًا لتجبر الجيشَ على القيام بانقلابٍ عسكريّ يعيد إنتاجَ الديكتاتوريّة. الثورة، إذنْ، لم تتزيّا بالمسالمة خوفًا من قمع نظام بن عليّ، وإنما حافظتْ على هذه الميزة بعدما فَرضتْ نفسَها بقوّةٍ في الشارع، وبعد فرار بن عليّ أيضًا وظلّت كذلك، ولا منظورَ عندها إلاّ استمرار إدارة خلافاتها بالوسائل الديموقراطيّة.

شكليًا، تناقضتْ مواقفُ الأطراف الديموقراطيّة داخل الحكومة وخارجها، لكنّها لم تقف على طرفَي المتراس لأنّ الهدفَ هو بناءُ مجتمع مدنيّ. ولهذا فرضت الثورةُ نفسَها على الديكتاتوريّة بقوة مدنيّتها لا بالمتاريس. بل إنّ المعارضة لم تفكّر في دعوة الجماهير (ولو «من تحت لتحت») إلى اقتحام مقرّ حكومة الغنوشي ذات الأغلبية النسبيّة من رموز عهد بن عليّ.

٢ ـ ينطوي صمودُ حكومة الغنوشي، واضطرارُ المعارضة إلى ملاقاتها في منتصف الطريق، على درس عميق. فهو ووزيراه من رموز النظام البائد، ومع ذلك تراجعت المعارضةُ عن «رفض الاعتراف بشرعيّة حكومةٍ فيها رموزٌ من نظام بن عليّ.» قد يقال إنّ المعارضة رفعت السقفَ حتى تحصّل الوضعَ الراهن. غير أنّ هذا لا يغيّر جوهرَ الموضوع، ويؤكّد بداهةَ استحالة غياب رموز النظام البائد عن الحكومة الانتقاليّة: فهم يمثّلون جزءًا من البنية الاقتصاديّة ـ الاجتماعية القائمة، التي ستتعايش معها البنيةُ الجديدةُ مرحلةً قد تطول أو تقصر. إنّ البناء الجديد لا يلغي القديمَ بإصدار قراراتٍ تنفَّذ فورًا (هذا أسلوب الميليشيا «الشعبيّة» المفضي إلى سلطة ديكتاتوريّة)، وإنما يبدأ من الأرضيّة القديمة، ويحوّلها انطلاقًا من البذور الديموقراطيّة القائمة فيها. وشيئًا فشيئًا يَلْمس المجتمعُ جدواها، ويتفاعل معها، بحيث تنتفي البنيةُ القديمة. وهي دومًا تنتفي، في ظلّ غياب سلطة ديكتاتوريّة تسعى إلى ترسيخها، لكون البنية الجديدة حاجةً يشعر المجتمعُ بضرورة تلبيتها.

في سياق الحديث عن هذا الصراع، بين القديم والجديد، أستهجنُ مطالبةَ الكثيرين بحلّ الحزب الحاكم. هذه المطالبة غير منطقيّة، لكونها غير واقعيّة. فمن ذا الذي سيأمره بحلّ نفسه؟ وإنْ وُجد، فما الداعي إليه؟ يكفيه ازدراءً أنّ الشعب ثار ضدّه. هل سيجرؤ أعضاؤه على طرح برنامجه لكيفيّة تطوير تونس ديموقراطيًا؟ وإنْ فعلوا، فهل يخشى المطالبون بحلّه تأييدَ غالبيّة التونسيين له؟ إنّ من الطبيعيّ أن يعيش أعضاءُ هذا الحزب بين التونسيين، كجزءٍ منهم، تحت سقف القانون.

باختصار، هذا الحزبُ اندثر. أما ما يحزّ في القلب، فهو أنّ هذه الديماغوجيا لمّا تندثر.

دمشق

علي الشهابي

كاتب فلسطينيّ مقيم في دمشق.

دروس للثوّار العرب من خلاصات ثورة تونس

□ دياب أبو جهجه

عندما أفكّر في ثورة تونس تتغلّب عواطفي على المنطق وأميلُ إلى الكتابة الأدبيّة لا التحليليّة. كيف لا، و ثورةُ تونس أنجبتْ ثورةَ مصر، وثورةُ مصر ستنجب مستقبلاً عربيًا جديدًا حلمنا به سنين وظنناه حلمًا تتلاشى منه الحقيقة. الثورة كانت كلمةً ترسّبتْ في حناجرنا، فاتّهمَنا الخصومُ باللغة الخشبيّة لأنّنا لم نيأسْ من الحديث عنها وعن الجماهير وعن العاصفة ونُذُرها وعن الغد الذي تصنعه الأمّةُ حرًا عزيزًا على أنقاض الحاضر الذليل. كما أخذوا علينا أنّنا قلنا إنّ العروبة تجعل منّا جسدًا واحدًا مترابطًا إلى درجة التماهي: فإذ بمصر تردّ تحيّةَ تونس، وإذ بشعارات تونس تتردّد في مصر واليمن وغيرهما من بلاد العرب، وبلغةٍ فصيحةٍ هي لغتُنا جميعًا: «الشعب يريد إسقاطَ النظام.» لم تكن العروبةُ يومًا أكثرَ حيويّةً من هذه الأيّام، ولا أكثر حقيقيّةً وواقعيّةً وموضوعيّة. هذه هي الثورة العربيّة الكبرى، لا ثورةُ الإقطاع العربيّ عام ١٩١٤، ولا انقلاباتُ العسكر، ولا مسيراتُ الملوك الخضراء والصفراء والزرقاء ..

فلنحاولْ أن نستخلص دروسًا نراها حاسمةً من ثورتيْ تونس ومصر، أملاً في أن تكون في تصرّف الشباب العربيّ الذي يخطّط في هذه اللحظات ثورتَه، كلّ في بلده، ضدّ ديكتاتوره أو مليكه اللاشرعيّ.

١ ـ أولاً في الشكل الاجتماعيّ

أ ـ وحدة الشعب: لا بدّ من توفّر ظروفٍ معيّنة للنبض الثوريّ، أهمُّها الوحدة الشعبيّة والوطنيّة. فالثورة لا تقوم في المجتمعات المتشظّية، بل يحلّ مكانَ الثورة تناحرُ الفئات والطوائف. ومن هنا كانت ثورة تونس قابلةً للحياة في بلادٍ متجانسةٍ إلى نسبةٍ تفُوق ٩٠ في المئة عرقيًا ودينيًا ومذهبيًا، بحيث يَصْعب على النظام الدكتاتوريّ أن يلعب لعبة «فرِّقْ تَسُدْ» بشكل فعّال. أكثر من ذلك: لقد سطّح القمعُ الديكتاتوريّ كلَّ تضاريس الشعب التونسيّ الإيديولوجيّة، وخلق كتلةً لاسياسيّةً ولاهويّاتيّة انقلبتْ عليه في النهاية. أما في مصر، فالتجانس موجودٌ إلى درجاتٍ عالية كذلك، على الرغم من وجود الأقليّة القبطيّة المؤثّرة ومحاولة النظام لعب ورقة الانقسام الطائفيّ. إلا أنّ الانقسام الأهمّ في مصر هو بين الطبقة الوسطى والشعبيّة المعتدلة الفقر من جهة، والمسحوقين أو ما يسمّى «سكّان العشوائيّات» من جهة ثانية. غير أنّ الطبقة المتوسّطة المصريّة التي أطلقت الثورةَ تخطّت خوفَها من الطبقات المسحوقة؛ ولعب دورًا أساسيًا في ذلك العاملُ الشبابيُّ الذي أراد أن يغامر في شرفٍ مرومٍ من دون حسابات السياسيين التقليديين المتّسمة بالخوف من «الفوضى» (وهي الورقة التي يعوّل عليها النظام).

ب ـ نموّ الطبقة الوسطى: المجتمع المسحوق تمامًا غيرُ قادر على إنتاج حراك ثوريّ، بل جلُّ ما يستطيع القيامَ به هو انتفاضاتُ خبزٍ محدودة، لا تلبث أن تُسحق أو يتمّ إرضاؤها بفتات مائدة الأنظمة وزبانيّتها. في المجتمعات المفقَرة التي يعمّها الجهلُ ولا تتخطّى نسبةُ المتعلمين فيها ٤٠ في المئة، يكون التحدّي هو خلق وعي ثوريّ بديل، والعمل على استنهاض كتلة طليعيّة راديكاليّة تخوض صراعًا يسهم في تشكيل وعي الجماهير أما في البلاد ذات الطبقة الوسطى النشطة، وتشهد نموًا في النخب الاقتصاديّة والعلميّة المهمّشة سياسيًا، مثل تونس ومصر، فتكون العمليّة الثوريّة أنجعَ لأنّ أنظمة الحكم لا تستطيع إدارةَ هيكليّاتها من دون أبناء تلك الطبقة وهذه النخب. في تونس انطلقت الثورة من أوساط الجماهير الشعبيّة المهمّشة انتفاضةَ خبزٍ وكرامة، لكنّها ما لبثت أن تحوّلتْ إلى ثورةٍ تغييريّةٍ جذريّةٍ عندما احتضنتْها وانضمّت إليها الطبقاتُ الوسطى وحسمتْها. أما في مصر فقد فجّر شبابُ الطبقات الوسطى ثورةً من أجل دولةٍ مدنيّة، ولكنْ سرعانَ ما التحقتْ بها جماهيرُ الأحياء الشعبيّة ودعمتْها. إلاّ أنّ آليّة التخويف من الفوضى أنجعُ في مصر منها في تونس، وبالتالي فإنّ إمكانيّة شقّ صفوف المجتمع (بين ثوريٍّ وخائفٍ من الفوضى) أكثرُ توفّرًا للنظام المصريّ.

٢ ـ في شكل النظام

أ ـ فقدان الشرعيّة: كي تنجح الثورة فإنّ على النظام أن يكون مفتقرًا إلى أيّة شرعيّةٍ جماهيريّة، أكانت انتخابيّةً أمْ شعبويّةً أمْ دينيّة. إنّ أيّ نظام يحظى بتأييد أغلبيّةٍ (ولو طفيفةً) من الشعب غيرُ قابلٍ لأن يُسقَطَ بثورةٍ شعبيّة. فمثلاً، عندما انتفض جزءٌ من الشعب الإيرانيّ ضدّ نظامه سقطت الانتفاضة لأنّ جزءًا أكبرَ من الشعب كان يؤيّد النظامَ ونزل إلى الشارع ليعبّر عن ذلك؛ أما في تونس ومصر فلم يكن تأييدُ النظام إلا انتهازيًا وعابرًا وهزيلاً.

الأنظمة المتمادية هي التي يمكن قلبُها في ثورةٍ عاتيةٍ وسريعةٍ لأنّها تحْفر قبرَها بنفسها من خلال ممارساتها

ب ـ التمادي: إنّ نظامًا غيرَ شرعيّ ولكنّه متساهل وغيرُ متمادٍ في القمع والتزوير والفساد قد لا يستفزّ الشارعَ بشكلٍ يدفعه إلى التضحية من أجل أسقاطه. الأنظمة المتمادية هي التي يمكن قلبُها في ثورةٍ عاتيةٍ وسريعةٍ لأنّها تحْفر قبرَها بنفسها من خلال ممارساتها. نظامُ بن عليّ كان قمّةً في القمع والنهب والاستلاب الحضاريّ والثقافيّ؛ ونظامُ مبارك ذهب بعيدًا في تزوير الانتخابات الأخيرة وفي إغلاق معبر رفح والمساهمة في ذبح الشعب الفلسطينيّ وتغطيةِ جرائم الشرطة بحقّ الشعب (كما حصل في حادثة تصفية الشهيد خالد سعيد من قِبل البوليس المصريّ).

٣ ـ في الآليّات التحضيريّة للثورة

أ ـ كسْر التابو: لا بدّ لأيّ حراكٍ يطمح إلى تفجير ثورة من البدء في تشكيل واقع اعتراضيٍّ في زمنٍ قاعدتُه هي الانصياع لا بدّ من كسر التابو، كما فعل ناشطو اتحاد الطلبة التونسيين في الجامعات لسنين وهم يهتفون بسقوط النظام؛ وكما فعل بعضُ الفروع الجهويّة لاتحاد الشغل وبعضُ أوساط نقابة المحامين والصحفيين. أما في مصر، فلن ننسى ما فعله ناشطو «كفاية» منذ العام ٢٠٠٥ إذ انقضّوا على مكانة الرئيس وتحدّوْا قدسيّته وكسروها في الشارع، مجبرين النظامَ على التراجع ولو بشكل محدود وعلى خلق مساحةٍ أوسع للمعارضة. كما ساهم بعضُ الحزبيين والنقابيين الشجعان في خلق وعي ثوريّ يسمّي الأمور بمسمّياتها ويتحدّى الآلة القمعيّة. لا بدّ إذًا من تحرّكات؛ ولئن كان المشاركون فيها بالعشرات فإنّ رسالتها تصل إلى الألوف وتساهم في تشكّل الوعي.

أهمّ تابو يجب كسرُه هو حمايةُ رأس النظام. وهو ميكانيزمٌ قمعيٌّ منتشرٌ يقول بأنّ الفساد موجود في أوساط **تحت** رأس النظام، وأنّ رأس النظام لا تصله المعلومات وإلاّ فسيكون له موقفٌ آخر. إنّ الرغبة «الإصلاحيّة» هي التي تبرِّر هذا المنطق، إلا أنّ النزوع الثوريّ مناقض له تمامًا. فالثورة تبدأ باستهداف رأس النظام قبل غيره، على العكس من الاحتجاجات المطلبيّة الإصلاحيّة التي غالبًا ما تحاول توظيفَ رأس النظام كحَكَمٍ بينها وبين مستوياتٍ أدنى من مستويات الحكم.

ب ـ احتضان الانتفاضات المحدودة: على الطليعة الثوريّة احتضانُ الانتفاضات، التي لا بدّ من أن تقوم على خلفيّاتٍ مطلبيّةٍ ووطنيّة، وأن تحاول أن تحوّلها إلى حراك ثوريّ أو ضرباتٍ تتسبّب في تشقّق بنية النظام القمعيّة، كمثل ما حصل في احتجاجات الحوض المنجميّ في تونس أو المحلّة في مصر. وتتحوّل هذه الانتفاضات ورموزُها وضحاياها إلى رموز للقمع والثورة والتحدّي، وتسهم في تشكّل الوعي الثوريّ الحاسم. فمثلاً «حركة ٦ أبريل،» التي كان لها دورٌ مفصليّ في تنظيم الثورة المصريّة، نشأتْ على خلفيّة أحداث المحلّة؛ كما تكوّنتْ مجموعة «كلّنا خالد سعيد» التي لعبتْ دورًا فائقَ الأهميّة في خلق رأي عامّ أشمل من الحلقات الضيّقة للناشطين التقليديين

وأحزابهم. إنّ كلّ محطّة احتجاجيّة لا بدّ من أن يتمّ التركيزُ عليها في عملٍ تراكميّ لا مندوحة من أن يصل إلى ذروته مع انطلاق الثورة الشاملة.

ج ـ الإعلام التحريضيّ: استعمال كافّة أشكال الإعلام التقليديّ والبديل: من المطبوعات، إلى النشرات، إلى الفايسبوك والتويتر والمدوّنات واليافطات الإلكترونيّة اللافتة؛ وخلق مجموعات على الفايسبوك والتويتر لتخليد ذكرى الشهداء؛ وفضح الملفّات ومحاولة توسيع مروحة التأييد من خلال التركيز على ملفات معيّنة. كما أنّ من المهمّ جدًا استعمال النكتة والسخرية من خلال مواقع الميديا الاجتماعيّة كسلاح فعّال في فضح الممارسات وترسيخ وعي معادٍ للنظام وفاضح له؛ فالنكتة تخترق الأدمغةَ المغسولةَ وتَرْسخ في الذهن وتنتقل أسرعَ من المعلومة. كما تتيح الميديا الاجتماعيّة الجديدة ساحةً للحوار المفتوح والعميق ولتعارف الناشطين الذين يَنْقلون شبكاتِهم الافتراضيّةَ إلى أرض الواقع. وقد استطاع الشبابُ التونسيّ أن يتخطّى كلّ أشكال الحجْب على موقع فايسبوك مثلاً، خلال الثورة وقبلها، من خلال استعمال خادومات البروكسي، وبالتالي لم يستطع النظامُ الحدَّ من قدرة الشباب على التواصل والتعبير وإيصال أخبار التحرّك ـ وهو ما أصاب النظامَ في مقتل. أما مجموعة «كلّنا خالد سعيد» على الفايسبوك فقد بلغ عددُ أعضائها نصفَ مليون شخص؛ أيْ إنّها أكثر فعّاليّة من جريدة، لا بل من تلفاز. وخلال اعتصامات ميدان التحرير كان التويتر يلعب دورًا مهمًا جدًا في نقل الأخبار والأحداث دقيقةً بدقيقة، وفي نقل قراءة الموجودين في الميدان لما يجري. ومن اللافت أنّ الشباب التونسيّ قام بدعم نظيره المصريّ من خلال غُرف عمليّات افتراضيّة ثوريّة تقوم بتسهيل نقل المعلومات عمّا يجري باستعمال الخبرات التونسيّة المتقدّمة. وقد أدرك النظامُ في مصر، كنظيره التونسيّ، الدورَ الخطيرَ للميديا الاجتماعيّة، فاعتقل مديرَ شركة غوغل في مصر والناشط الحقوقيّ مؤسّس صفحة «كلّنا خالد سعيد» وائل غنيم، ما دفع غوغل إلى تقديم إمكانيّة الاتصال بتويتر وبالفيسبوك من دون إنترنت ومن خلال أرقام مجّانيّة، الأمرُ الذي ما جعل الحرب الإلكترونيّة مع النظام مباشرةً وواضحة.

٤ ـ في الثورة

أ ـ العامل المفجِّر: هذا العامل قد يكون عفويًا من خلال حادثة معيّنة، كحادثة الشهيد البوعزيزي التي أدّت إلى انتفاضة مدينة سيدي بو زيد. صمدت المدينة وحيدةً في البداية، وتونس بأكملها تراقبها ولا تساندها إلا من خلال الميديا الاجتماعيّة. وعندما استمرّت الانتفاضة هناك، بدأتْ في التسرّب إلى أنحاء البلاد كافّةً ومع انطلاق القمع البوليسيّ الشرس تحوّلت المعركة بين الشباب إلى معركة «كسر عظم.»

وقد يكون العاملُ المفجِّر منظّمًا، كمثل ما حدث في مصر نتيجةً لانشحان الجوّ العربيّ بنشوة النصر في تونس. العامل المفجِّر لا بدّ من أن يكون دراماتيكيًا إذا لم يكن منظّمًا. ولكنْ أثبتتْ تجربةُ مصر أنّ تنظيم انطلاقة ثورةٍ شعبيّة (وهو ما كان يسخر منه الكثيرون) ممكن جدًا في عصر الميديا الاجتماعيّة، شرط أن تتوفّر العواملُ المذكورة أعلاه.

ب ـ الدم: الدم هو ما يصنع صلابةَ الموقف، وهو ما يجعل الموضوعَ موضوع «كسر عظم» لا مساومة عليه، وهو ما يجعل المساومةَ خيانة. من دون شهداء لا وجود لثورةٍ حقيقيّةٍ أمام أنظمة قمعيّة حقيقيّة. ومن دون الدم لا وجود لرغبة الثأر والاستمرار حتى النهاية بدافع الوفاء لدماء الشهداء.

ج ـ تحديد العدوّ وشيطنته وعدم المساومة معه: كمثل ما هو الحال في الحرب، لا بدّ من تحديد العدوّ وشيطنته. في تونس كان العدوّ هو «عصابة السرّاق،» و«الطرابلسيّة،» و بن عليّ، وحزب التجمّع. وفي مصر هو الرئيس، و«النظام،» والحزب الوطنيّ. وفي الحالتين يصمّم الشعب، وتتّجه كلّ شعاراته وحراكه إلى تحطيم العدوّ. ولا يساوم الشعبُ على ذلك، وإلاّ جاءت ثورتُه ناقصة. المساومة ليست هدفَ الثورة وإنّما الحسم. ولذلك لا بدّ من التركيز على سلبيّات العدوّ فقط، وإسقاطِ صفة الإنسانيّة عنه (وهي صفة غائبة عمومًا عند الديكتاتور)، وتصويرِه كشيطانٍ رجيمٍ ينبغي إرسالُه الى الجحيم.

د ـ وحدة الشعارات: إنّ عدم تشتّت الشعارات إيديولوجيًا، وتركيزها على القضاء على العدوّ المشترك، عاملٌ أكثرُ توحيدًا من الحديث عن البديل. وفي حين أنّ الاتفاق على إسقاط ديكتاتور أمرٌ متيسّر، فإنّ الاتفاق على نظام للحكم بعده أصعب. ومن هنا ضرورةُ التركيز على شعارات بسيطة تقود عمليّة التجييش كمثل: «خبز وما وبن علي لا» و«Degage» و«ارحلْ» و«الشعب يريد إسقاط النظام» و«يا فلان يا جبانْ الشعب الـ....ي لا يُهان» أو إنشاد النشيد الوطنيّ. وينطبق الشيء نفسُه على رفع راية البلاد دون غيرها، وذلك لتجنّب ظهور التناقضات بين الثوّار.

هـ ـ تدمير أدوات النظام: وأهمّها جهازُ الشرطة والبوليس السياسيّ، من خلال الصدام المباشر والعنيف في الشارع واستعمال قنابل المولوتوف والقوة العدديّة. كما يجب تدميرُ الذراع السياسيّة للنظام من خلال ضرب كلّ مراكز الحزب الحاكم، ومن ثمّ إفقاد النظام السيطرة على الشارع.

و ـ التصدّي للعنف المضادّ: وذلك من خلال مواجهة عصابات البوليس السرّيّ وأعوانها، التي ستثير الفوضى وتحاول جعل الناس يتندّمون على النظام (الذي سيصوِّر نفسه ضامنًا للأمن والنظام!). ويتمّ ذلك من خلال تنظيم لجانٍ شعبيّة في الأحياء والقرى لحراسة المنازل وحماية المواطنين، وكذلك لتحريك الشارع عند الضرورة. وبتشكيل هذه اللجان تكون الثورة قد كوّنتْ جسدًا متعدّد الخلايا وقادرًا على التحرّك المنسّق.

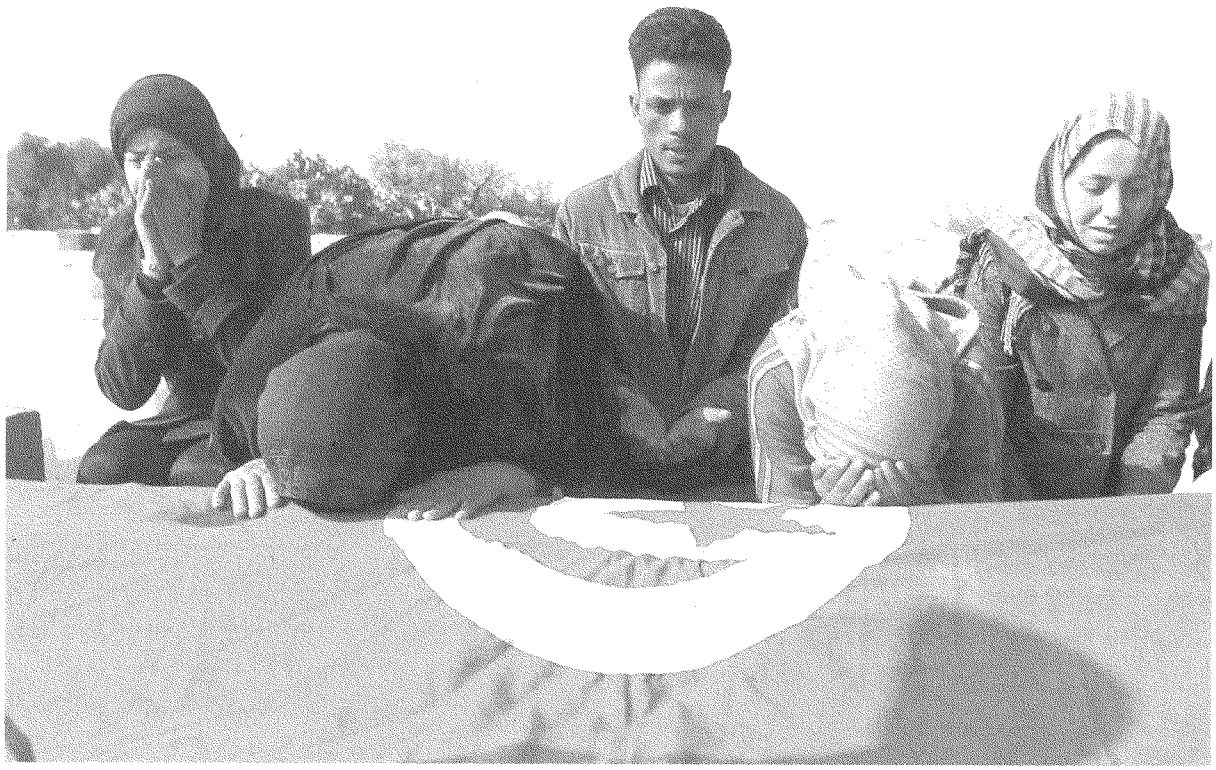

من دون شهداء لا وجود لثورةٍ حقيقيّةٍ أمام أنظمة قمعيّة حقيقيّة

ز ـ استمالة الجيش وشقّه عند الضرورة: في حال محاولة النظام استعمالَ الجيش ضدّ الثورة أو عازلاً لحمايته، لا بدّ من محاولة استمالته من القاعدة وصعودًا، وإلاّ فشقّه من خلال التحدّي السلميّ والعصيان المدنيّ لأوامره. لا يمكن أن تسمح ثورةٌ بالقضاء عليها من خلال تبادل الغزل مع جيشٍ تخضع قيادتُه العليا لتاثير النظام، إنْ لم تكن من صلب مؤسّسته أصلاً.

ح ـ ضبط إيقاع الحراك وخلق أفق سياسيّ: وذلك من خلال أداء هيئات نقابيّة أو معارضة قديمة أو مستجدّة. فقد لعبت الإضراباتُ التي أعلن عنها اتحادُ الشغل في تونس دورًا حاسمًا في استمراريّة الثورة خصوصًا في أيّامها الأخيرة، وتحديدًا عند إعلانها الإضرابَ العامّ والمظاهرةَ الحاشدة الأخيرة التي أقنعتْ بن عليّ بالهرب. كما تعطي هذه الهيئاتُ الثورةَ أفقًا سياسيًا لكي ترعى المرحلة الانتقاليّة إلى الديموقراطيّة

خلاصة

هذه الدروس البسيطة التي تعلّمناها من الثورة العربيّة الكبرى (نعم هذا هو اسمُ ثورة تونس ومصر) تستطيع أن تكون بدايةَ تحرّكٍ ممنهج لإسقاط الأنظمة العربيّة القمعيّة قاطبةً ونحن على يقين أنّ ذلك سيحصل عاجلًا أمْ آجلا. ثورة تونس وربيبتها المصريّة تُعتبران مدرسة في المنهج الثوريّ الحديث فهي ثورة شعبيّة عفويّة وحقيقيّة انطلقتْ من جمهور المواطنين تعبيرًا عن نضج الشعب المتعطّش إلى المواطنة والرافض للاستعباد. ولسانُ حال الثوّار هو أنّ الحكم لنا كمواطنين، والأمرَ والقرارَ لنا لا لأيّ سلطةٍ لم نخترْها بأنفسنا ولا نستطيع أن نحاسبها وأن نسقطها.

لقد أخرستْ ثورتا مصر وتونس موجةَ الثورات المخمليّة المزيّفة التي قادتها وكالاتُ الاستخبارات الأميركيّة والغربيّة. وعبّرتْ عن حراك تاريخيّ وثوريّ في البلاد العربيّة، بالمعنى الأعمق، من حيث قلبه لموازين القوى بين شعوب عالمثالثيّة مقموعة وأنظمة طفيليّة كومبرادوريّة تابعة لدول المركز.

إنّ رياح التغيير تهبّ من الجنوب لا من الشمال، وستغيّر بلادها العربيّة، ومن ثم ستغيّر خريطةَ العالم بأسره.

صيدا

دياب أبو جهجه
ناشط عربيّ من لبنان

حقائقُ الزلزال التونسيّ

□ زياد حافظ

لم تنجلِ الأمورُ بشكلٍ نهائيٍّ في تونس عند كتابة هذه السطور (أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١). إلاّ إنّ ما حدث هناك زلزالٌ سياسيٌّ من درجة ٧ أو ما فوق على سلّم ريختر السياسيّ العربيّ. فلقد أصبحت الانتفاضةُ الشعبيّةُ في تونس تأكيدًا لتحوّلٍ سياسيٍّ كان قد بدأ بالمقاومة في لبنان، وفي فلسطين، وبدحر المشروع الأميركيّ في العراق، وانتهى ذلك إلى واقعٍ يعْكس الموازينَ الجديدةَ في المنطقة العربيّة والشرق أوسطيّة: فالأردن يتحرّك، ومصر تثور، وهناك مساءلةٌ متزايدةٌ للسلطة الفلسطينيّة عن سلوكها المشين مع الكيان الصهيونيّ بعد تسريب قناة الجزيرة بعضَ وثائق المفاوضات الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة. تونس والوطن العربيّ اليوم، غيرُ تونس والوطن العربيّ ما قبل الحدث وإذا ما زال الأمرُ مبكّرًا لقراءةٍ نهائيّةٍ لما حدث في يناير ٢٠١١، فإنّ هناك حقائقَ عدّةً لا يمْكن إخفاؤها مهما كانت التطوّراتُ التي يمكن أن تحصل في المدى المنظور.

الحقيقة الأولى هي أنّ ما يجري الآن في تونس يتناسق مع التحوّلات التي تشْهدها المنطقةُ العربيّةُ من رفضٍ لسياسات أنظمتها، سواءٌ كانت على الصعيد الداخليّ أو على صعيد الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ أو على صعيد مقاومة المشروع الأميركيّ في المنطقة. صحيح أنّ الدافع الأوّل لانتفاضة الشعب التونسيّ هي القضيّة الداخليّة الحياتيّة وضرورةُ تغيير النهج السياسيّ والاقتصاديّ، إلاّ أنّ الاحتقان الذي أدّى إلى تلك الانتفاضة لم يكن ليحصل لولا تراكمُ وتفاعلُ الإحباط القوميّ والإحباط الوطنيّ. وينطبق هذا الأمرُ على ما يجري، عند كتابة هذه السطور، في الأردن ومصر ولبنان.

الحقيقة الثانية هي أنّ إرادةَ الشعوب أقوى من الدبّابات والطائرات وأنواع القمع كافّةً؛ كما أنّها أقوى من جحافل قوى الاحتلال بشتّى أشكاله. القوى المستكبرة تستهتر بالشعوب ولا تكترث لطموحاتها والنخبُ الحاكمة لا تفهم أنّ المعلومة في عصر التواصل والتضامن تصل إلى مختلف شرائح المجتمع، وأنّ المعلومة أساسُ المعرفة، والمعرفة أساسُ القوة. فلا القمعُ، ولا الرقابةُ، ولا المحاولاتُ البائسةُ لغسل الدماغ، تستطيع تقويضَ إرادة الشعب. إنّ الشعب بإحساسه أولاً، وبوعيه ثانيًا، وبمعرفته ثالثًا، يكوّن إرادتَه التي لا يمْكن تجاهلُها. وإذا كانت حركةُ الشعوب بطيئةً وقد تأخذ عقودًا من الزمن في بعض الأحيان، فإنّ الشعوب تُمْهِل ولا تُهْمِل.

الحقيقة الثالثة هي أنّ نجاح الثورة في تونس جاء في معزلٍ عن التشكيلات السياسيّة التقليديّة. فلقد استطاعت الجماهيرُ التونسيّةُ، عبر العلاقات الشبكيّة التي نسجتْها في الفترات الأخيرة، القيامَ بعمليّة التعبئة والحشد والثباتِ على الموقف. وبات واضحًا أنّ الأحزاب التونسيّة (ويمْكن تعميمُ القول على الأحزاب العربيّة) مدعوّةٌ إلى التكيّف مع عصر العلاقات الشبكيّة من أجل قيادة الجماهير في نضالاتها. لقد أوصلتْ وسائلُ التواصل الحديثة وقائعَ ما يجري في العالم إلى داخل المنازل وغرفِ النوم. والعملُ السياسيُّ الجادّ يقتضي حشدَ كلّ الطاقات الممكنة في المعركة السياسيّة والتحرّرية ـ والعلاقاتُ الشبكيّةُ مولجةٌ بالقيام بتلك المهمّة.

الحقيقة الرابعة هو إخفاقُ الدولة القُطْريّة، بعد أكثر من خمسة عقودٍ على وجودها، في تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص لمواطنيها. ناهيك بأنّ هذه الدولة، في العديد من الأقطار العربيّة، لم تستطع تأمينَ حماية الوطن والمواطن: فلا الدولةُ القطْريّة العراقيّة منعت الاحتلالَ، ولا الدولةُ القطْريّة في السودان منعت انفصالَ جنوبها، ولا الدولةُ القطْريّة في لبنان منعت الاعتداءاتِ الصهيونيّة، ولا الدولةُ القطْريّة في مصر منعت الفتنةَ المذهبيّة، ولا الدولةُ القطْريّة في المغرب استطاعت منعَ النزعات الانفصاليّة في أطرافها الصحراويّة، ولا الدولةُ القطْريّة في اليمن أخمدتْ بشكلٍ نهائيٍّ النزعات الانفصاليّة في جنوبه، ولا الدولةُ القطْريّة في الصومال منعت انهيارَها الكامل. هذه محصلّةٌ أوّليّةٌ لإخفاق الدولة القطريّة في تأمين ديمومتها، ناهيك بالتهديدات الماثلة في تفتيتِ ما تبقّى من الدول إلى كياناتٍ صغيرةٍ عرقيّةٍ مذهبيّةٍ طائفيّة قبليّة عشائريّة وما إليه من أشكال التفتيت. أمّا ديمومة الدول الأخرى فتعود إلى «الحماية» أو الوصاية المباشرة لقوى الاستعمار القديم الجديد، بل إنّ هذه الدول نفسها تعيش تحت وطأة التهديد بالتفتيت في حال «تمرّد» النخب الحاكمة على سيطرة دول «الحماية» والوصاية أفلم يئن الأوانُ، إذنْ، لقيام الدولة القوميّة؟

الحقيقة الخامسة هي أنّ «التلميذ النجيب» في تونس لدى المؤسّسات الدوليّة، كمجموعة البنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، قد رسب في الامتحان النهائيّ،

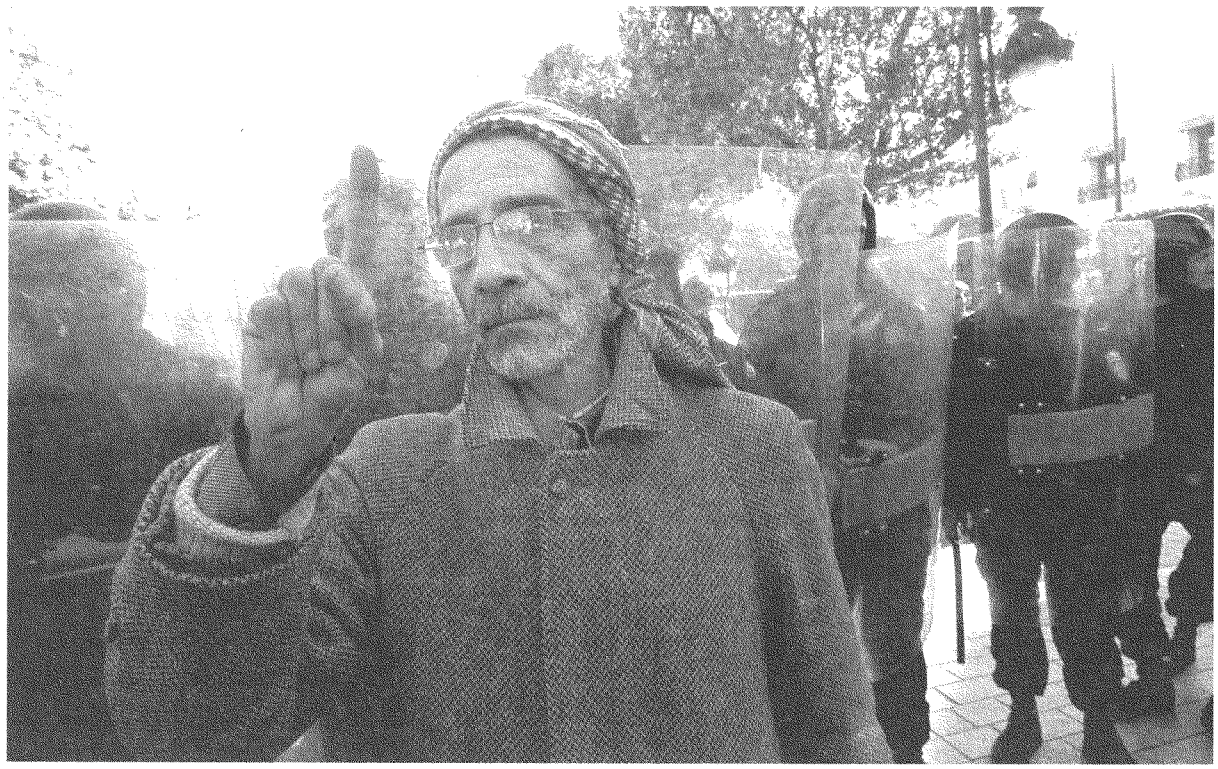

إرارة الشعوب أقوى من أنواع القمع كافّة

وأنّ السياسات التي اتُّبعتْ في هذا البلد بناءً على توصيات تلك المؤسّسات لم تؤتِ ثمارَها من رخاءٍ وازدهارٍ للشعب التونسيّ. بل العكس هو الصحيح: وهو أنّ أزمة تونس الاقتصاديّة والاجتماعيّة هي نتيجةٌ لتلك السياسات المنحرفة التي رعتْها المؤسّساتُ الدوليّةُ ومعها ما يُسمّى «المجتمع الدوليّ.» هذه السياسات المستوردة من الخارج، وبإيعازٍ من الخارج، لم تكن يومًا في صالح الشعوب، وإنّما في صالح النخب الحاكمة العاملة والعميلة لمصالح الخارج.

الحقيقة السادسة هي أنّ الدولة القمعيّة لا تعني أنّ النظام القائم فيها قويّ. فقوّة أيّ نظام مستمدّةٌ من شرعيّته، وشرعيّتُه مبنيّةٌ على التوافق بين كافّة أفراد المجتمع والسلطةِ المنبثقةِ عنه المجتمع **هو** الذي يحدّد هويّتَه وانتماءه الوطنيّ والقوميّ وتوجّهاتِه السياسيّةَ والاقتصاديّةَ والاجتماعيّة. أمّا النخب الحاكمة بواسطة أجهزة الدولة القمعيّة فلا شرعيّة لها، وتسقط دائمًا وإنْ طال الزمن.

الحقيقة السابعة هي أنّ التنمية السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لا يمكن أن تتمّ ضمن حدود الدولة القطْرية، من دون التفاعل مع المجتمعات المجاورة. فكما كان اللبنانيّون يعتقدون قبل الحرب الأهليّة أنّ لبنان واحةٌ في «صحراءَ» سياسيّة من دول الجوار، اعتقدت النخبُ الحاكمةُ في تونس أنّ بإمكانها القيامَ بمسيرةٍ تنمويّةٍ في معزلٍ عن التفاعل مع محيطها العربيّ. إنّ التجارة البيْنيّة بين تونس وأوروبا أكثرُ بأضعافٍ من تجارتها مع الأقطار العربيّة. وبالتالي لا جدوى من التكلّم على تنميةٍ وطنيّةٍ في معزلٍ عن المحيط المباشر بالقطْر، وفي معزلٍ عن المصلحة القوميّة. فالسوق القوميّة تفتح المجالَ للإنتاج القطْريّ، وحريّةُ حركة العمل ورأس المال تمكّن من التوظيف في القطاعات التي تتمتّع بحدٍّ أدنى من التفوّق النسبيّ في كلّ قطر. ولنا، ولغيرنا، كلامٌ كثيرٌ في هذا المجال نستعرضُه في فرصةٍ لاحقة.

الحقيقة الثامنة تأكيدٌ لنظريّتنا عن ترابط النظام الفئويّ والاقتصاد الريعيّ وعدم التنمية والفساد. فللفئويّة أشكالٌ عديدة، منها الطائفيّة، والمذهبيّة، والقبليّة، والعشائريّة، والمناطقيّة، والقطاعيّة، مجتمعةً أو منفردةً في تونس، الفئويّة قطاعيّة (الجيش وقوى الأمن) وعائليّة والثقافة الفئويّة تلغي المساءلة والمحاسبة، وتعتبر أنّ النموّ الداخليّ لعبةٌ صفْريّةٌ حيث ربحُ فئةٍ خسارةٌ للآخرين والفئويّة تستدعي القوى الخارجيّة للاستقواء على الآخرين، ومن ثمّ تنعدم قوى الممانعة وثقافةُ مقاومة الإملاءات الخارجيّة. أضفْ إلى ذلك الطبيعةَ الريْعيّةَ للاقتصاد، حيث النخبُ الحاكمةُ تضع يدَها على مصادر الثروة وتوزّعها وفقًا لمقاييس الولاء والمحسوبيّة، وحيث الفسادُ المتفشّي في كلّ مكانٍ في تونس كما في معظم الأقطار العربيّة فالمعلومات المتداولة تفيد بأنّ أكثر من ٢٥ بالمائة من الناتج الداخليّ التونسيّ في يد العائلة الحاكمة، وأنّ سياسة التسلّط والنهب المنهج أدّت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصاديّة وتردّي الأوضاع الاجتماعيّة. فكانت الانتفاضة من أجل لقمة العيش والكرامة. هذا السيناريو يمكن أن يتكرّر في

الأقطار كافّة؛ فالأردن ومصر والجزائر ولبنان بعض الأمثلة المشابهة لما يحصل في تونس.

الحقيقة التاسعة هي الرهانات الخاطئة للرئيس المخلوع حول صدقيّة تحالفاته مع الغرب ومتانتها فإذا كانت المجابهةُ مع الغرب، وخصوصًا الولايات المتحدة، أمرًا مكلفًا ومحفوفًا بالمخاطر، فإنّ التحالف معها أمرٌ قاتل! إنّ الغرب بشكل عامّ (والولايات المتحدة بشكل خاصّ) لا ينظر إلى الدول النامية إلاّ من منظار مصالحه، ولاعتباراتٍ لا تخلو من التعالي والعنصريّة. لم نرَ في التاريخ القريب أيّةَ محاولةٍ من قبل الولايات المتحدة للتدخّل المباشر من أجل حماية رموز أنظمةٍ خدمتْ مصالحَها بكلّ «صدقيّة» وعلى حساب مصالح شعوبها: فمن شاه إيران إلى فردينان مركوس، ومن أغوستو پينوشيه إلى مانويل نورييغا وانتهاءً بزين العابدين بن علي، نرى الخطّ البيانيّ الواضح، وهو التخلّي عن «أصدقاءَ موثوقين» في وقت «الحشرة.» كما أنّ الوعود الكاذبة بالحمايَة تختفي عند أوّل امتحان جدّيّ.

فها هي «الثورة البرتقاليّة» في أوكرانيا تَخْذلها الولاياتُ المتحدة. وها هي جورجيا تواجه منفردةً الدبَّ الروسيَّ بعد التحريض عليه. وها هي المحاولة الانقلابيّة في كرغستان الموالية للولايات المتحدة تُترك لمصيرها. وها هي الولايات المتحدة تتراجع عن نشر شبكةٍ صاروخيّةٍ في بولونيا بوجه روسيا. وليست الأزمة اللبنانيّة إلاّ خيرُ دليل على ما نقوله، إذ إنّ الولايات المتحدة وفرنسا وكلَّ ما يُسمّى «المجتمع الدوليّ» والأمم المتّحدة دفعتْ فئةً من اللبنانيين إلى اتخاذ مواقفَ مضرّةٍ بمصالح الشعب اللبنانيّ ومصيره، بل دفعتْه إلى شفير الحرب الأهليّة المدمّرة مرّةً أخرى، وتخلّت عن رموز تلك الفئة ورمتْهم كورقة الكلينكس المستعملة عندما وجدتْهم عاجزين عن مواجهة رافضي تلك السياسات. والغباء في هذه النخب الحاكمة هو اعتقادُها بإمكان تسخير علاقاتها الدوليّة للاستقواء على منافسيهم وأخصامهم المحلّيين من دون دفع أيّة فاتورةٍ في المقابل. لكنّ الحقّ هو أنّ «الدعم الغربيّ» مكلف، بل مدمّر وقاتل ، ولا حماية لتلك النخب المخذولة. فالولايات المتحدة لم تستقبل الشاه المخلوع، ولم تستقبل فرنسا والولايات المتحدة بن عليّ المخلوع!

الحقيقة العاشرة هي أنّ النخب الحاكمة، في تونس والوطن العربيّ، وخصوصًا في ما يُسمّى «دول الاعتدال،» تسعى يائسةً إلى إرضاء الرجل الأبيض. بل إنّ بعض النخب المثقّفة تسعى هي نفسها، من خلال «نضالاتها» في المقاهي والثرثرة في الصحف والمحطّات الفضائيّة، إلى كَسب ودّ النخب المثقّفة في الغرب، وتتبنّى قضاياها التي لا تعني الشعوبَ العربيّة؛ فضلاً عن أنّ مرجعيّاتها الثقافيّة غربيّة بامتياز ولا تمتّ لا من قريبٍ أو بعيد إلى قضايا الأمّة وتراثها الفكريّ، ولذلك يأتي خطابُها السياسيّ بعيدًا عن اهتمامات المجتمعات العربيّة. وفي المقابل، لا نرى في الغرب أيَّ اهتمامٍ بالمحافظة على تلك النخب رغم ادّعائه الرغبة في نشر قيمه.

وأخيرًا، يمكن القول إنّ «المفاجأة» التونسيّة لم تكن مفاجئةً لمن يتابع بدقّة، وعن كثب، أوضاعَ الأمّة. أمّا مخابراتُ الدول فهي، كالعادة، لا تحسن قراءة الأمور، ولا تنظر إليها إلاّ من الزاوية الآنيّة والضيّقة التي تصبّ في مصالح النخب المتسلّطة وحلفائها الخارجيين.

❖ ❖ ❖

هذه قراءةٌ أوّليةٌ لما يحصل في تونس. إنّ الدرس التونسيّ قابلٌ للتعميم في الأقطار كافّةً، والأسابيعُ القادمةُ حبلى بـ «المفاجآت» السارّة.

بيروت

زياد حافظ

باحث وخبير اقتصاديّ من لبنان، وأمين عامّ المنتدى القوميّ العربيّ

الشباب في لبنان وانتفاضتا تونس ومصر

□ نرمين الحرّ (تحقيق وتقديم)
المشاركون: عمر ديب، لين هاشم، ربيع صلاح، سارة أبو غزال، طارق قيشاوي، باسم شيت.

في شوارع لبنان، شبابٌ يتنسّم النزاهةَ والعدالةَ وأحلامَ الحريّة من انتفاضتيْ تونس ومصر. فتراه يسأل عن حال الأولى يوميًا خوفًا عليها من التبدّل. كان ذلك قبل أن ينزل، على شكل تحرّكاتٍ عفويّة، أمام السفارة المصريّة صارخًا: «إلحقوها، إلحقوها، المَصَرْوة ولّعوها،» ومخاطبًا مبارك مباشرةً رابطًا التسلّطَ العربيّ بالعدوّ الصهيونيّ: «كلّموه بالعبري، مبيفهمش عربي».

كيف ينظر الشبابُ في لبنان إلى ما جرى ويجري في تونس ومصر؟ هل غيّر قناعاتٍ لديهم؟ وهل في انتفاضة تونس، تحديدًا، ما يتّخذونه عبرةً في لبنان، الذي لا يعاني مشاكلَ أقلّ من حيث الغلاءُ والبطالة؟ وما هي التحدّيات من أجل الانتفاض على النظام اللبنانيّ، المبنيّ على الطائفيّة والاستزلام والظلم الاجتماعيّ؟

ن.ح.

■ ها هي إرادةُ شعبٍ تطيح الطاغية ■

عمر ديب

ثورة تونس بدأتْ بانتفاضةٍ شعبيّةٍ في الأقاليم البعيدة، ثم امتدّت رويدًا رويدًا بين صفوف المواطنين بفضل تماسك الحركة النقابيّة التي كانت تحمل مطاليبَ تلك الثورة، وبفضل حراكٍ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ وحزبيٍّ أصرّ على مواصلة النضال والمراكمة على النجاحات المحقّقة.

قبضاتُ مناضلين تهدم عروشَ الظلم والقهر! حناجرُ آلاف، وآمالُ ملايين، تجعل من حلم إزاحة الديكتاتور حقيقةً فرحةً في نفوس شعب تونس ونفس كلّ مواطن عربي حرّ. ها هو اللهبُ الذي ضرب جسد محمد بوعزيزي يُلهب ثورةً، ويُحْرق جسد بن عليّ ويحوّله رمادًا تناثر في تونس.

ما حصل في تونس هو درس في السياسة لكلّ الشعوب القابعة تحت القهر: أنّ التغيير ممكنٌ رغم الصعوبات، وأنّ صوت الشعب مرتفعٌ رغم الصمت السائد، وأنّ النضال النقابيّ والطلابيّ ليس ترفًا يمارسه بعضُ أزلام السلطة بل واجبٌ نضاليّ يستوجب التضحيات لتحقيق المكاسب.

إنّ لبنان يواجه منذ سنواتٍ طويلةٍ وضعًا اقتصاديًا صعبًا سبّبتْه سياساتُ أهل السلطة المتعاقبة بتشكيلاتها كافّةً؛ وضعًا يستوجب تحرّكاتٍ شعبيّةً مطلبيّةً لا تقلّ عما حصل في تونس. لذلك نسعى إلى تشكيل رأي عامّ ضاغط، وقوةٍ اجتماعيّةٍ محرّكةٍ تعمل في الشارع من أجل حقوقنا الاقتصاديّة: من أجل ربطة الخبز والموادّ الغذائيّة الأخرى وأسعار المحروقات المدعومة، من أجل حقوقنا في التعليم والصحّة والضمان، من أجل وقف الهجرة وحقّنا في العمل في وطننا، ومن أجل حقّ السكن في شقّةٍ يُحرم منها الكثيرُ من اللبنانيين اليوم... إلا في أضغاث أحلامهم.

لا ننكر أنّ واقع لبنان أشدُّ تعقيدًا من الواقع التونسيّ، بحكم التنوّع الطائفيّ وكثرةِ الأطراف الخارجيّة ذات المصالح في لبنان. ويتكامل هذان العاملان فينتجان نظامًا يستدعي تدخّلَ الخارج لتقوية زعيم هذه الطائفة أو تلك في لعبة الموازين. هذا النظام، المركّب والراسخ منذ عقود طويلة بلا تنازلاتٍ تُذكر، يَطيب له ويَسْهل عليه تحويلُ كلّ حراكٍ مطلبيٍّ يتهدّد أحدَ مكوّنات النظام الاقتصاديّة أو السياسيّة إلى ورقةٍ أخرى في بازار الطوائف، فيتمّ حرقُها أو وضعُها على الرفّ في أحسن الظروف. هذا ما حدث مرّات عدّة: مع البرنامج المرحليّ للحركة الوطنيّة، وغير ذلك من تجارب كادت ان تكون مرشّحةً لتحقيق حلم التغيير. وهذا ما نعيه اليوم، وما نخشاه على مستقبل الحركة النضاليّة الشبابيّة في لبنان. وهو ما يجعل نضالَنا مضاعفًا، وأدواتِ تفكيكه بين أيدي الخصم (النظام اللبنانيّ) أشدَّ فتكًا من أدوات القمع التي امتلكها النظامُ التونسيُّ وأمثالُه في الدول العربيّة الأخرى. لكنّ المهمّ هو أنّ تجربة تونس زرعت الأملَ ونشرتْه عبيرًا قد تحمله نسماتُ الربيع إلى أرجاءِ ساحاتٍ نضاليّةٍ أخرى. ونحن سنبني على هذا الأمل، وسننتظم أكثر في تجارب نضاليّة جامعة توحّد طاقاتٍ متنوّعةً تحمل في تجاربها مشروعًا للتغيير السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ العامّ

إنّ صدى صوت المناضلين في تونس يرنّ اليوم في آذان شباب لبنان ونأمل أن يكون شعبُ لبنان وشبابُه على قدر التحدّي، فينتفضوا لكرامتهم ولحقوقهم، ويحقّقوا ولو جزءًا منها. لقد رأينا كيف صار بن عليّ في مزبلة التاريخ، وكيف يتناتش تجّارُ الهيكل وورثةُ الطاغية بقايا النظام برعايةٍ دوليّة؛ لكنّ شباب تونس كانوا وسيكونون على قدر التحدّي، وسيجعلون من كل طاغية هاربًا آخر إلى أحضان من يحميه من غضب الناس.

إنّ نضالنا يجب أن يضع أمام ناظرنا هدفًا. أن نجعل من كلّ طاغيةٍ بنَ عليٍّ آخرَ، ومن كلّ دولةٍ مقهورةٍ تونسًا أخرى.

شكرًا تونس: فقد بعثتِ الآمالَ من جديد، أضأتِ أحلامًا كانت خامدةً، وعلّمتِ الكثيرين كيف تكون الثورةُ الشعبيّة

■ رفيقاتي التونسيّات نزلن إلى الشارع، لكنّ التحدّي مازال أمامهنّ وأمامنا ■

لِين هاشم

منذ سماعي خبرَ الإطاحة بن عليّ، اعتراني فرحٌ عارمٌ لم يساوِهِ إلاّ خوفٌ عارمٌ من خطفِ هذه الثورة كما حدث في الثورات التي أُجهضتْ على أيدي أبنائها وبناتها. فكيف أثق بالإسلاميين أو باليساريين، والذكوريّةُ بكلّ أشكالها تَحْكم إيديولوجيّتهم؟

في رأيي، كناشطةٍ نِسْويّة، أنّ أهمّ ما في ثورة تونس هو أنّها أثبتتْ أنّ الثورات لا تُصنع «أونلاين» [على الشبكة العنكبوتيّة]، ولا في أوقات الفراغ، بل تُصنع بالقهر والنار والحديد والدم. وكان هذا مثالاً ضروريًا لنخرج من نضالاتنا الوهميّةِ، المطليّةِ بماء الذهب والقهوة والتنظيرات

في لبنان، لدينا أكثرُ من ديكتاتور نثور عليه: من الفقر، إلى الفساد، فإلى الذكوريّة، والعمالة، والطائفيّة وأسيادها، والإقطاع، والأمراض الاجتماعيّة، والتسليحِ والعنصريّة، وغيرها. دكتاتوريّاتنا واضحة ومقنّعة، لا يرْصدُها ويحاربُها إلاّ وعيُنا كشباب وشابّات، وتحديدًا كنِسْويّات. وعينا النِسْويُّ يجب أن يترجمَ نضالاً حقيقيًا على الأرض: إضراباتٍ، واعتصاماتٍ، وعصيانًا مدنيًا، حتى نحصل على مطالبنا المحقّةِ في البلد، دستوريًا واجتماعيًا. لكنْ لا تتوجّب علينا صناعةُ الثورة فحسب بل حمايتُها كذلك من أن تؤُول مكتسباتُها إلى سلطةٍ ذكوريّةٍ تبطش بنا أكثر بعد أن تُحرّر «الذكورَ» من الجوع.

لقد شاركت النساءُ عبر التاريخ في كلّ الثورات، وأوهمهنّ الرجالُ أنّهنّ «مساوياتٌ» لهم. لكنْ، فور نجاح الثورة، كنّ يَعُدن إلى المنازل من دون أن تترجَمَ يومًا نضالاتُهنّ. أذكر أربعة أمثلة: ١) رواندا. في الحرب الأهليّة في رواندا، قاتلت النساءُ إلى جانب الرجال (اليساريين)، لكنّ الأمر انتهى بهنّ الى التعرّض للاغتصاب وتحجيم أدوارهن وعودتِهنّ إلى المنازل أخواتٍ وأمّهاتٍ وزوجات. ٢) الأحزاب اليساريّة والعلمانيّة اللبنانيّة (كالشيوعيّ والقومي السوريّ الاجتماعيّ) النساء الحزبيّات شاركن في النضال والمعارك، لكنْ فور توقّف القتال عاد الخطابُ الذكوريُّ ليسيطر على هذه الأحزاب، وليلغي دورَ المرأة ويستعيدَ الحديثَ التقليديّ عنها. ٣) الجنوب اللبناني. نساءُ الجنوب دعمن المقاومة ضدّ العدوّ الصهيونيّ، لكنْ ما لبث دورُهنّ أن اقتصر على الطبخ للمقاتلين والإخبار بمآثرهم وتربية الأطفال على ثقافة الجهاد، ولم تترجَم النضالاتُ النسائيّةُ على شكل مكاسب سياسيّة ـ اقتصاديّة ـ اجتماعيّة. ٤) تونس. مع الاستقلال، عُدّل الدستور، لكنّ المفاهيم الاجتماعيّة بقيتْ، وظلّت المرأةُ مقهورةً ومستضعفة، مهما حاول نظامُ بن عليّ تجميلَ صورة وضعها. وظلّت الحركاتُ الناطقةُ باسمها أسيرةَ النظام، باستثناء المجموعات النسويّة الراديكاليّة اليساريّة المقموعة والعاجزة عن تحقيق أيّ تغيير حقيقيّ. وعلى الرغم من دور عدد كبير من الرائدات التونسيّات النسويّات أمثالَ منوبية الورتاني، وحبيبة المنشاري، وبشيرة بن مراد، وتوحيدة بن الشيخ، وغلاديس عدة، فإنّ أسماءهنّ اليوم طيّ النسيان ولا تكاد تُذكر في الكتب والمصادر الرسميّة.

من أكبر وأقدم الحركات النسويّة في تونس جمعيّةُ النساء الديموقراطيّات، وهي راديكاليّةٌ في موقفها من الإسلاميين، وتدعو إلى علمنة المجتمع التونسيّ. من أبرز ناشطاتها. سهام بن سدرين، وراضية النصراوي، وبشرى بلحاج حميدة، وخديجة الشريف، وسهير بلحسن، وفاطمة قسيلة، وقد تعرّضن للاعتداء والملاحقة على أيدي السلطة، وهنّ معروفات بإصدار بياناتٍ قاسية اللهجة ضدّ النظام السابق. بل كانت هذه الجمعيّة أحدَ أبرز المحرّضين على الثورة التي أطاحت بن عليّ، وصرّحتْ رئيستُها سناء بن عاشور أنّ عليه الرحيلَ فورًا لأنّ الشارع لن يتوقّف، وأنّ وعودَه بالإصلاحات ساقطةٌ وكاذبة.

صديقاتي نزلن إلى الشارع من بداية التظاهرات. منهنّ مَن أُصِبن، ومنهنّ ما زلن يختبئن من ملاحقة الشرطة لأنهنّ مطلوباتٌ من قبل اندلاع الثورة. لكنّ الإعلام دائمًا يهمّش دورَ المرأة في هذا، ويضع الرجلَ في واجهة الثورات. وهذا ما يُشعرهنّ بالغبن. وهؤلاء يخشين وصول حركة النهضة أو غيرها من الأحزاب الإسلاميّة الى الحكم، بما قد يؤدّي إلى إجهاض مكتسبات المرأة وحقوقها.

المجموعات النسويّة اليوم أمام أسئلةٍ وجوديّةٍ وأخلاقيّةٍ جادّة: هل يترجَم نضالُهنّ شراكةً في السياسة والحكم، على أن تكون شراكةً حقيقيّةً فاعلةً لا مجرّدَ ديكورٍ للنظام الذكوريّ الجديد، كما في عهد بن عليّ؟ هل سيَسمح بعضُ النساء لأنفسهنّ مجدّدًا بالتحوّل إلى دمًى بيد نظام «ما بعد الثورة» الذي يدّعي التحرّرَ من الدكتاتوريّة، كما كانت سابقاتُهنّ ممّن تسلّمن وزارةَ «شؤون المرأة»؟

ما أحاول قوله هو أنّ الثورة ليست من أجل الخبز فقط، وليست بإزاحة رأس الفساد فقط، بل أيضًا بالعمل على تغيير جذوره: جذور المجتمع، الذي مهما تغيّرتْ أنظمتُه ظلّ يتعامل مع المرأة على أنّها كائنٌ دونيٌّ وتابعٌ. ولئن قام بورقيبة بتعديلاتٍ دستوريّةٍ في مصلحة المرأة، فإنّ التغيير هذا لم ينعكسْ تغييرًا اجتماعيًا على الفئات المهمّشة من أمثال النساء، والمثليين/ات، وعاملاتِ الجنس وغيرهم/نّ. إذًا، الثورة فعلُ نضالٍ يوميّ، توعويّ ودمويّ، وعلينا كنسويّاتٍ ان نُثبتَ قدرتَنا عليه، وأنّنا جديراتٌ بحمل لقب «ثائرات» كي لا يظلّ المجتمعُ نفسَه، والثورةُ أسيرةَ «كرسيّ رجلٍ واحد.» علينا أن نتوقّف عن نضال الفايسبوك، والخروجُ إلى الضوء.

■ لم يَعْلموا أنّ النصر مستحيل ■

ربيع صلاح

في كتابٍ يؤرّخ الثورةَ الكوبيّة قرأتُ: «... لقد انتصروا لأنّهم لم يعْلموا كم كان ذلك مستحيلاً...» والنصرُ هنا للثورة الكوبيّة، والمقصودُ بـ «لأنّهم» ثوّارٌ من أمثال إيرنستو غيفارا وفيديل كاسترو وكميلوا سيينفويغوس وخوليو أنتونيو ميبا في أوساط الناشطين والسائرين على خطى الثورة الكوبيّة.

قرأتُ الجملةَ عشراتِ المرّات، وردّدتُها في خلجي عشراتِ المرات، ونسيتُ ما قرأتُ من قبلُ ومن بعدُ، ونسيتُ اسمَ الكاتب وعنوانَ الكتاب. لم أستكمل القراءة شردتُ. فكّرتُ في ذلك الشابّ التونسيّ الذي أضرم النارَ في نفسه: هل كان يعْلم، وهل علم مَنْ رفعوه رمزًا، أنّ نصرَهم قادم؟ أكانوا يجْهلون استحالةَ النصر؟

النساء نزلن إلى الشارع منذ بداية التظاهرات

ولكنْ، مَن منّا كان يتوقّع ذلك؟ أتت البشارةُ من تونس أولاً، ولم تنتظرْ مصرُ كثيرًا لتأتي لابسةً زيَّها العربيَّ المعهود. أتت لاحقًا، ولكنها تألّقتْ كما النجومُ عاليًا في السماء. تفتّش عن قبلاتٍ بلون الورود وتونس نمت زهرةً متّجهةً مباشرةً نحو الشمس، لتبرعم.

قبل يومين أو أقلّ، أخبرتنا هالة عن توقها إلى أن يكون شعبُها التونسيُّ ثائرًا «كما الشعبُ في بلادكم...» ولم تكن تعْلم أنّه بعد يومين (أو أقلّ) ستهبُّ في تونس ثورةٌ لم تقبلْ سوى بالتغيير حلاً. لقد كان الشعبُ الثائرُ يعْلم ما يريد، تمامًا كما كان يعْلم ما لا يريد. وفي مصر ليست الحالُ بأقلّ وضوحًا من ذلك.

مرّت لحظاتٌ وأنا مدهوشٌ ممّا أشاهد. ها هي الثورة تصل إلى أصعب الأماكن وأظلمها. ما أشدَّ ما انتظرناكِ! وكما في كلّ مرّة ها نحن نعيش انتصارًا جماعيًا. من أسطول الحريّة يَفضح المحتلّ الإسرائيليَّ وإجراميّته، إلى انتصار المقاومة في العام ٢٠٠٦ وسابقاتها من الانتصارات في جنوب لبنان، فإلى انتفاضةٍ تأتي من القدس بعد سنواتٍ من قيام وهْمٍ اسموْه «سلطةً.»

وكما في كلّ مرّة، أرى كيف نطوِّر وسائلَ المواجهة والتمرّد، بل كيف نمارس أبسطَ أوجه المقاومة: الصمود والثبات على الموقف. والآن أذْكر أنّني، منذ سنواتٍ غير قليلة، قرأتُ في دراسةٍ أعدّها باحثٌ برازيليّ في أربعينيّات القرن الماضي ما يأتي. «إنّ مجتمعات أمريكا [الجنوبيّة] تعْلم ما لا تريد، ولكنها لا تعْلم ما تريد » نحن نتحدّث عن دولٍ نالت «استقلالها» من المستعمر الإسبانيّ والبرتغاليّ في أوائل القرن الماضي، وهي منذ عشر سنوات تقريبًا تعيش حالة نهوضٍ شعبيٍّ لافت، أقامت بموجبه حكوماتٍ ملتزمةً بقضايا شعبها، ومناصرةً لقضايا المظلومين في العالم، ومواجهةً لغطرسة الولايات المتحدة المتمادية في نشر الفساد والاستبداد في أميركا اللاتينيّة.

أجلسُ على طرف السرير، وكياني مشتعلٌ برياح الثورة في تونس ومصر. أكتبُ أفكارًا عن تصوّري لنهوض «شعب بلادي.» أخرجُ باحثًا عن السبيل، عن صدًى للأفكار في الواقع، مقتنعًا بأنّ النصر آتٍ لا محال، ولكنّ دربَ النضال طويل

■ يجْدر بالنسويّات الشابّات اختراقُ فضاءات اليسار وتنويرُها ■

سارة أبو غزال

لا شكّ في أنّ ما حصل في تونس وامتدّ إلى مصر يؤكّد قناعاتٍ أساسيّةً لي، وللعديد من المهتمّين بالشؤون السياسيّة في المنطقة، أهمُّها: أنّ التغيير المنتظر قادمٌ دائمًا في وقته، ودائمًا في محلّه، لا يمْكن تأجيلُه، ولا يمْكن استعجالُه

هناك مهمّةٌ أساسيّةٌ نراها في **صوت النسوة** بعد ثورة تونس وخلال ثورة مصر، وهي ضرورةُ العمل على إنتاج معرفةٍ نِسْويّةٍ معبِّرةٍ عن النساء العاملات والأجنبيّات والمثليّات واللاجئات، ومرتبطةٍ ارتباطًا عضويًا بالمطالب الشعبيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة في مجتمعنا اللبنانيّ، بحيث تكون مطالبُنا ومعرفتُنا مندمجةً بالمطالب الشعبية ومتميّزةً (مرئيّةً) منها في آنٍ معًا. ونريد لهذه المعرفة أن تمْلك القدرةَ على اختراق جدار الطائفيّة الذي عادةً ما تُسجن النساءُ خلفه، فتصادَرُ حقوقُهنّ وآراؤهنّ.

لدى الكاتبات الشابّات في **صوت النسوة** إيمانٌ بالشعوب العربيّة، وتحديدًا فئة النساء العربيّات. لكنّه إيمانٌ لا يخلو من النقد البنّاء. نجد في العديد من المقالات إحساسًا جذريًا بالمشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي نواجهها في لبنان والعالم العربيّ. كما أنّ هناك مفهومًا واضحًا للحرب الذكوريّة الرمزيّة التي تستهدف فئةَ النساء في لبنان وفي أيّ مكانٍ من الوطن العربيّ: حرب تصرّ على تهميش النساء واستعمالهنّ بما يَخْدم الأجندة الليبراليّة التي تصرّ على تحويل كلّ شيءٍ إلى سلعة، وتحويلِ النساء على وجه الخصوص إلى سلعةٍ جماليّة.

يومَ الاستقلال اللبنانيّ، خصّصنا عددًا في **صوت النسوة** لمواكبة هذا النهار. كنّا واضحاتٍ في طرح مشكلةٍ أساسيّةٍ في رؤيتنا لمفهوم «الوطن»: إنّه واقعٌ اقتصاديّ سياسيّ اجتماعيّ يعكس حسنَ نوعيّة الحياة المعِيشةِ في ربوعه أو فقرَها. فالإحساسُ بالوطنيّة يكون عبر الحرص على نوعيّة الحياة فيه، لا من خلال خلق انتماءٍ عاطفيٍّ واهٍ، عنصريٍّ ومُذهبيٍّ في الجوهر.

من الصعب، بعد التغييرات التي تقع في تونس ومصر، أن يتجاهل الشبابُ والشابّات في لبنان قدرتهم على التغيير وعلى الثورة ضدّ أيّ شكلٍ من القمع والتمييز والآن، أكثرَ من أيّ وقتٍ مضى، يَجْدر بالنسويّات الشابّات أن يخرقن فضاءاتِ اليسار، وأن ينوّرنَها، وأن يجعلنها فضاءاتٍ ترحّب بالنساء وتدفعهنّ إلى مواقع القيادة فيها. كما يجدر بالشباب والشابّات في اليسار، أكانوا مستقلّين أمْ في تنظيماته الكهلة، أن يقوموا بنقدٍ واضح للهيكليّات والخطابات التي تُفرض عليهم، وأنْ يحرصوا على اتّخاذ الصفوف الأماميّة مواقعَ لهم، وعلى أن يُنتجوا خطابًا يعبّر عن حاضرهم لا عن ماضي آبائهم.

هناك ما يدعونا إلى التفاؤل عند النظر الى المستقبل. ففي تونس ومصر ما يَصْلح لأن يكون وحيًا تتجاوب معه بقيّةُ البلدان العربيّة، كما يَصْلح لأن نتجاوب معه في واقعنا الشخصيّ نفسِه. علينا أن نستعمل كلَّ الوسائل المتاحة لنشارك في التغيير، وسنسخّر كاملَ مواردنا لذلك!

الواقع أنّ شعوب المنطقة تقوم وحدها بالتخلّص من الديكتاتوريّة، من دون تدخّلٍ خارجيّ، ومن دون استخدام مَنْ تلطّخَتْ أيديهم بالدماء والترهيب والظلام. وهذا يعني أنّ القضاء على الأبويّة والذكوريّة أصبح أمرًا شديدَ الاحتمال، إنْ لم يكن حتميًا. فالقمع، بجميع أشكاله وجماعاته، أمرٌ موقّت، وتونس ومصر خيرُ دليلٍ على ذلك. وهناك واقع يقول إنّه حين تؤْمن الشعوبُ بنفسها يصبح أيُّ أمرٍ قابلاً للتحقيق.

■ «يوم الغضب» اللبنانيّ وأيّامُ الغضب في تونس ومصر ■

طارق قيشاوي

من الخطإ تصويرُ ما يحدث في تونس أو مصر على أنّه ثورةٌ شعبيّةٌ لإسقاط الحاكم الطاغية ونظامه الدكتاتوريّ فحسب. فالشعب الغاضب قالها وبصوت عال: لا للفقر، لا للفساد، لا للبطالة، لا للمحسوبيّات، لا لتوزيعٍ فاجرٍ للثروات، لا للتهميش، لا للتغييب، ولا ولا ولا...

إذًا، فالثورة المشتعلة هي ثورةُ عمّالٍ وطلّابٍ وفقراءَ ومهمّشين، ضدّ طبقةٍ استأثرتْ بالسلطة والقوت والعمل والثروات. ومن هنا يجدر بنا تصنيفُ ما يجري في تونس ومصر على أنه صراعٌ طبقيٌّ لا بدّ له أن يمتدّ إلى كلّ أرجاء الوطن العربيّ.

ما الذي يَمْنع وصولَ الشرارة إلى لبنان؟ لبنان، على الرغم من غياب الحاكمِ الواحد، يتنافس مع تونس ومصر من ناحية الاستغلال الذي يمارسه دكتاتوريّو الطوائف والمذاهب. ولا تتردّد الطبقةُ الحاكمةُ في استعمال الطبقة الكادحة وقودًا تُشعل به حروبًا أهليّة، لاسيّما حين يستشعر هذا الزعيمُ أو ذاك أنّ الجماهير تستقلّ عنه وتتنظم بشكلٍ او بآخر لإسقاط النظام الطائفيّ أو لتغييرٍ اجتماعيٍّ يكْفل لها وضعًا اقتصاديًا أفضل.

إذا راجَعنا الحروبَ الأهليّة وتواقيتها أمكننا أن نرى أنّ إشعالها ابتدأ في كلّ مرةٍ حاولت الطبقةُ العاملةُ تنظيمَ نفسها لثورةٍ ضدّ الطبقة الغنيّة والمستغِلّة: من ثورة ٥٨ والمدّ القوميّ العربيّ، إلى السبعينيّات مع ذروة المدّ اليساريّ وحركات الطلاّب، فإلى غليان المخيّمات الفلسطينيّة مع ثورة الصيّادين، وإضراب عمّال معمل غندور، فإلى اعتصامات العام ٢٠٠٨. لكنّ هذه التحرّكات أُجهضتْ، بل فُرّغتْ طاقاتُها بحروبٍ أهليّةٍ ونزاعاتٍ هلك فيها أهلُها

حاليًا، مع تأجّج الثورات الشعبيّة في العالم العربيّ، وفي الوقت الذي يختنق اللبنانيون/ات جوعًا، ويكويهم/نّ غلاءُ الاسعار، وتطاردهم/نّ البطالةُ، وينهشهم/نّ الفساد، من المعيب أن نقارن يوم الغضب اللبنانيّ [المقصود يوم غضب أنصار سعد الحريري على فوز نجيب ميقاتي برئاسة الحكومة اللبنانيّة] بأيّام الغضب التونسيّة أو المصريّة. فما حصل في مصر وتونس انتفاضةٌ شعبيّةٌ، في حين كان يومُ الغضب في بعض مناطق لبنان تحريضًا على فتنةٍ مذهبيّةٍ تنسى الظلمَ الذي يعيشه الشعبُ اللبنانيّ والحقّ أنّه حان الوقتُ للتحرّك من أجل محو الصبغة الطائفيّة عن الصراع الطبقيّ في لبنان، ومواجهةِ دكتاتوريّي الطوائف

■ تونس نفضت الغبارَ عن قدرة الشعوب ■

باسم شيت

ما أثبتتْه الثورةُ التونسيّة حتى الآن لا يقتصر على أنّ الشعب التونسيّ نجح في طرد الديكتاتور بن عليّ، بل هي تدْحض أيضًا الحججَ الواهيةَ التي لم يكفّ مثقفو اليمين والأنظمة العربيّة عن ترويجها: أنّ زمنَ الثورات ولّى، وأنّ الشعوبَ العربيّةَ غيرُ جاهزة وغيرُ قادرة على التغيير. بل أثبتت الثورةُ التونسيّة أنّ الشعوب قادرة على أن تغيّر واقعَها من دون «إرشاد» و«تثقيف» يقوم بهما انتهازيون يريدون اختزالَ إرادة الشعوب بنزواتهم من أجل السيطرة عليها.

ولم يقتصرْ تأثيرُ الثورة التونسيّة على خريطة تونس السياسيّة، بل أشعلتْ فتيلاً يتنامى في وعي الجماهير العربيّة التي لطالما ظنّت أنّ التغيير بعيد الثورة في تونس، والتحرّكاتُ الجماهيريّةُ التي تحتلّ مصر اليوم، تدلّ على أنّ ما سمّاه كثيرون من

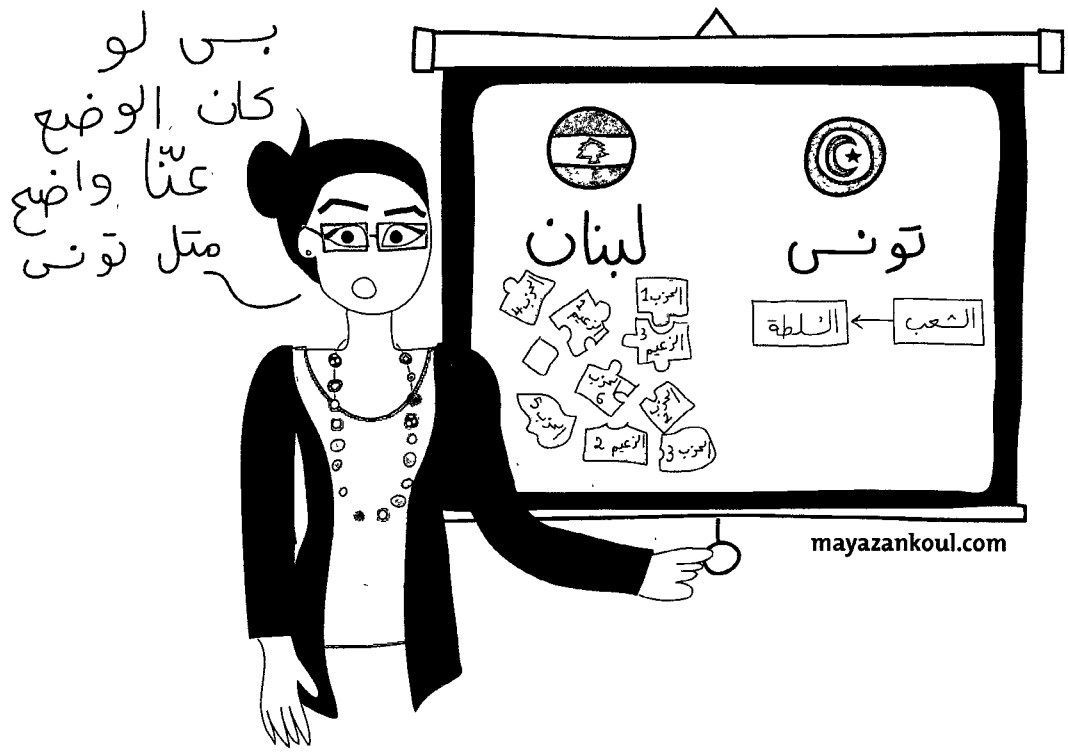

رسم لمايا زنكول خاصّ بـ الآداب.

أركان الثقافة السائدة «يوتوبيا» مستحيلةً يصبح اليومَ واقعًا، ونرى كيف ترتجف الأنظمةُ العربيّةُ خشية امتداد التحرّكات الاجتماعيّة إلى دولها.

لقد لوّح العديدُ وجاهر بأنّ الاستغلال الاقتصاديّ والاستغلال الاجتماعيّ ليسا محفِّزيْن يدفعان بالجماهير نحو الانخراط في حركةٍ من أجل تغييرٍ فعليّ. ولكننا رأينا كيف أنّ الثورة في تونس انطلقتْ من منطق الصراع الطبقيّ، أي المطالب الاقتصاديّة المباشرة: فبدأتْ ثورةَ رغيفٍ، ومن أجل الشغل، ورفضًا لارتفاع الاسعار، لكنها سرعان ما دمجتْ بين المطالب الاقتصاديّة والسياسيّة، فانتشرت المطالبة بالحريّة وبإنهاء الديكتاتوريّة. ومن هنا، فإنّ الشارع نفسه هو الذي أنتج هذا الربطَ المباشرَ بين المطالب الاقتصاديّة والسياسيّة. وقد ظهر إلى السطح، وبشكل صارخ، الصراعُ الطبقيّ الحيّ جدًا في الشارع العربيّ، ولكنِ المغطّى بغبار الفكر الطائفيّ والانهزاميّ والترويعيّ الذي تنتجه تلك الأنظمةُ التي تريد المحافظة على سلطتها.

إنّ نفض هذا الغبار يتطلّب وقفةً شجاعةً من الشعب، لأنه هو وحده القادر على التغيير. فما أثبتتْه تونس هو أنّ المستقبل لا يُبنى بالتمنّي، بل بالتحدّي المباشر للنظام. لقد أعطتنا الثورةُ الجرأةَ على تحدّي الواقع من دون الغرق في براثن البروپاغندا المسيطرة، لأنّ تاريخًا آخر قد بدأ بالتمظهر، وهو يُبنى اليوم في تونس.

بيروت

نرمين الحرّ
طالبة ماجيستير في الأدب العربيّ من الجامعة الأميركيّة في بيروت

عمر ديب
أمين عامّ اتحاد الشباب الديمقراطيّ اللبنانيّ

لين هاشم
ناشطة في نِسْويّة.

ربيع صلاح
ناشط فلسطينيّ والمدير التنفيذيّ لجمعيّة «أجيال.»

سارة أبو غزال
رئيسة تحرير **صوت النسوة**

طارق قيشاوي
طالب جامعيّ وناشط فلسطينيّ.

باسم شيت
عضو مؤسِّس في «التجمّع اليساريّ من أجل التغيير» و«المنتدى الاشتراكيّ »

الانتفاضات العربيّة وغياب مقوّمات الثورة

□ عبد الحقّ لَبْيض

تَضغط ديناميكيّةُ الأحداث، والتباسُ أفقها في الحراك الشعبيّ الضخم الذي تَشْهده تونس ومصرُ هذه الأيّام، على المحلِّل، وتجعله يواجه صعوبةً في استجماع التفاصيل، ونقصًا في تحقيق عناصر المقاربة الموضوعيّة.

فنحن عشنا مع تجربة تونس، ونعيش هذه الأيّام مع تجربة مصر، حركيّةً متسارعةَ الإيقاع لم نمتلكْ بعدُ الأدواتِ والآليّاتِ الدقيقة للبحث في معطياتها واستنتاج الأحكام والتقييمات من تفاعلاتها. وأيّةُ محاولةٍ لهذا الاستنتاج لن تكون سوى مجرّد انطباعاتٍ أوليّةٍ أو عاطفيّةٍ قد تجرفها سيولُ الأحداث الجارية، خصوصًا أنّ أحدًا لا يستطيع التنبّؤ بما ستؤول إليه الأمورُ في البلدين.

أنطلق هنا من مناقشة كلمة «الثورة» التي أُسهبُ في استعمالها لتوصيف الحراك الاجتماعيّ في كلا البلدين. وأتساءل: هل يشكّل ثورةً حقيقيّةً تَحْمل سمات الثورات التي شهدها التاريخُ الإنسانيُّ المعاصر؟ أمْ أنّه مجرّدُ انتفاضةٍ شعبيّةٍ تلقائيّةٍ في وجه الظلم، اتّخذ المجالَ العامَّ وسيلةً للتعبير عن أفقٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ راديكاليٍّ من دون الالتفات إلى حيثيّات السلوك الثوريّ التغييريّ؟

إنّ المتأمّل لبواعث الانتفاضة الشعبيّة في تونس ومصر يلاحظ أنّها محكومةٌ بصدقيّةٍ وعفويّةِ الشباب القائمين عليها، والمغذّين بديناميّتهم لتفاصيلها اليوميّة ويصرّ هؤلاء على أنّ حركتهم الاحتجاجيّة بلا لونٍ سياسيّ ولا طعم إيديولوجيّ ـ وهي ظاهرةٌ جديدةٌ في مجتمعاتنا العربيّة التي اقتصر دورُها على مباركة الثورات العسكريّة في خمسينيّات القرن الفائت وستينيّاته. لكنّ الشعب اليوم هو الذي يضغط على زناد التغيير. وهذا الوضع، بقدر ما أعطى مطالبَ الشعب زخمًا هائلاً، قد جعل الحركةَ الشعبيّة من دون رؤيةٍ سياسيّةٍ بديلةٍ قادرةٍ على تقديم برنامجٍ واضحٍ يشكّل أفقًا للتغيير وملاذًا لتصريف الطموحات التي يحملها شبابُ تونس ومصر

ومن نتائج غياب هذه الرؤية السياسيّة والبرنامج البديل للسلطة القائمة انحسار المطالب الشعبيّة وعودتُها إلى مربّع النظام القائم الذي يُنتظر منه أن يكون قوةً اقتراحيّةً لتدبير المرحلة الانتقاليّة. ومن شأن هذا المسار أن يلتوي على المطالب الشرعيّة لانتفاضة الشعب ويعرقل مسيرةَ التغيير الديمقراطيّ، أو بالأحرى يزيّفها من خلال الترويج لتغييراتٍ هامشيّة. مثل الدفع إلى إطلاق بعض الحريّات (كحريّة التعبير والتجمّع وتأسيس الأحزاب والجمعيّات) من دون ضماناتٍ يؤسَّس لها التوقيعُ على عقدٍ اجتماعيٍّ جديد.

وإذا تأمّلنا واقعَ التغيير السياسيّ في تونس بعد الانتفاضة، فسنَخْلص إلى أنّنا لم نكن أمام تأسيس عقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ يؤشّر عليه سقوطُ نظامٍ بكامله وإقامةُ نظام جديد يمهّد لانتقالٍ ديمقراطيٍّ حقيقيّ، وإنّما كنّا أمام إسقاطِ **رموز نظام**، في حين استمرّ هذا الأخيرُ في الوجود، بل كان هو المؤثِّثَ لمرحلةٍ ما بعد زين العابدين بن عليّ. والمستحضِرُ لحجم التضحيات التي قدّمها الشعبُ التونسيُّ، ليس في زمن الانتفاضة وحدها بل على مدار ٢٣ سنةً من الحكم البوليسيّ، يقتنع بأنّ النتيجة لم تكن بحجم الحلم الذي راود أولئك الشباب الذين تحدّوْا آليّات القمع وواجهوا كلَّ التحدّيات من أجل التغيير. لستُ هنا، بالطبع، بصدد تبخيس التضحيات التي قدّمها هذا الشعبُ، ولا استصغار ما أقدم عليه من تحوّل، لكنّ مسارَ الصراع بين قوى الشعب والنظام لم يصلْ إلى مداه ليحقّق المنشودَ منه. والسبب ليس الشعب بالتأكيد، وإنما غياب القيادة الموجِّهة لحركيّة الشعب، والمؤهّلة لاحتضان هواجسه، والتساوق مع المرحلة.

وفي مصر تتكرّر الصورةُ، وربّما بالسيناريوهات ذاتها: حراك شعبيّ بعنفوان يَستبق كلّ الخطابات والأفكار والاستعدادات عند النخب والأحزاب السياسيّة. وهذا ـ بالتالي ـ يؤزّم وضعَ الأحزاب «المعارضة» التي وجدتْ نفسَها غيرَ قادرة على تدبير المرحلة بالكشف عن برامجها السياسيّة وقدراتها الاقتراحيّة، فظلّت متواريةً خلف شعارات الشباب الراديكاليّة تردّدها دونما قدرةٍ على تمثّلها في شكل برنامج أو رؤية سياسيّة. ولنتأمّل الآن التخبّط الذي تعيشه أطرافُ المعارضة المصريّة اليوم في تدبير اللحظة، على ما يتجلّى في البيانات المتعارضة والمتناقضة والتصريحات المتدافعة من دون رويّة ولا تبصّر.

إذن، نحن أمام علوّ سقف مطالب الجماهير من جهة، وأمام غياب قيادة قادرة على ترجمة ملفوظات الشارع إلى رؤيةٍ ثوريّةٍ تحدّد معالمَ عقدٍ اجتماعيٍّ جديد وتعلن عن استعدادها لتسيير المرحلة القادمة ضمن مشتركاتٍ تتفق عليها كلُّ مكوّنات الفعل الثوريّ ـ من شبابٍ وتنظيماتٍ وفعّاليّات مجتمع مدنيّ. وهذا الغياب يُفْرغ الحركاتِ المجتمعيّةَ من مضمونها الثوريّ

سقطتْ رموز النظام، لكنّ النظام استمرّ في الوجود

ويحصرها ضمن أدبيّات الانتفاضة الشعبيّة التي تبدأ تعبيرًا احتجاجيًا عن أوضاع ما لتنتهي بتسجيل مواقفَ احتجاجيّةٍ تحتاج إلى دورةٍ زمنيّةٍ أخرى لاستعادة بريقها.

❖❖❖

إنّ سقوط فكرة الثورة، الجذريّة العميقة ذات البرنامج الإستراتيجيّ والتكتيكيّ، عن الحراك الاحتجاجيّ في كلٍّ من تونس ومصر يجعلنا نستفيق على وضعِ غايةٍ من التراجيديا

- وضع تحْكمه أجهزةُ نظامٍ قمعيٍّ تسلّطيٍّ عميلٍ لقوًى أجنبيّة وخادمٍ لأجندةٍ خارجيّة؛
- وتَستكمل تأثيثَه أحزابٌ سياسيّةٌ «معارضةٌ» متهالكةٌ أغرت الشارعَ بفقاعات خطاباتها المتخشّبة على مدار عقود، حتى إذا ما عرّتها الوقائعُ الجديدةُ لم تستطعْ أن تستر عوراتِها وهي تهرول على ركح نضاليّ لم تتحسّسْ كيف تشكّلَ ولا من أين استحضر الشبابُ موادَّ تأسيسه؛
- ويحْدث على خلفيّة قاع اجتماعيّ كثيرًا ما وسمْناه بالسلبيّة والانعزال والاستسلام والتدجين، لكنّه يستنهض الهممَ ويدفع بالحراك الاجتماعيّ إلى أقصى مداه.

❖❖❖

هل لهذه العوامل المعطّلة لإنجاز الثورة نحو التغيير الديمقراطيّ الحقيقيّ في تونس ومصر تأثيرٌ على مسار الحراك الاجتماعيّ في بعض الدول العربيّة؟

الإجابة، طبعًا، هي بالإثبات. فإذا فكّرت الشعوبُ العربيّةُ مليًا في أنّ تضحياتها بالأرواح والممتلكات لن تفضي إلاّ إلى نزع رأس النظام والحفاظ على مضمونه، فإنها قد تتراجع عن الثورة. وأركّز هنا على تجربة مصر لِما لها من ثقل في العالم العربيّ. إنّ نجاح تحقيق ثورة عميقة في مصر سيكون فاتحةَ التغيير الديمقراطيّ في العديد من الدول العربيّة. بل ليس سرًا أنّ شعوبًا كثيرةً تنتظر ما ستؤول إليه انتفاضةُ مصر لتسْطع معها شمسُ التغيير على العالم العربيّ. لهذا تتردّد الإدارةُ الأميركيّة، اليوم، في دعم انتفاضة مصر لأنّها مدركة معنى أن يوقّع المصريّون تعاقدًا اجتماعيًا جديدًا. وإلاّ، فلماذا لم يصف أوباما المنتفضين المصريين بالشجاعة، كما وصف أشقّاءهم في تونس؟ ولماذا كانت تتتالى رسائلُ الدعم والتأييد لـ «الرئيس» المصريّ حسني مبارك من الحكّام العرب قبل هروبه، وتُحْجم عن زين العابدين بن عليّ بدعوى «عدم التدخّل في الشان العام التونسيّ»؟

لهذا السبب لا بدّ للشعوب العربيّة من دعم انتفاضة شباب مصر من خلال النزول إلى الشارع، وتكوين خلفيّةٍ نضاليّةٍ لهم (في الشارع وعلى مستوى الفكر). وما نستغربه في هذا السياق ارتفاعُ أصواتٍ تحذّر من ركوب البعض موجةَ الانتفاضات؛ فالحال أنّ الدعوة يجب أن تكون **لركب** الجميعُ - أحزابًا وفعّاليّاتٍ حقوقيّةً ومدنيّةً - هذه الموجةَ ليقدّمَ لها زخمًا جديدًا ينتقل بها إلى مصاف الثورات التي تَقْطع مع القائم وتفتح الأفق نحو المتغيّر والجديد ولنا في تجربة الثورة الإيرانيّة خيرُ مثال فقد بدأتْ هذه الثورة انتفاضةً شعبيّةً، ثم استطاعت كاريزميّةُ الخميني واستعدادُه القبْليّ لطرح رؤيته الثوريّة أن تحوّلها

إلى ثورةٍ عارمةٍ أسّستْ لتعاقدٍ اجتماعيٍّ جديد قَطَعَ مع مرحلة الشاه شكلاً ومضمونًا. وهذا، في رأيي، ما تحتاج إليه انتفاضتا تونس ومصر.

❖❖❖

بالرغم من كلّ الملاحظات التي سجّلناها عن واقع انتفاضتيْ تونس ومصر، فإنّ الأساس الذي لا يمْكن الاختلافُ عليه هو أنّ ما بعد الانتفاضتين لن يكون كما قبلهما. ذلك أنّهما قدّمتا دروسًا تاريخيّةً مفرقيّة لا يمكن القفزُ عليها في مستقبل الأحداث في المنطقة العربيّة. ومن هذه الدروس نذكر ما يأتي:

١ ـ تكسير حاجز الخوف لدى الشعوب العربيّة. وقد أدّعي جازمًا أنّ الشعوب العربيّة، من الماء إلى الماء، قد شرعتْ في التحرّر من الخوف التي لبسها فتراتٍ طويلةً من أنظمتها القمعيّة. إذ كشفتْ لها الثورتان التونسيّة والمصريّة، بلا شكّ، أنّ سوط القمع ليس طويلاً كما اعتقدتْ، وأنّ صورة النظام الذي لا يُقهر قد انهارت من خلال التجربة العينيّة. وهذا مُعطًى جدٌّ متطوّرٍ على مستوى التشكيل النفسيّ والوجدانيّ للمواطن العربيّ المقهور لعقود من الزمان.

٢ ـ ترسيخ صورة نظام المافيا، القائم على التسلّح بأجهزة الشرطة السرّيّة والبلطجيّة التي يقدّمها لظروف الأزمة ذراعًا حاميةً للسلطة، وباثًّا للرعب في أوصال المجتمع، وطارحًا لمعادلةٍ سفيهةٍ وحقيرة: إمّا الديكتاتوريّة، وإمّا الفوضى والعنف والخراب.

٣ ـ تجاوز الشعب للتنظيمات السياسيّة والنقابيّة والثقافيّة التي تسمّي نفسها «معارضة،» وإظهارها في صورة الصنم الفاقد للروح لكنه المتمسّك باحتلال مساحةٍ في المشاهدة العينيّة لا غير.

٤ ـ التحالف الشيطانيّ بين الأنظمة العربيّة والقوى الإمبرياليّة لخدمة أجنداتٍ خارجيّةٍ لا علاقة لها بتطلّعات الشعوب. ومواقفُ الإدارة الأميركيّة من النظام المصريّ بعد كلّ المجازر التي شهدتْها شوارعُ تونس ومصر دليلٌ على ذلك .

٥ ـ وجود قوة شعبيّة معارضة كامنة تحتاج إلى التأطير والفعل ضمن سياق تأهيل المجتمع للمشاركة السياسيّة في تدبير الشأن العامّ.

❖❖❖

وأخيرًا، فإنّ مستقبل التغيير الديمقراطيّ في الوطن العربيّ اليوم على مفترق الطرق. فالانتفاضتان رسمتا طريقَ التغيير الديمقراطيّ الشعبيّ، لكنْ بقي أن نتحاور في أشكال تصريف متطلّبات الانتفاضات الشعبيّة في أجنداتٍ وبرامجَ سياسيّةٍ واضحةِ المعالم والأبعاد وقريبةٍ من نبض الشارع. وهذه مهمّة القوى الحيّة في الشارع العربيّ.

الدار البيضاء

عبد الحق لبيض

أستاذ جامعيّ ومراسل الآداب في المغرب.

حوار مع محمود معروف: التغيير على إيقاعات الثورة

□ أجراه: عبد الحقّ لبيض

*** هل يمكن اعتبارُ الثورة التونسيّة فاتحة طريق جديد لدور الشارع العربيّ في تقرير مصيره؟**

ـ قد يكون من الخطإ القاتل نزعُ الثورة التونسيّة، بداياتٍ أو مسارًا أو ما هي عليه اليوم، من السياق العامّ لمسيرة الشعوب العربيّة ونضالِها من أجل لقمة العيش والحريّة والكرامة، وإنْ كان لا بدّ من الأخذ في الاعتبار التطوّراتِ الاجتماعيّةَ والسياسيّةَ والتكنولوجيّة (خصوصًا في ميدان وسائل الاتصال) في انتهاج هذه الشعوب أشكالاً جديدة لتحقيق أهدافها.

لذلك قد تكون روحُ الاحتجاج أو الثورة قد خفتتْ في مرحلة ما قبل الثورة التونسيّة، لكنها لم تمتْ، بل هي أثبتتْ بهذه الثورة أنّها كانت حاضرة، وأنّها لم تحتجْ من أجل استعادتها قويّةً سوى إلى شرارةٍ تصل إلى هذا الهشيم الذي كان يغطّيها ويكتم أنفاسها.

هل يمكن اعتبارُ الاحتجاج الانتحاريّ ظاهرةً جديدةً يستعيض بها الإنسانُ العربيّ من غياب الدور الفاعل للأحزاب السياسيّة والقيادات النقابيّة؟

ـ من الصعب استنساخُ التاريخ وظاهرة التونسيّ محمد البوعزيزي، أو ما أُطلق عليه «الظاهرة البوعزيزيّة،» سنراها في شوارع مختلفة من الشوارع العربيّة، إلاّ أنّه لن يكون لها التأثيرُ نفسه.

لكنْ، في المقابل، يمكننا القول إنّ الثورة التونسيّة هي الشكلُ الجديد للاحتجاج وللتعويض من وهن الأشكال التقليديّة في العمل السياسيّ العربيّ، وتحديدًا الأحزاب والنقابات العربيّة: فهذه إمّا تئنّ تحت وطأة القمع منذ سبعينيّات القرن الماضي، وإمّا ارتضتْ ما منحتْها إيّاه السلطاتُ في لحظةِ ضعفٍ أو لحاجتها إلى الأحزاب في المشهد السياسيّ، فاستكانت وقبلتْ ان تجيِّر دورَها لا لمصلحةِ مَنْ قالت إنّها تمثّله بل لمصلحة السلطات التي منحتْها حيِّزًا في المشهد.

*** هل برهنتْ ثورةُ تونس على سقوط فكرة «الإصلاح التدريجيّ» التي تروِّجها التنظيماتُ السياسيّةُ المعارضة؟ هل الثورة هي الحلّ الوحيد لاقتلاع الخراب في العالم العربيّ؟**

ـ المسائل نسبيّة لا مطلقة؛ فحتى الآن لمْ تنجز الثورةُ التونسيّةُ سوى القليل ممّا اندلعتْ من اجله، أكان ذلك من جهة الأهداف التي حدّدها المواطنون في انتفاضتهم من خلال الشعارات التي رفعوها، أو تلك التي بلورتها الأحزابُ والقوى السياسيّة خلال الانتفاضة أو بعد فرار بن عليّ. وبالتالي لا نعرف إلى أين ستصل الاحتجاجاتُ التونسيّة: ألتغييرٍ جذريٍّ في النظام السياسيّ، أمْ لإصلاحاتٍ متوافقٍ عليها؟ أمّا الانتفاضة المصريّة فلا زالت صامدةً في الذهاب إلى الحدّ الأقصى من أهدافها.

*** شكّلت المواقعُ الإلكترونيّة فضاءً لاحتضان الثورة التونسيّة، فهل سيعرف العالمُ العربيّ فضاءَ احتجاجٍ ومركزَ قيادةٍ للتغيير جديديْن؟ هل هناك اليوم تجاوزٌ لأنماط الثورات المعهودة؟ هل للشباب تصوّرٌ جديدٌ للتعبير السياسيّ، بعيدًا عن معاجم الخطابات السياسيّة القائمة؟**

ـ من الأكيد أنّ الجماهير قادرة على استخدام التقدّم التكنولوجيّ الذي عرفته البشريّة. فإذا كانت الثورةُ المصريّة عام ١٩٥٢ نجحتْ في استخدام الإذاعة إلى الحدّ الأقصى، ونجحت الثورةُ الإيرانيّة عام ١٩٧٨ في استغلال الكاسيت، فإنّ الثورة التونسيّة، وبعدها الانتفاضة المصريّة، نجحتا بامتيازٍ في استغلال الإنترنيت.

ولنلاحظ أنّ التكنولوجيا تسهم في صياغة أسلوب الثورة. فالثورة التونسيّة، والانتفاضة المصريّة فيما بعد، ألغتا دورَ الزعيم أو الحزب المركزيّ في القيادة، وفسحتا المجال لأيّ ناشطٍ أن يلعب دورًا قياديًا في لحظةٍ ما ومكانٍ ما. على أنّ ذلك لا يعني انتفاءَ دور الشخص (الأشخاص) أو الحزب (الأحزاب) في المحطّات القادمة، من حيث تأطيرُ الأفكار والشعارات وبلورتُها وإعطاؤها شكلَها النهائيّ لتلك المرحلة.

*** انطلقت الانتفاضة التونسيّة بطريقةٍ تلقائيّة، منطلقُها مطلبُ رفع الظلم عن الشهيد محمد البوعزيزي. ثم تطوّرتْ إلى انتفاضةٍ عارمةٍ أسقطت النظام الديكتاتوريّ، من دون أن يكون لها رأسٌ ممثّلاً في «مجلس قيادة الثورة» كما اعتادت الثوراتُ العربيّةُ القديمة. فهل نحن أمام نهج جديد لا نحتاج فيه إلى الأحزاب السياسيّة، ولاسيّما أنّ هذه أظهرتْ أنها متجاوَزَة وبلا شرعيّة اجتماعيّة؟ لقد استضيفت مجموعةٌ من شباب الثورة على الفيسبوك في برنامج تلفزيّ (محطة نسمة) فسُئلوا عن بعض أقطاب المعارضة التونسيّة (كالشابّي وأحمد إبراهيم ومنصف المرزوقي)، فتأكّدَ أنّهم لا يعرفونهم، ما يدلّ على أنّ الثورة لم تكن بتأثيرٍ أو تأطيرٍ من لدن الأحزاب السياسيّة والمنظّمات النقابيّة. فهل نحن إزاء لحظة موت الأحزاب السياسيّة، ولحظة البحث عن أفقٍ جديدٍ لميلاد قوى التغيير في العالم العربيّ؟**

ـ اذا كان ما جرى في تونس، وما يجري في مصر، قد كشف كما قلتُ سابقًا عن وهن الأحزاب وضعفِ تأثيرها في تدبير التحرّك الجماهيريّ، فإنّ دور الحزب السياسيّ يبقى رئيسًا وأساسًا، أكان ذلك في إيصال الثورة والانتفاضة إلى الأهداف النهائيّة أمْ في الحفاظ على المكاسب التي تحقّقتْ. لكنّ ذلك يبقى رهين هذه الأحزاب وقدرتها على التقاط الحسّ الجماهيريّ والتعبير عنه. والأحزاب القائمة في تونس ومصر والمجتمعات العربيّة الأخرى ليست قادرة على تحقيق ذلك بالتأكيد.

*** هل يمكن أن يكون النموذج التونسيّ قابلاً للتحقّق في باقي الدول العربيّة أو بعضها؟ ما الذي جعل ثورة تونس تسري كالنار في الهشيم، في حين أنها وُئدتْ في مهدها في الجزائر، ولا تجد لها من داعم اجتماعيّ قويّ في اليمن أو السودان أو المغرب؟**

ـ المسألة ليست استنساخًا أو وصفاتٍ طبيّة فإذا كانت المجتمعات العربيّة مبتلية بحكّام فاسدين ومستبدّين ورافضين للتحديث، فإنّ لكلّ مجتمع عربيّ خصوصيّتَه في كيفيّة تدبير مستقبله وإقامة دولةٍ ديمقراطيّةٍ تعدديّة. وأوروبا، مرجعيّةُ الديمقراطيّة الإنسانيّة في العصر الحديث، صنعتْ ديمقراطيّاتٍ بأشكالٍ مختلفةٍ من النضال، لكنّ ما يجمعها هو مسؤوليّة المسؤول ومحاسبته، سواءٌ من خلال المؤسّسات التشريعيّة ذات الصدقيّة أو من خلال صنادِيق الاقتراع والتداول السلميّ على السلطة.

*** أيُّ دورٍ جديدٍ لأحزاب المعارضة العربيّة في ظلّ مكتسبات الثورة التونسيّة؟**

ـ حتى تلعب دورها عليها أن تمتلك القدرة على القراءة الصحيحة لمجتمعاتها، ومن ثم وضع برامج متناسبة مع احتياجات هذه المجتمعات، وأن تشكّل نموذجًا إيجابيًا بالمحاسبة، فضلاً عن صدقيّةٍ واستقلاليّةٍ في اتخاذ القرار.

*** هل نأمل في تحقيق تحوّل في النظام السياسيّ العربيّ بعد ثورة تونس؟**

ـ ما جرى في مصر بعد أيّام من هروب بن عليّ كشف عن تخمة التخلّف التي تحْكم النظامَ الرسميّ العربيّ الذي مازال يتوّهم أنّ الأجهزة الأمنيّة، وارتباطَه بالخارج، وما يظهره السطحُ من سكون، تؤمّن له الاستمرارَ في حكمه المستبدّ.

النظام المصريّ، كغيره من الأنظمة العربيّة، لم يلتقطْ كنهَ الثورة التونسيّة، وظنّ أنّ رشوة المواطنين بمئاتٍ من مناصب الشغل، أو تخفيض الأسعار، أو الالتزام بعدم رفعها، أمورٌ كفيلةٌ بعدم انفجار الغضب الشعبيّ. ولم يدرك أنّ الثورة التكنولوجيّة أسقطتْ أوراقَ التوت التي كان يخفي بها قمعَه وفسادَه وفسادَ عائلته وحاشيتِه وأتباعِه.

إنّ من عظمة الثورة التونسيّة، وبعدها الانتفاضة المصريّة، أنّهما أظهرتا أنّ تطوّر الحركة الاحتجاجيّة، وتجاهُلَ النظام الرسميّ لإمكانيّات الانسان وطاقاته، أدّيا إلى وجود مُواطنٍ امتلك القدرةَ على ربط لقمة العيش بالديكتاتوريّة والفساد، معلنًا أنه لا يمْكن الفصلُ بين هذه الآفات الثلاث التي ابتُلي بها النظامُ الرسميّ العربيّ.

إنّ إصلاح النظام الرسميّ ليست مسألة سهلة وتحتاج إلى وقت قد يكون أطول من الوقت الذي أدّى إلى هذا الخراب. لكنّ المواطنين يمكن أن يتفاعلوا مع أيّ مؤشّرات حقيقيّة إلى الإصلاح. ولو كان حسني مبارك اتخذ يوم ٢٥ يناير الإجراءات التي اتخذها يوم ٢٨ و٢٩ يناير، أيْ قبل ثلاثة أيّام، لكان من الممكن أن لا تتطوّر الانتفاضةُ ولا أن تصل إلى مطالبتها بسقوط النظام كلّه. إنّ الوقت في زمن الانتفاضات سلاحٌ حادّ، وبوصلة حقيقيّة، نحو تطوّر الأمور.

*** كيف تمْكن المجتمعات العربيّة الاستفادة من مكتسبات الانتفاضة التونسيّة، لإعادة صوغ مطالبها في التغيير السياسيّ في الوطن العربيّ؟**

ـ أن تنزع عاملَ الخوف، وتعيدَ الثقةَ بنفسها وقدراتها، وبأنّ النظام الرسميّ العربيّ قوة كارتونيّة أمام قوة الشعب.

*** اعتدنا في تاريخ الثورات العربيّة أن تقوم الجيوشُ العربيّةُ بالثورة لتأتي المساندة الشعبيّة لها فيما بعد باعتبارها أفقًا للأمل في التغيير. لكنّ ما وقع في تونس، وفي مصر الآن، جاء بالعكس: فقد قام الشعبُ بالثورة، ثم**

النظامَ الرسميّ العربيّ مازال يتوّهم أنّ الأجهزة الأمنيّة، وارتباطَه بالخارج، وما يظهره السطحُ من سكون، تؤمّن له الاستمرارَ

احتضنها الجيشُ ودعمها. فهل يمكن ترقّبُ تحوّل الجيوش العربيّة إلى داعم لإرادة الشعوب وتحرّكاتها، أمْ أنّ النموذجين التونسيّ والمصريّ سيظلان يتيمين؟

ـ أفراد الجيش هم من أبناء الشعب، ويعانون ما يعانيه المواطنُ العاديُّ. وتنصّ العقيدة العسكريّة لكلّ الجيوش على أنّها وُجدتْ من أجل حماية الوطن والمواطن. وكما في تونس، كذلك في مصر، استقبل المواطنون الجيشَ بالترحاب، ورأينا على الشاشة كيف يعانق المواطنُ الجنديَّ، وكيف يحرص الجنديُّ على ردّ العناق.

*** انطلاقًا من الحراك الاجتماعيّ الذي يشهده العديدُ من الدول العربيّة، من هو النظام العربيّ الأقرب إلى أن يخضع لمواجهةٍ مباشرةٍ مع «تسونامي الشارع»؟ وأيُّ أفقٍ للثورة العربيّة بعد ثورة تونس؟**

ـ كلّ نظام عربيّ مؤهّل لأن يجرفه «تسونامـا»هُ. وها نحن، إلى جانب مصر، نرى حراكًا في الجزائر واليمن والأردن.

محمود معروف
ناشط فلسطينيّ في المغرب

تـونـس: قـراءة فـي خـطـاب الـثـورة

□ جمال بندحمان

١ ـ أزمة معركة التحديث التونسيّة

شكّلت الحالةُ التونسيّة وضعيّةً خاصّةً في المنطقة العربيّة لكونها من البلدان العربيّة الأولى التي اختارت الانحيازَ إلى الفكر الإصلاحيّ في الصورة التي رسمتْها النهضةُ الأوروبيّةُ الحديثة. ابتدأ ذلك منذ القرن التاسع عشر، واعتُبر قرارًا نهائيًا للدولة الحديثة التي تشكّلتْ مع بداية الاستقلال، وتمّ تكريسُه في مجتمع ترسّختْ مقوّماتُ وجوده وتشكّلَ لاشعورُه الجمعيُّ بناءً على أسسٍ وُسمتْ بالتقليديّة والمحافظة وهو ما سيَخلق تقاطبًا قويًا بين خطابٍ رسميٍّ وجزءٍ من الخطاب المجتمعيّ، الأمرُ الذي سيُنتج أزمةَ هويّةٍ وانتماء، ويفرز الشروطَ الموضوعيّةَ لحالات انفجارٍ محتملة.

لقد فتح الخطابُ الرسميُّ جبهاتِ صراعٍ عديدةً، مع اليمين واليسار، بدعوى «ربح معركة التنمية واللحاق بالحضارة.» ولم يعِ أنّ خوض المعارك وربحها يقتضيان أيضًا تحييدَ الخصوم لا هزْمَهم؛ فالتحييد انتصارٌ بدوره ما دام يَسمح بتوفير الجهد والوقت والعتاد الماديّ والمعنويّ. إلاّ أنّ معركة التحديث في تونس لم تتركْ مجالاً لتحقيق المعادلات السياسيّة التي بها تسير المجتمعاتُ، فخَلَقَ ذلك حالاتِ انكسارٍ وأسّس لانتظاراتٍ تبحث عن فُرص البروز والتحدّي والتخلّص من اختياراتٍ مفروضةٍ بالإكراه. وهذا المنحى العامّ الذي تحرّكتْ ضمن إطاره حركةُ التحديث التونسيّة سيتّخذ وجهًا أشدَّ قوةً بعد الزمن البورقيبيّ.

٢ ـ التنمية أم الديمقراطيّة؟

اعتمد عهدُ ما بعد بورقيبة منطقَ «إمّا التنمية وإمّا الديمقراطيّة.» ولكنْ في عهد الديمقراطيّة وثقافة حقوق الإنسان، لا يمْكن الإعلانُ الفصيحُ عن تبنّي التنمية الاقتصاديّة، وإهمالُ الجزء الثاني من المعادلة. والحال أنّ النخبة التونسيّة المتنوّرة واجهتْ ذلك المنطقَ بجرأةٍ وتضحيةٍ كبيرتيْن. ولم تكن هذه المواجهةُ ذاتَ توجّهٍ واحد، بل حضرتْ في أقصى اليمين وأقصى اليسار (يخطئ مَنْ يضيّق التصنيفَ فيكتفي بالحديث عن ثنائيّةٍ مانويّةٍ طرفاها اليمينُ المحافظُ واليسارُ الجذريُّ؛ فتونس أنجبتْ عقلانيين إسلاميين، ومنظّرين يساريين ديمقراطيين، وأنجبتْ غيرَهم كذلك). وبتبنّي شعار «التنمية،» لم يستوعب الخطابُ الرسميّ التونسيّ ذلك الاجتهادَ النظريَّ الكبيرَ الذي قدّمه مفكرٌ اقتصاديٌّ مثل أمارتاسن، الذي جعل «التنمية حريّة،» وربط بينها وبين توسيع خيارات البشر؛ ومعنى ذلك أنْ لا تنمية من دون ديمقراطيّة، ولا ديمقراطيّة من دون حقوق الإنسان.

أفضى ذلك كلُّه إلى وجود حالات احتقانٍ مضمرةً كانت تبرز بين الفينة والأخرى في صورة تمرّدٍ أو احتجاج. وبمقدور القارئ أن يراجع تاريخ الانتفاضات وثورات الخبز والمحاولات الانقلابيّة التي شهدتْها تونس، وكانت تؤشّر على أنّ طبيعة الصراع تمتاز ببعدها المركّب: فهي اجتماعيّة وسياسيّة ونقابيّة تارةً، ومرجعيّة تارةً أخرى. وهو ما دفع السلطة أحيانًا إلى تكييف خطابها بجعل المجال الدينيّ منطلقًا للتحديث، مراعاةً لخطاب له حضورُه الاجتماعيُّ القويّ. غير أنّ مثل هذه الاختيارات كانت تحتاج إلى قوةٍ تنظيريّةٍ خلاّقة، في حين انشغلت الدولة بيوميّات الممارسة، بل أصبحت الدولةُ والحزبُ الحاكم شيئًا واحدًا. وسيكون هذا التماهي عاملاً حاسمًا في خلخلة البناء النظريّ الذي حاولت الدولةُ التأسيسَ له من منطلقٍ حداثيّ، لأنّ الممارسة أصبحتْ في غنًى عن نباهة التنظير وقوّته الراصدة لحركيّة المجتمع.

هذه العوامل وغيرُها ستكون سببًا في تآكل شرعيّة الدولة مجتمعيًا. وسيكون التبنّي الشكليّ لقيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وما ارتبط به من ممارساتٍ سلبيّة، سببًا في تآكل الشرعيّة السياسيّة للدولة أيضًا. وسيؤدّي ذلك إلى بروز مظهريْن احتجاجييْن: معلنٍ وصامت. اتّخذ الأوّلُ طابعَ المواجهة المباشرة مع السلطة، وقادتْه أحزابٌ وهيئاتٌ مدنيّة وشخصيّاتٌ فكريّة. أما الوجه الثاني فاتّخذ وجهةً نفسيّةً تستشعر المهانة والتهميش، ويعكس أزمتين أساسيتين ترتبط أولاهما بالجانب الثقافيّ في صورته الهويّاتيّة التي عكستها الاختياراتُ الكبرى للدولة، وترتبط ثانيتُهما بالإقصاء من المشاركة بمعناها الواسع، الذي يعني المشاركة في الأحزاب والهيئات المدنيّة وبكلّ ما يقوم بدورٍ تأطيريٍّ وتوجيهيّ.

محمد البوعزيزي: شعلةُ النار التي تضيء طريقَ الباحثين عن مخرج (رسم لكارلوس لطّوف)

٣ ـ الثورة التونسيّة: دلالات ورموز

هناك مجموعة من الدلالات الرمزيّة التي خلّفتْها الثورةُ التونسيّة، نختزلها في أربع:

أ ـ دلالة الإحراق. ترتبط النهضةُ الأوروبيّةُ بعدّة أحداث، لكنّ واحدًا منها ذو دلالةٍ خاصّةٍ تتمثّل في إحراق برونو، الذي جاهر بحقيقةٍ غير تلك التي تفرضها الاقتناعاتُ السائدة. وسيكون لهذا الحدث وما سيتلوه تبعاتٌ كثيرةٌ وجّهتْ آراءً وتصوّرات، ودفعت المستسلمين إلى البحث عن أجوبةٍ لأسئلةٍ معلّقة. وبالمثل، فإنّ قراءة حدث إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسَه ينبغي أن تُعتبر مؤشّرًا على خلق وعيٍ بالواقع، ورفضِه، والجهر بذلك، أيْ إكساب الحدث الدلالاتِ الرمزيّةَ التي يستحقّها. فرغم أنّ الأسباب الظاهرة تجعل الحدثَ ردَّ فعلٍ على واقعٍ اجتماعيّ واقتصاديّ مجحف، فإنّ الامتدادات التي سار فيها تجعله يرتقي إلى الرمزيّة العامّة: إنّها شعلةُ النار التي تضيء طريقَ الباحثين عن مخرج.

ب ـ الثورة الرقميّة في خدمة الثورة. سادت خلال العقود الأخيرة أحكامٌ نمطيّةٌ تعتبر الشبابَ العربيَّ مستلَبًا وخانعًا وموجَّهًا، وتركّز اللومَ في جزءٍ كبيرٍ منه على الوسائل الرقميّة والثورة التكنولوجيّة التي أصبحتْ تزاحم المؤسّساتِ التقليديّةَ مثلَ المدارس والأحزاب. بيْد أنّ الشباب التونسيّ جعل هذه الأحكامَ موضعَ شكّ، وأضعف حجّةَ أصحابها: فقد استثمر بذكاءٍ كبيرٍ الفرصَ المحدودةَ التي كان يُسمح من خلالها بالتعامل مع هذه الوسائل، في ظلّ مراقبةٍ قويّةٍ ومتابعةٍ غير رحيمة، وجعل منها وسيلةً للتواصل والتنسيق والتأطير والتوجيه. فطوال أيّام الثورة وقبلها بكثير، استعار هذا الشبابُ هذه القوةَ الهائلةَ التي تجعل التواصلَ طريقًا سيّارًا مفتوحًا أمام الجميع، وكسر من خلالها حواجزَ كثيرة

ج ـ المجتمع يحرّر النُّخَب. للنخب التونسيّة دورٌ كبيرٌ في الصراع السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ الذي عرفتْه البلادُ منذ الاستقلال. وتُقرّ الثقافةُ العربيّةُ بفضل العديد من الأسماء والرموز. كما تشهد الممارسةُ السياسيّةُ على تشبّث الكثيرين بمبادئهم، وتضحيتهم من أجل ترسيخ قيم الديمقراطيّة وحقوق الإنسان. غير أنّ مداخل الصراع، والحسم فيه، ظلّت عصيّةً على هذه النخب التي عمل المجتمعُ على تحريرها، ورسم لها صورةَ برنامج تتفاعل فيه الإراداتُ لتخلق كتلةً تاريخيّةً تتجاوز المرجعيّات مرحليًا لتؤسّس لمنظومةٍ جديدةٍ تجد فيها كلُّ القوى مكانًا للتعبير عن أفكارها وتصوّراتها.

٤ ـ الدرس التونسيّ

ما الدروس التي يمكن استخلاصُها من الثورة التونسية؟

أولاً: انّ الاشتغال بالمنطق الأحاديّ لا يستقيم واختياراتِ الشعوب. فقد اختارت الدولةُ منذ الاستقلال «الحداثةَ المفرطة» اختيارًا أوحدَ، وضيّقتْ على مَن لهم

رؤيةٌ أخرى ولو كانت عقلانيّةً معتدلةً ذاتَ مرجعيّةٍ دينيّةٍ تعتبرها الأسلمَ والأصحَّ والأنسبَ للمجتمع التونسيّ. وبغضّ النظر عن تقييمنا لهذه التصوّرات، فإنّ تسيير المجتمعات بروحٍ ديمقراطيّةٍ يعطي الآخرين الحقَّ في المرافعة عن أفكارهم، ويعطي المجتمعَ سلطةَ الحسم في الاختيارات

ثانيًا: كسرت الثورةُ التونسيّة تلك المقولة التي أصبح لها أنصارٌ وأتباعٌ في العالم العربيّ، عنيْتُ: أنّ «التنمية أولويّة،» وأنّ «الديمقراطيّة إنشاءٌ يكتبه الحالمون.» فلقد تبيّن أنّ التنمية لا يمكن أن تتحقّق إلاّ بتكريس الديمقراطيّة وبحقّ الآخرين فيها، وأنّ العدالة الاجتماعيّة تتطلّب إعادةَ النظر في منطق التوزيع الجغرافيّ التقليديّ، وأنّ تحقيق التنمية المحلّيّة لا يمكن أن يتمّ إلا بالأمور الآتية: تحقيق حكم رشيدٍ وحكامة جيّدة، والاعتناء بالنُّخب المحليّة، واعتماد الجهويّة الموسّعة، والابتعاد عن منطق الحكم المركزيّ.

ثالثًا: كسرت الثورة التونسيّة ذلك التحليلَ التبخيسيّ الذي ينتقص من قيمة الإبداع ويعتبر كلامَ الشعراء أضغاثَ أحلام، وأنّ الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه المجتمعاتُ هو العلومُ التقنيّة والهندسيّة (بما يتطلّبه ذلك من إعادةَ النظر في النظم التعليميّة لجعلها أكثرَ اهتمامًا بهذه الجوانب). ففي عزّ الثورة كانت القصيدةً موجّهًا أكبرَ للتونسيين، وعادت روحُ أبي القاسم الشابّي لتلهم الملايين، وغدا الشعرُ سيّدًا ومؤطِّرًا.

رابعًا: بيّنت الثورةُ التونسيّة أهمّيّة الأحزاب والهيئات المدنيّة. فالنظام الذي عمل على وأد الأولى، وخنقِ أنفاس الثانية، وجد نفسَه في مواجهةٍ مباشرةٍ مع المجتمع. لذلك ليس صحيحًا أنّ ما حدث في تونس يؤشّر على موت الأحزاب وهيئات المجتمع المدنيّ، بل العكسُ هو الصحيح تمامًا. إذ من دونهما تتعرّض المجتمعاتُ إلى الفوضى الهدّامة، وبوجودهما تُخلق شروطُ العمل الديمقراطيّ. كما أنّ الاشتغال بمنطق الحزب المهيمن و«النجوم» الساطعة التي تدور في فلكه يجعل الدولةَ في مهبّ الريح، ويخلق ظروفَ الشطط الاقتصاديّ والاجتماعيّ والسياسيّ.

الدار البيضاء

جمال بندحمان

كاتب من المغرب، عضو الهيئة التنسيقيّة لشبكة الديمقراطيين في العالم العربيّ

الأردن: دروس تونس لم تصل بعد

□ هشام البستاني

لا يبدو أنّ المثقفين والنخب السياسيّة المعارضة على الصعيديْن العربيّ والأردنيّ قد وصلتهم دروسُ التجربة التونسيّة التي أثبتتْ وجودَ فجوة هائلةٍ بين هؤلاء وبين «الشارع» الذي تغنّوا به دائمًا

فمن ناحية، لم تقدِّم هذه «النخبُ» أيّةَ نظريّةٍ ثوريّةٍ أو مقدِّماتٍ وأسسٍ فكريّةٍ لقيام الثورة الشعبيّة، على غرار الثورة الفرنسيّة (١٧٨٩) أو الثورة الروسيّة (١٩١٧)؛ ولم تشكِّلْ أيّةَ روافع تنظيميّةٍ استطاعت الانتقالَ بالجمهور من حالة الاحتجاج والاحتقان الداخليْن الصامتيْن إلى حالة الانفجار العلنيّ الكامل. ففي تونس (ومن بعدها مصر) كان الانتقالُ من الصمت إلى الصراخ ذاتيًا بشكلٍ كبير، بينما كانت الروافعُ ذاتيّةً بالكامل.

بل إنّ «النخب» فشلتْ في استقراء إمكانيّات الشارع، وآليّات حركته، وحدودِ تحمّله، ونقطةِ انفجاره، والعواملِ التي تجعله يسير إلى نقطة اللاعودة، مقدِّمًا الشهداءَ في سبيل ذلك. لم يتوقّعْ أحدٌ ثورة تونس على الإطلاق، وعندما أشعل محمد البوعزيزي النارَ في نفسه يوم ٢٠١٠/١٢/١٧ وانطلقتْ بعدها الاحتجاجاتُ في سيدي بوزيد، لم يتوقّعْ أشدُّ المتفائلين أن تتطوّر الأمورُ بهذا الشكل المتسارع والدراميّ: فيهربَ الرئيس، ويسقطَ النظامُ بعد أقلّ من شهر في ٢٠١١/١/١٤ وهذا ما ينعكس في قراءات مثقّفي تونس أنفسهم لهذا الأمر،[1] وينطبق على سلسلة الاحتجاجات في مصر التي انطلقتْ يوم الثلاثاء ٢٠١١/١/٢٥ وتُوّجت بعدها بـ «جمعة غضب» و«جمعة رحيل» لم يتوقّعْ أحدٌ أنّهما ستكونان بهذه القوة وبهذا التأثير.

الإيجابيّة الأساسيّة التي قدّمتْها نخبٌ محدّدة في تونس ومصر كانت رفعَ الصوت بضرورة التغيير الجذريّ والكامل، المتمثّل في الإطاحة بالنظام الحاكم، واعتباره (برموزه وركائزه ومؤسّساته وإفرازاته كافّةً) نظامًا غيرَ شرعيّ. لذلك (وفي المشهديْن) كانت هناك معارضةٌ محظورة، ومعارضةٌ في المنفى. وفي حين كانت المعارضةُ الرسميّة تتحدّث عن «إصلاحات،» كانت المعارضةُ الراديكاليّة تتحدّث عن «تغيير النظام ورحيل الطاغية» ـ وربّما كان هذا الحديثُ الأخيرُ هو ما شكّل مقدّمةً لكسر حاجز الخوف لدى الناس، ولتحوّلهم نحو المجاهرة في لحظةٍ ما برفض النظام القائم برمّته من رأسه (الرئيس/الحاكم) إلى قاعدته (الحزب الحاكم/الطغمة المتنفّذة/أجهزة الحكم)، وصار «الشعبُ يريد إسقاطَ النظام.»

❖ ❖ ❖

بالإمكان تلخيصُ دروس تونس بالنقط التسع الآتية:

أولاً: أنّ الشارع العربيّ ليس شارعًا ميّتًا بالمطلق كما كان يُظنّ، رغم رزوح قرونٍ طويلةٍ على كاهله لم نشهدْ خلالها ثوراتٍ شعبيّةً كبرى. لقد انكسر إرثٌ تاريخيٌّ طويل من الخنوع والذلّ، وتحقّقتْ أخيرًا الثورةُ المجتمعيّة العارمة التي ظللنا نبحث عنها في الكتب القديمة والمعاصرة، وانكسرتْ إلى غير رجعة لعنةُ تاريخنا الخالي من الثورات الشعبيّة

ثانيًا أنّ الناس، ولو في غياب مدٍّ فكريٍّ تحرريٍّ مؤسِّس (مثل ذاك الذي سبق الثورتين الفرنسيّة أو البلشفيّة)، قادرون على الحركة والإطاحة الكاملة بنظامٍ ما عند وصولهم إلى «نقطةِ كسرٍ» معيّنة.

ثالثًا: أنّ الشارع يسبق، بمسافةٍ طويلةٍ جدًا، كلاً من المعارضة الرسميّة والمعارضات «البديلة» والمثقفين، وهو أكثرُ تقدميّةً وجذريّةً منهم جميعًا على الصعيد السياسيّ.

رابعًا: أنّ الشارع ليس خزّانًا سياسيًا لأحد، خصوصًا تلك القوى التي تدّعي تمثيلَه

خامسًا: أنّ تعاظم الفوارق الطبقيّة بين الطغمة الحاكمة وحلفائها من كبار التجّار ووكلاء الأعمال، وبين الناس، وما ينجم عن ذلك من ظلمٍ اجتماعيٍّ وهدرٍ للكرامة وتعسّفٍ وفقرٍ وبطالةٍ وفساد، هما المحرّكُ الأوّلُ للثورة.

سادسًا: أنّ الخطاب الثوريّ يتناقض تناقضًا كاملاً وتناحريًا مع الخطاب الإصلاحيّ ـ وهذه بديهةٌ تتجاهلها تمامًا النخبُ المعارضةُ والمثقّفة على الصعيد العربيّ. فلا ثورةَ حيث «إصلاح،» لأنّ الأخير مصمَّمٌ لتنفيس منابع الاحتقان وترقيع الثقوب التي يخلّفُها الفسادُ والاستغلالُ والتبعيّة. إنّ أيّة محاولةٍ لإنجاز «تسويةٍ» اجتماعيّةٍ على طريقة «الإصلاحات» و«المشاركة في الحكم» هي إطالةٌ لعمر أنظمة الفساد، وإبقاءٌ للوضع على ما هو عليه. ولعلّ خلوّ الشارع التونسيّ من تأثير قوًى «إصلاحيّةٍ» كبرى، مثل الإخوان المسلمين، قد لعب دورًا في

١ ـ حياة الرايس، «المثقفون التونسيون الانتفاضة تجاوزتْهم ومضت،» صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١١/١/٣٠

نضوج حركة الاحتجاج الشعبيّة التونسيّة، وفي ذهابها إلى نهاية الطريق. وهو ما ينطبق على الثورة المصريّة التي انطلقتْ بعيدًا عن الإخوان وتأثيرهم.

سابعًا: لم تُنتج الثقافةُ العربيّةُ حتى الآن أيّة نظريّاتٍ تستطيع تفسيرَ حركة الجمهور أو التنبّؤَ بها أو تثويرَها، ولم يستطع المثقفُ العربيّ (حتى اللحظة) سوى الالتحاق بحركة الشارع وتحليلها بعد أن تبدأ. والأجدى بالمثقف، بدلاً من يظلّ على تبعيّته الفضائحيّة للأنظمة (ماليًا، أو معنويًا، أو كليْهما معًا)، أن يطلّق هذه الأخيرة طلاقًا بائنًا بينونةً كبرى، وأن يتحوّلَ إلى المعسكر النقيض.

ثامنًا: أنّ الحركات الاحتجاجيّة العارمة الناجحة لا تخرج تحت أجنداتٍ انقساميّة، دينيّةٍ أو إثنيّةٍ أو مناطقيّةٍ أو طائفيّة، بل تخرج متركّزةً حول قضايا تتجاوز ذلك كلّه وتوحّده.

تاسعًا: أنّ الدور الأبرز للنخب السياسيّة المعارضة والمثقفين هو كسرُ حاجز الخوف، وكشفُ الفساد والاستبداد والتبعيّة، والاصطفافُ إلى جانب الخيارات التي تجعل من الفرز الطبقيّ أكثرَ حدّةً ووضوحًا.

❖ ❖ ❖

في الأردن، لا يبدو أنّ أحدًا التفت إلى الدروس التونسيّة بعد. فالمعارضة الرسميّة (أحزابُ المعارضة المرخّصة والنقاباتُ المهنيّة) تستمرّ في طرح خياراتٍ ذاتِ طابع إصلاحيٍّ ضعيف، يُعتبر استمرارًا لمسيرتها المتدهورة منذ عام ١٩٨٩ (عام إنهاء الأحكام العرفيّة ودخول ما سمّي «المرحلة الديمقراطيّة»). ولا داعي هنا للتوسّع في نقدها بعد أن أُشبعتْ نقدًا، وتشْبه في حالها المعارضاتِ الرسميّةَ في كلّ أنحاء الوطن العربيّ.

أما المعارضة «البديلة» التي طَرحتْ نفسَها في الشارع لملء الفراغ، فهي ليست أفضلَ حالاً من زاويةِ أنّها ذاتُ طابع انعزاليّ شرق ـ أردنيّ،[1] تستند في حراكها إلى هويّةٍ قُطريّةٍ ما بعد كولونياليّة لا يوجد عليها إجماعٌ داخليّ. يضاف إلى ذلك أنّ هذا الاستناد يتّسق مع توجّهات السلطة السياسيّة التي طَرحتْ شعاراتٍ من قبيل «الأردن أولاً» و«كلّنا الأردن» التي صارت جزءًا من أدبيّات هذه «المعارضة البديلة.» الجدير ذكرُه أنّ هذه «المعارضة» مرتبطة بجناح الحرس القديم داخل السلطة، الذي أسّس للحال التي نحن فيها الآن، وكان شريكًا في إنتاجه؛ وهو «نيولبراليّ» بمقدار «النيولبراليين الجدد» أنفسهم: فعلى عهده طُبّقتْ برامجُ صندوق النقد، وابتدأت الخصخصةُ وانسحابُ الدولة من دورها الاجتماعيّ.

❖ ❖ ❖

انطلقتْ أولى جُمَع الغضب الأردنيّة يوم ٢٠١١/١/١٤ بأعدادٍ متواضعةٍ لم تتجاوزْ ٥٠٠ شخص، وذلك بتأثيرٍ من احتجاجات تونس التي كانت في أوجها، وبدعوةٍ من قوى «المعارضة البديلة،» وبمقاطعةٍ من قوى المعارضة الرسميّة (الأحزاب والنقابات). وازدادت الأعدادُ إلى الآلاف في الجمعة الثانية ٢٠١١/١/٢١ بعد أن قرّرت المعارضة الرسميّة (بدفعٍ من نجاح الثورة التونسيّة على ما يبدو) الالتحاقَ بها. وعاد العددُ إلى الانخفاض في الجمعة الثالثة ٢٠١١/١/٢٨ وانقسمت في الجمعة الرابعة ٢٠١١/٢/٤ إلى مسيرتين. واحدةٍ في وسط البلد، وثانيةٍ عند رئاسة الوزراء. وأغلبُ الظنّ أنّ الانقسامات وانخفاض الأعداد ستستمرّ على هذه الوتيرة، نظرًا إلى وجود أغلب الإشكاليّات المذكورة أعلاه ضمن القوى المشاركة في الاحتجاجات، وتمثُّلها في الشعار المركزيّ الذي طرحتْه «المعارضة البديلة» ومن ثم تبنّته قوى المعارضة الرسميّة، كهدف وهو: الإطاحةُ بحكومة سمير الرفاعي (الذي أُقيل فعلاً كما كان متوقّعًا)، وتشكيلُ حكومة «وحدة وطنيّة» أو «إنقاذ وطنيّ.»

من هي العناصر المشكّلة لـ «المعارضة البديلة»؟

أبرزُها: حركة اليسار الاجتماعيّ الأردنيّ، والمبادرة الوطنيّة الأردنيّة، والتيّار الوطنيّ التقدميّ، واللجنة الوطنيّة للمتقاعدين العسكريين، ورابطة الكتّاب الأردنيين، والتيّار القوميّ التقدميّ، ومجموعاتٌ صغيرةٌ مثل: اتحاد الشباب الديمقراطيّ، والجمعيّة الفلسفيّة، ومنتدى الفكر الاشتراكيّ، وتجمّع الشباب الشركسيّ، وجمعيّة مناهضة الصهيونيّة والعنصريّة. وكلّها (باستثناء التيّار الوطنيّ التقدميّ، والمتقاعدين العسكريين، والتيّار القوميّ التقدميّ) متحالفٌ في صيغة «قوى الحراك الشعبيّ الأردنيّ.» وكلُّها (من دون استثناء) متقاربٌ سياسيًا وتنسيقيًا، وموجودٌ ضمن إطار موسّع هو الحملة الأردنية للتغيير «جايين» (المتشكّل من جميع عناصر المجموعات المذكورة مع مجموعات من شباب المحافظات وعمّال المياومة).

إنّ استعراضًا سريعًا لبعض الملاحظات عن هذه القوى سيعطينا شيئًا من الانطباعات عنها. كتب ناهض حتّر، القياديُّ الحاليُّ في التيّار الوطنيّ التقدميّ، والقياديُّ السابق في حركة اليسار الاجتماعيّ، وأحدُ رموز «المعارضة البديلة،» مقالاً كشف فيه عن عدّة لقاءاتٍ جمعتْه بمدير المخابرات الأردنيّة السابق أثناء وجوده على رأس منصبه، وتمّ فيها «عصفٌ فكريّ» بين الطرفين؛[2] كما كتب

---

١ ـ فمثلاً، لم يتمّ العملُ بشكل جدّيّ على إدراج المخيّمات ضمن تحرّكات جُمَع الغضب في الأردن وفي المرّة الوحيدة التي شارك مخيّمُ البقعة بتواضع في تحرّكات الجمعة الأولى، أُغفِلَ ذكره في دعوة التظاهر الصادرة عن المبادرة الوطنيّة الأردنيّة (http://www.almubadara-jo.org/2010-05-04-05-32-03/129-2011-01-12-21-54-33.html). هذا، ويُعتبر بعضُ أطراف تحالف المعارضة البديلة «جايين» أنّ الفلسطينيين في الأردن هم خزّان لليبراليّة الجديدة، ويضعهم في موقع التناقض الطبقيّ مع الشرق أردنيين

٢ ـ ناهض حتّر، «في وداع الذهبي عقلٌ إستراتيجيّ يقود المخابرات ويغيّر صورتَها،» موقع **كلّ الأردن** الإخباري، ٢٠٠٨/١٢/٢٩، نسخة موثّقة لدى الكاتب (أزيل المقالُ حاليًا عن الموقع).

الأمن الأردنيّ يوزّع الماء في يوم الغضب

مقالاً في صحيفة **الأخبار** اللبنانيّة دافع فيها عن مدير المخابرات المذكور بعد إقالته من منصبه؛ واعتبره في المقالين أحدَ «رموز الحركة الوطنيّة الأردنيّة.»[1] كما كتب عمر شاهين، القياديُّ الحاليّ في حركة اليسار الاجتماعيّ، مقالاً قال فيه إنّ هذه اللقاءات كانت تتمّ بعلم الحركة ومباركتها [2] يضاف إلى ذلك أنّ هذه الحركة هي من أوائل التنظيمات التي روّجتْ معرفيًا للهويّة القُطْريّة هويّةً شرعيّةً يمكن تأسيسُ حركة تحرّر وطنيّ استنادًا إليها [3]

هذا الموقف تتشارك فيه الحركةُ المذكورةُ مع المبادرة الوطنيّة الأردنيّة التي تدعو في أدبيّاتها المنشورة[4] إلى «الهويّة الأردنيّة الناجزة» وإلى تشكُّل حركةٍ وطنيّةٍ أردنيّةٍ في معزلٍ عن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وتتعامل مع «المجتمع الأردنيّ» و«المجتمع الفلسطينيّ» في وصفهما كيانيْن منعزليْن متلاقيَي المصالح. وكانت النسخة الأولى من الموقع الإلكترونيّ للمبادرة قد زُيّنتْ بشعاراتٍ أنتجتْها السلطة، كـ «الأردن أولاً» و«كلّنا الأردن.» وقد أخذت المعارضة الرسميّة ذلك حين «زيّنتْ» تلك الرموزُ يافطاتِ «المؤتمر الوطنيّ للإصلاح» الذي ضمّ القوى المقاطعة للانتخابات البرلمانيّة الأخيرة تحت قيادة الإخوان المسلمين

أمّا رابطة الكتّاب فهي من أكبر متلقّي التمويل من وزارة الثقافة وأمانة عمّان، وأغلبُ قياداتها ورموزها يعمل في المؤسّسات الثقافيّة والإعلاميّة التابعة للسلطة أو يأخذ منها المكافآتِ والمنافعَ المختلفة.

وأمّا التيّار القوميّ التقدميّ فقد شارك مؤسّسُها في الانتخابات النيابيّة الأخيرة التي قاطعتْها أغلبيّةُ المعارضين بصفتها استكمالاً لمشروع تفتيت الكتلة الاجتماعيّة في البلاد إلى قبائلَ وعشائرَ وعائلاتٍ وجهات، وضربةً قاصمةً لأيّ إمكانيّة لإنجاز «الإصلاح.»

ولا يغيب عنّا أنّ هذه «المؤسّسات» هي عناوينُ مختلفةٌ لأشخاصٍ محدودين. فبالإمكان القول إنّ «المبادرة» و«الرابطة» ومنتدى الفكر الاشتراكيّ والجمعيّة الفلسفيّة والتجمّع الشركسيّ أوجهٌ مختلفةٌ للأشخاص أنفسهم، المنتظمين

---

١ ـ ناهض حتّر، «ظاهرة أردنيّة مدير الاستخبارات مواطنًا وناشطًا سياسيًا،» صحيفة **الأخبار**، ٢٠٠٩/٢/٣

٢ ـ عمر شاهين، «ماذا جمع ناهض حتّر ومدير المخابرات،» موقع **اليسار الأردني** joleft.net، ٢٠٠٨/١٢/٣١، نسخة موثّقة لدى الكاتب (أزيل المقالُ حاليًا عن الموقع).

٣ ـ هشام البستاني، «الأوهام القُطْريّة لليسار الاجتماعيّ الأردنيّ،» (النسخة الكاملة)، **كنعان** ـ النشرة الالكترونية، العدد ١٥٨٣، ٢ /٢٠٠٨/٧، http:// www.kanaanonline.org/articles/01583.pdf

٤ ـ **المبادرة الوطنيّة الأردنيّة، المنطلقات النظريّة: دراسات وأبحاث** (عمّان د ن، ٢٠٠٩)

أساسًا في «المبادرة،» يلتحق بهم اتحادُ الشباب الديمقراطيّ على مسافةٍ قريبةٍ جدًا. وأبعدَ قليلاً تأتي حركةُ اليسار الاجتماعيّ التي كانت حتى وقتٍ قريبٍ جدًا (للاعتبارت أعلاه) معزولةً عن قوى المعارضة الأخرى.

قلتُ إنّ أغلب هذه الإشكاليّات تتمثّل في الشعار المركزيّ الذي طرحتْه «المعارضةُ البديلة،» ومن ثم تبنّته قوى المعارضة الرسميّة هدفًا: الإطاحة بحكومة سمير الرفاعي، وتشكيل حكومة «وحدة وطنيّة» أو «إنقاذ وطنيّ.» فالمعروف أنّ الوزراء في الأردن أشخاص تنفيذيّون وليسوا واضعي سياساتٍ وإستراتيجيّات. والمطالبة بتغيير الأشخاص هي دعوةٌ مواربةٌ للجلوس في أماكنهم ضمن قواعد اللعبة نفسها. لا أحد (مثلاً) يناقش شرعيّة السلطة السياسيّة في البلاد، بل ما يحصل هو العكس. فالمعارضتان الرسميّة والبديلة تتعاملان مع رأس السلطة السياسيّة في وصفه حَكَمًا، رغم أنّه (بحكم الدستور) رأسُ السلطات الثلاث. وكلتاهما تدعو إلى «تغيير السياسات لا تغيير النظام»[1]؛ فالإخوان المسلمون يقولون: «الإسلاميون في الأردن دعاة إصلاح، لا دعاة تغيير شامل. فنحن نقرّ بشرعية النظام»[2]؛ وحملةُ «جايين» التي تضمّ كلّ قوى المعارضة البديلة تؤكّد أنّ «الملك هو الثابت الوحيد في السياسة الأردنيّة،» وتشدّد على حصانته الدستوريّة.[3]

بعد أن حصل المتوقّع وأقيلتْ حكومةُ الرفاعي وكُلّف بتشكيل الحكومة أحدُ رموز الحرس القديم، معروف البخيت، العسكريُّ السابق وسفيرُ الأردن الأسبق في «إسرائيل،» حصل المتوقّعُ أيضًا: قبولٌ عامٌّ برئيس الوزراء الجديد. فقد رَحّب به المتقاعدون العسكريّون، وقيادةُ التيّار الوطنيّ التقدميّ، بوضوح[4]؛ وأعلن محمد السنيد، الناطقُ الإعلاميّ لحملة «جايين،» أنّ هذا التعيين «خطوةٌ في الاتجاه الصحيح»[5]؛ وقال مهدي السعافين، القياديُّ في «جايين» و«اليسار الاجتماعي» أنّ «الحملة [الأردنيّة للتغيير «جايين»] بصدد منح فرصة للرئيس المكلّف بتنفيذ البرنامج الإصلاحي»[6]؛ فيما «غابت شعاراتُ الحراك السابقة بالدعوة إلى إسقاط الحكومة» عن اعتصام الإسلاميين والمعارضة الرسميّة[7]، ويتّجه الإسلاميون إلى إعطاء حكومة البخيت «فترةَ سماح.»[8]

فهل يعتقد المشاركون في جُمعات الغضب الأردنيّة أنّ الإطاحة بوزير أو رئيس وزراء، أو إنجازَ تغييرٍ حكوميٍّ ما، سيكونان كفيليْن بإحداث تغيير اقتصاديّ/اجتماعيّ/سياسيّ في البلاد؟ هل يتذكّر أحدٌ الحملةَ الشعواءَ على وزير التخطيط الأسبق باسم عوض الله، الذي تمّت شيطنتُه بصفته المسؤولَ الأوّلَ عن التدهور الاقتصاديّ والمعيشيّ والفساد في الأردن؟ لقد أقيل عوض الله من منصبه، ولم يتغيّر شيء، بل استمرّ الوضعُ الاقتصاديّ والمعيشيّ في التدهور إلى قيعانٍ غيرِ مسبوقة. ثم تمّت شيطنةُ سمير الرفاعي، رئيسُ الوزراء المُقال، وحصرُ كلّ مسؤوليّات التدهور الاقتصاديّ والاجتماعيّ والفساد المستمرّ (منذ عقودٍ طويلة) في شخصه، وكأنّ رحيله (كما صُوّر رحيلُ عوض الله قبله) هو الحلُّ السحريُّ لكلّ شيء، وإنْ تبع ذلك توزيرُ بضعة معارضين. وعلينا أن لا ننسى كذلك أنّ هؤلاء الذين تتمّ شيطنتُهم يدلّلون على النفَس الانعزاليّ لقوى «المعارضة» الجديدة: فعلى الرغم من وجود العديد من الليبراليين الجدد المؤثّرين، فإنّ المستهدَفين هم غالبًا من غير «الشرق أردنيين،» وليسوا أبناءَ عائلات أو عشائر ذاتِ امتدادٍ أو حضورٍ اجتماعيٍّ مؤثّر؛ وكذلك تُستهدف الملكة رانيا (وهي من أصولٍ فلسطينيّة) وحدها دون غيرها، في سابقة غير معتادة في الأردن.[9]

هل يعتقد أحد من «المعارضة البديلة» أنّ إعطاء واحدٍ منهم صلاحيّة تشكيل الوزارة القادمة سيَنقل البلادَ من حالٍ إلى حال، على الرغم من أنّ الأردن يعتمد كليًا على المساعدات الخارجيّة، وبالإمكان خنقه كما يُخنق قطاعُ غزّة؟ إنّ مَنْ يتولّى الوزارةَ من المعارضة ضمن المعادلات الحاليّة، وضمن «المشروع الوطنيّ» المحلّيّ الذي تروّج له، سيكون أمام خيارين لا ثالث لهما: إمّا الاستقالة وإمّا «التعامل مع الأمر الواقع» ـ وهذه هي الخطوةُ الأولى للانخراط الكامل في اللعبة التي وضعت السلطةُ السياسيّةُ كلَّ قواعدها وميكانزماتِ عملها، فيصبح الفكاكُ منها مستحيلاً.

علينا ألاّ ننسى أنّ السلطة السياسيّة أيّامَ الملك الراحل حسين كانت تتميّز بقدرتها العالية على احتواء المعارضين، بل الانقلابيين أيضًا، فتحوّل العديدُ منهم إلى وزراء وسفراء ومدراء مخابرات، وتمّ استيعابُهم في بنية السلطة السياسيّة. كما شكّل احتواءُ المعارضين ضمن بنية السلطة ركنًا مهمًا اختفى

---

١ ـ عُرَيْب الرنتاوي، «التغيير وطبقات الأنظمة الثلاثة،» صحيفة **الدستور**، ٢٠١١/٢/٢

٢ ـ هديل غبّون، «الإسلاميون يطالبون بتغيير الحكومة وإلغاء الصوت الواحد في الانتخابات،» صحيفة **الغد**، ٢٠١١/٢/١

٣ ـ ربى كرasنة، «جايين تنفّذ مسيرات الجمعة القادمة في العاصمة والمحافظات،» صحيفة **العرب اليوم**، ٢٠١١/٢/٢

٤ ـ عبد الناصر الزعبي، «هل يلبّي الرئيس المكلّف رغبات وطموح قوى الشارع الشعبيّ الأردنيّ؟،» موقع **كل الأردن** الإخباري، ٢٠١١/٢/٢، http://www.allofjo.net/index.php?option=com_content&view=article&id=8429

٥ ـ حمد النجّار، «تكليف البخيت بين الرفض والترحيب،» **الجزيرة نت**، ٢٠١١/٢/١، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/88A32052-ECDD-4E38-876C-5F63E8F94D72.htm

٦ ـ ٧ ـ هديل غبّون، «مسيرات تطالب بدفع عجلة الإصلاح الشامل،» صحيفة **الغد**، ٢٠١١/٢/٥

٨ ـ ماجد توبة، «اللقاء الملكيّ بقيادات الحركة الإسلاميّة يدشّن مرحلة انفتاح سياسيّ تثير تفاؤل المعارضة،» صحيفة **الغد**، ٢٠١١/٢/٧

٩ ـ «الأردن شخصيّات عشائريّة تنتقد الملكة وتطالب بالإصلاح،» **سي إن إن** بالعربية، ٢٠١١/٢/٧، http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/2/7/jordan.queen_protest/index.html

هل الإطاحة برئيس وزراء كفيل بالتغيير؟ (رئيس الوزراء الأردني الجديد محمود البخيت)

نسبيًا أيام العهد الجديد، وصارت الأولويّة لوكلاء الأعمال الشبّان الموالين للأرباح فقط والمنقطعين عن أيّ عمقٍ ذي طابعٍ عشائريٍّ أو مناطقيّ. وهذا يعني أنّ السلطة السياسيّة تعزّز المفهومَ الطبقيّ والوعيَ الطبقيّ، في حين تريد المعارضة أن تخفّف الفجوة الطبقيّة الناشئة عبر الدخول في بنية السلطة من خلال شخصيّاتٍ محسوبةٍ على الحرس القديم أو أخرى تمثل رابطًا مع البنى الاجتماعيّة التقليديّة المكوِّنة للمجتمع المحلّي. هذا الأمر يميّع البنية الطبقيّة المتشكّلة، ويخفّف تناقضاتها، وهو ما سيطيل في عمر بنية الفساد والتبعيّة القائمة. ولعلّ المطالبة بحكومة وحدة وطنيّة وإنقاذ وطنيّ تعكس رغبةَ المستبعَدين من السلطة في عودتهم إليها واستعادة حصّةٍ من الكعكة، لا رغبتَهم في التغيير الشامل الذي سيُنضجه بقاؤهم **خارجها**.

إذًا، لا تتحقّق في هذه القوى «المعارضة» أوليّاتُ الاستقلال عن السلطة السياسيّة، ولا انعدامُ إمكانيّات توظيف حراكها لصالح أحد أجنحتها. كما تتبنّى خطابًا انعزاليًا على المستوى الهويّاتيّ والمستوى التحرّريّ، بما يحوّل الخطابَ نفسَه إلى خطابٍ معطِّلٍ للتحرّر، ومميِّعٍ لأيّ إنضاجٍ حقيقيٍّ للتناقض الطبقيّ.

❖ ❖ ❖

على أنّ دروس تونس (ومن بعدها مصر) وصلتْ فعلاً إلى السلطة السياسيّة التي «شهدتْ تحوّلاتٍ دراماتيكيّةً... تبعثرتْ فيها الأوراقُ الاقتصاديّةُ والسياسيّة.»[1] فزادت مخصّصاتُ دعم العديد من السلع والموادّ الأساسيّة التي كانت قد رَفعت الدعمَ عنها سابقًا، وأعلنتْ عن صرف زيادةٍ على رواتب موظّفي القطاع العامّ ورواتب الضمان الاجتماعيّ،[2] وفتحت التلفزيونَ الرسميَّ لأوّل مرّة أمام شخصيّات المعارضة،[3] ولم تمنعْ وزارةُ الداخليّة مسيراتِ «جُمع الغضب» ولم تطلبْ تراخيص لها،[4] ولم يكن هناك أيُّ وجود أمنيّ يُذْكر خلالها، بل إنّ عناصر الشرطة الموجودين هناك كانوا يوزّعون عبوات الماء والعصير على الموجودين [5] لكنّ هذه الدروس لم تصل إلى «المعارضة» في الأردن حتى الآن

عمان

هشام البستاني

كاتبٌ وقصّاص وطبيب أسنان من الأردن.

١ ـ جمانة غنيمات، «لعب في الوقت الضائع،» صحيفة **الغد**، ٢٠١١/١/٢٣

٢ ـ محمود الطراونة، «صرف علاوة العشرين دينارًا نهاية الشهر الحاليّ،» صحيفة **الغد**، ٢٠١١/١/٢٣

٣ ـ أحمد أبو خليل، «عن إطلالة الشيخ والوزير،» صحيفة **العرب اليوم**، ٢٠١١/١/٢٢

٤ ـ جمانة غنيمات، أعلاه

٥ ـ صحيفة **الغد**،، ٢٠١١/١/١٧ و٢٠١١/١/٢٩، وصحيفة **العرب اليوم**، ٢٠١١/١/٢٢

محاولة لفَهْم ما يحدث الآن وهنا

□ هادي دانيال

قبل ثلاثة عقودٍ ونيِّف شَهَرَت الإمبرياليّةُ أسلحتَها الصهيو ـ أمريكيّة / الاستخباريّة والإعلاميّة والعسكريّة لتجرّدَ الشعوبَ (العالمثالثيّة بخاصّةٍ) من رافعتها النضاليّة المتمثّلة تحديدًا في الإيديولوجيا الماركسيّة والقوميّة اليساريّة كي تتركَ فراغًا حاولت الإيديولوجيا «البديلة» الليبراليّة المتوحّشة والأصوليّة الدينيّة التي لا تقلُّ توحُّشًا (اليهوديّة الصهيونيّة، والمسيحيون المحافظون الجدد، والإسلام السياسيّ) أن تملأه. وانتشرتْ في أوساط النُّخَبِ الفكريّة والثقافيّة معزوفةُ «انهيار الإيديولوجيا» المشبوهة عشيّةَ انهيار الاتحاد السّوفياتيّ وغداته.

وفي عالمنا العربيّ أفْضَت المعطياتُ الجديدة إلى طلاق انتهازيّ بائن بين الفكر القوميّ وصبغته اليساريّة ليعلن زواجًا براغماتيًا منافقًا مع الإسلام السياسيّ بذريعة الانتباه فجأةً (وبعد نصف قرن تقريبًا!) إلى مكوّنات الهويّة القوميّة. ولم يكن اليسارُ أقلَّ اندفاعًا في هذا الاتجاه، إذ توزَّعَتْ رموزُه بين النكوص إلى الليبراليّة بمراجعها الغربية الأوروبيّة والأمريكيّة وبين الارتداد إلى التموقُع دينيًا وطائفيًا وعرقيًا. وقد شملَ ذلك النُّخَبَ والقوى في «المعارضات»؛ كما شمل الأنظمة الحاكمة بشعاراتٍ قوميّةٍ (وكالحملة الإيمانيّة التي تبنّاها نظامُ صدّام حسين قبل انهياره).

وفي هذا المناخ الدوليّ والعربيّ الذي اصطخب بشعارات العولمة الاقتصاديّة والليبراليّة الثقافيّة وتصدير الديمقراطيّة السياسيّ، تحكَّمتْ دوائرُ الاستخبارات الغَرْبيّة (ولاسيّما الأمريكيّة) بمصائر الشعوب والدول في أوروبا الشرقيّة ودول العالم الثالث لترفع عملاءها الأبرزَ والانشطَ إلى سدّة الحكم من بولونيا إلى تونس وغيرهما. وفي الوقت نفسه تفشَّتْ تيّاراتُ الإسلام السياسيّ، المراوغةُ منها والمتطرّفة، لتكون ذرائعَ تدخُّل أجنبيّ في دُوَلٍ مُسْتَهْدفة ويُراد إسقاطُها في الشباك الصهيو ـ أمريكيّة بغيةَ تقسيمها إلى كيانات هزيلة على أسس دينيّة وعرْقيّة، كما حصلَ ويحصل في العراق والسودان ولبنان واليمن وفلسطين ومصر وغيرها.

وهكذا وَجَدَ الشعبُ التونسيّ نفسَه أسيرَ نظام الرئيس السابق زين العابدين بن عليّ، المرتبط بالمخابرات الأمريكية منذ سنة ١٩٦٨، والذي أعاد صياغةَ الحزب الحاكم وبقيّة أجهزة الدولة البوليسيّة وقوى المجتمع التي أفرغها من أيّ محتوى نضاليّ مطلبيّ أو سياسيّ ليَرْبطها جميعًا بعجلة مصالح الغرب وسياساتِه الاقتصاديّة والأمنيّة. فأفضت إجراءاتُ خصخصة القطاع العام إلى خسائر اجتماعيّة كارثيّة، ضاعفتْها سياسةُ النَّهْب وتسليط جَشَع العائلة الحاكمة، ما دفَع البلادَ والعبادَ إلى حافة الانهيار الشامل. وما كان بمقدور الرئيس المخلوع وحاشيته مواصلةُ نخر الدولة وتخريب المجتمع وإفقار المواطنين وقهرهم إلاّ بتوظيف أجهزة القمع ونشر ثقافة الخوف والابتزاز وبثّ سموم الرشوة والفساد والإفساد لتوهينَ مفاصلَ الشعب

وتجلّى القهرُ الاقتصاديّ بالحؤول دونَ نموّ الرأسماليّة الوطنيّة ورَهْنِ بقائها نسبيًا بمدى ارتباطها بالمافيا الكومبرادوريّة متمثّلة في عائلة «الطرابلسي» وغيرِها من حاشية النظام وتشعّباتها الأخطبوطيّة.

وإعلاميًا، تحوّلت المنابرُ كافةً إلى أبواقٍ تضليليّة اضطَرّتِ الشعبَ إلى الإصغاء إلى قنوات فضائيّة تبثّ من قواعد صهيو ـ أمريكيّة في الخليج بخاصّة، تروِّج للإسلام السياسيّ والتطبيع مع الكيان الصهيوني في آنٍ معًا (١٩) ساعيةً إلى أن يُضيِّعَ الشعبُ هويّتَه القوميّةَ والوطنيّة.

وتزامن ذلك مع ضرب استقلاليّة القضاء، ومحاصرةِ القضاة والمحامين الشرفاء، ومطاردةِ الناشطين الجادّين في مجال حقوق الإنسان، وتدجين المثقفين، وإشاعةِ منظّمات صُوريّةٍ تحت عنوان «المجتمع المدني»، وتغليف ذلك بخطابٍ ديماغوجيّ حول «دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية وحوار الحضارات والتسامح والوسطيّة...» إلخ.

بموازاة ذلك كلّه، كانت رحمُ الشعب تحتضن جنينَ الغضب القادم، أعني مئاتِ الآلاف من الشباب الجامعيّ العاطلِ عن العمل، والواعي بمعاناته وانسداد آفاقه، والرافضِ لتوظيف بلاده في سياسات صهيو ـ أمريكيّة تجلّى بعضُها في التطبيع السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ والإعلاميّ والأكاديميّ المعلن وغير المُعْلَن مع إسرائيل.

وبعد أن يئس الشبابُ، الذي ذاق شتّى أنواع القمع والتهميش خلال دراسته الجامعيّة وإثر تخرُّجه، من الحلول التي طَرَحَها على نَفْسه مثل «الحرْقان» بأجساده المفعمة حيويةً إلى شواطئ أوروبا، بات ظهرُه إلى الحائط، فاضطرّ إلى حَرْق الجسد العاجز المكبَّل المُهان احتجاجًا تراجيديًا معبِّرًا عن نفاد صَبْر هذا الشعب الحليم ورفضِه التكيُّفَ مع أشكال الخصْي والإذلال

هكذا وضَعَتْ أشكالُ الضغط القاهر تونسَ على حافّةِ بركانٍ كامنٍ كانت عَرَبةُ خضار الشابّ محمد بوعزيزي صاعقَه المفجِّر. فتَولد السيلُ الجارفُ من قطرةٍ أفاضت كأسَ القَهْر، واكتمل جنينُ الغضب لنشهدَ ولادتَه الطبيعيّة في شوارع البلاد، بعيدًا عن أشكال الولادات القيصريّة الشائهة التي شهدتْها دولٌ عديدةٌ بتدخّلات الجرّاح

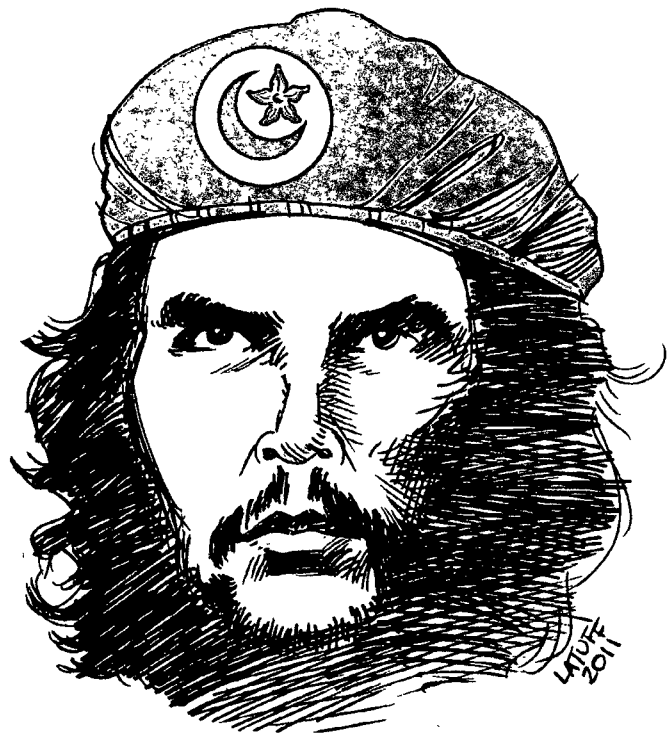

ملصق من وحي ثورة تونس غيفارا التونسي (كارلوس لطّوف)

الأمريكيّ وأدواته الصدئة. وانبثق نورُ الثورة من حريق الأجساد المقهورة، ليضيء تونسَ بأسرها.

وبالتالي وجَدَ الشعبُ نفسَه يُعيد الاعتبارَ إلى الإيديولوجيا/منظومة قيمِه وتطلُّعاته النبيلة، بتجلّياتها المختلفة، لتعلن نفسَها من خلال مدٍّ تأطيريّ لهذه الحركة العفويّة العظيمة، تطفو عليه موقّتًا أشكالٌ حزبيّةٌ وتنظيميّةٌ شتّى، طارحةً نفسها قواربَ نجاةٍ في هذا الفيضان الشعبيّ العارم للابتعاد بالثورة عن تخوم الفوضى. إلاّ أنّ الرهان الحقيقيّ يبقى على القوى الحيّة اللصيقة بحركة الشعب العفويّة منذ كانت حالةً جنينيّةً، وعلى ما تبتدعه هذه الحركةُ في صيرورتها من أشكال تنظيميّة تعبّر عنها بصدق.

ولكنْ يجب أن لا نستخفّ بالأخطار المحْدقة بهذه الثورة التي بقَدْر ما هي مصدرُ أمَلٍ لشعوب المنطقة فإنّ أنظمةً قريبةً وبعيدةً لن تدّخر جهدًا لاحتوائها والغدر بها بغيةَ إجهاضها. والخطر الأكثر قُرْبًا يأتي مَن قوى غَربيّة، فرنسيّة وأمريكيّة تحديدًا، تحاول تجاذبَ الثورة وحرفَ مسارها الوطنيّ باستخدام قوى محلّيّة موجودةٍ داخل الدولة وداخل المشهد السياسيّ قبل ١٤ جانفي ٢٠١١، أو وافدةٍ من المنافي الغَرْبية وفي هذا السياق يتنزّل تضخيمُ دور الوثيقة التي سرّ بها مركزُ «ويكيليكس» الإلكترونيّ، بشأن الرئيس السابق زين العابدين بن عليّ، والتي أَظْهَرَتْه متمرّدًا على واشنطن ومارقًا على مَنْ أوصلوه إلى سدّة الحكم، ذلك أنّ المضخِّمين لهذا الدور يزعمون أنّ تسريب تلك الوثيقة كان مُتعَمّدًا لنشر الرعب في تلك الأنظمة التي لا تنشط كما ينبغي في خدمة المصالح الصهيو ـ أمريكيّة، انطلاقًا من أنّ مأخذ واشنطن على بن عليّ أنّه انشغَلَ عن خدمة المصالح الأمريكيّة بخدمة مصالح زوجته وعائلتها التي كانت تلقى دَعْمًا من باريس في سياق التجاذب الفرنسيّ ـ الأمريكيّ حول تونس ودول المغرب العربيّ كافّةً. ولئن كان هذا التوظيفُ المشبوهُ لبعض وثائق ويكيليكس يؤكّد اندراجها في مخطّط لخدمة الأهداف الأمريكيّة والإسرائيليّة، إلاّ أنّ تصريحات نتنياهو تبدِّد الزعم في أنّ الرئيس المخلوع تخلّى لاحقًا عن خدمة المصالح الصهيو ـ أمريكيّة. ناهيك بأنّ نصيحة واشنطن لبن عليّ عن زوجته وعائلتها تعود إلى سنوات قبل اندلاع الثورة النظيفة والبريئة من أيّ عامل خارجيّ مؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى العكس من ذلك، فإنّ القوى الخارجيّة تنظر بتطيُّر إلى هذه الثورة وتحاول ـ عبثًا إنْ شاء اللّه والشعبُ ـ حَرْفَهَا عن مسارها والحؤولَ دون تحقيق أهدافها.

وبوضوح أدقّ، فإنّ خصوصيّة هذه الثورة تنبع من تراث الشعب التونسيّ النضاليّ، السياسيّ والثقافيّ والنقابيّ والشعبيّ بدءًا من ابن خلدون وصولاً إلى محمد بو عزيزي مرورًا بعبد العزيز الثعالبي والطاهر الحدّاد وأبي القاسم الشابّي ومحمد علي الحامي وغيرهم، ومن كون هذا الشعب ذا حساسيّةٍ عاليّةٍ إزاء كرامته وحريّته وإنسانيّته. ولهذا كلّه انتفض على هذا النحو عندما بدأتْ آلةُ القمع والقهر والإذلال تمسّ جذورَه الخضراءَ ونَبْضَ عروق الحياة فيه .. هذه الجذور التي يبستْ للأسف في مجتمعاتٍ عربيّةٍ عديدة.

تونس

هادي دانيال

كاتب سوري مقيم بتونس

خواطر عن تونس بعد الانتفاضة

□ رشاد أبو شاور

تونس ١٩٧٣

في آذار من ذلك العام التقيتُ بتونس الخضراء. كانت تلك أوّلَ مرّةٍ أزور فيها بلدًا عربيًا مغاربيًا. والمناسبة هي انعقادُ مؤتمر اتّحاد الأدباء العرب لأوّل مرّةٍ في بلدٍ مغاربيّ.

فرحةُ اللقاء في قاعة الاستقبال في مطار تونس، والفوضى المحبَّبة التي أشاعها أعضاءُ الوفود العربيّة القادمون من مصر ولبنان (الوفدان اللبنانيّ والفلسطينيّ وصلا معًا من بيروت على الطائرة نفسها)، وسعادةُ الكتّاب التونسة بالحدث لأنّ المؤتمر ينعقد في بلدهم وهم أصحابُ السبق: تلك لحظةٌ لا تُنسى.

تنقّلنا في ربوع الديار التونسيّة، من العاصمة تونس إلى القيروان العريقة، فسوسة، فبنزرت التي زرنا مقبرتَها حيث مئاتُ الأضرحة لشهداءَ سقطوا في مواجهة الاستعمار الفرنسيّ. الرئيس التونسيّ آنذاك، المجاهدُ الأكبر (هكذا كان يصف نفسَه ويلقَّب إعلاميًا)، خَطَبَ في الوفود، مروِّجًا لأفكاره، ولا سيّما لمبدإه السياسيّ، «خذْ وطالِبْ.» وهاجم الرئيس جمال عبد الناصر. ولم يغبْ عن باله أن يلوم الفلسطينيين الذين رموْا موكبَه بالحجارة والبندورة في مخيّم عقبة جبر، أحدِ مخيّمات أريحا.

بعد عودتي إلى بيروت كتبتُ مقالة بعنوان «تونس خضراء. . ولكن!» والاستدراك كان ردًا على بورقيبة وخطابه السياسيّ؛ فخضرةُ تونس تنتقص من بهائها هيمنةُ سي الحبيب بورقيبة وحزبِه الواحد!

نُشرت المقالة في عدد خاصّ أصدرتْه مجلةُ الآداب حول المؤتمر ووقائعِه والخلافاتِ التي برزتْ فيه. وكان صاحبَ الموقف الأبرز، نقابيًا وسياسيًا، هو الصديقُ الكبيرُ الدكتور سهيل إدريس، الذي انحزتُ إلى موقفه وتبعتُه في مغادرة القاعة. وكنتُ الوحيدَ من الوفد الفلسطينيّ الذي أعلن انحيازَه.(١)

تونس ١٩٧٧

في ذلك العام عُقد المؤتمرُ الثاني للاتّحاد العامّ للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين في تونس. وكانت تلك هي زيارتي الثانية لها في المؤتمر تمكّن الكتّابُ والصحفيّون الفلسطينيّون المعارضون لنهج التسوية من الانتصار ديمقراطيًا، واستحوذوا على الأمانة العامّة التي اجتمعتْ وانتخبت الأستاذ ناجي علّوش أمينًا عامًا، والصحفيَّ الكبيرَ حنّا مقبل أمينًا للسرّ. وكنتُ أحد الذين انتُخبوا لعضويّة الأمانة العامّة.

تلك كانت واحدةً من أبرز معارك الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين في مواجهة الانحراف، والهيمنةِ على الثقافة الفلسطينيّة، وتكريسِ المثقف الفلسطيني مزوِّرًا وخادمًا لنهج سياسيٍّ أودى بقضيّتنا إلى ما آلت إليه من تردٍّ وخراب. وكانت تونس، من جديد، مسرحًا لهذه المعركة.

تونس ١٩٨٢

بيروت حوصرتْ. صمدتْ واستبسلتْ. لكنها خُذلتْ عربيًا رسميًا، وآلت المفاوضاتُ إلى اتفاقٍ مع أمريكا على خروج قوّات منظّمة التحرير الفلسطينيّة إلى بلادٍ عربيّةٍ بعيدةٍ عن فلسطين (باستثناء سورية).

قبل توزيع القوّات الفلسطينيّة، عُقدت اجتماعاتٌ، واستُمزج كوادرُ الثورة في أيّ المنافي يودّون التوجّهَ إليها، فاخترتُ التغريبةَ البحريّةَ التونسيّة، رغم التحذير بأنها ستكون رحلةً خطرة، إذ ستستمرّ سبعة أيّام. بقينا ستة أيّام في البحر، وفي فجر اليوم السابع تهادت السفينة «سولفرين» وهي تدخل ميناءَ بنزرت. وبدأنا نرى مشهدًا لا يغيب من الذاكرة: حشودًا هائلةً متداخلة، تبدو جسدًا واحدًا، وصوتًا واحدًا هادرًا، يدوّي ويمسح بأنفاسه الحّارة آخرَ خيوط الليل.

جموعٌ تونسيّة وفدتْ من أرجاء البلاد كافّةً لتستقبل الفلسطينيين، وتُشعرهم أنّهم ليسوا غرباء ولن يكونوا غرباءَ في تونس ووسط تلك الأجواء أصررنا على أن نهبط لنلتقي بشعب تونس، ورفعنا كلاشنكوفاتنا، معلنين أنّنا نرفض الهزيمة

١ ـ تعليق الآداب كان وفد اتّحاد الكتّاب اللبنانيين إلى المؤتمر قد قرّر إثارةَ موضوع الاعتقالات والضيْم التي طاولتْ كتّابًا ومثقفين، ولاسيّما في مصر والبحرين والسعوديّة، واقترح رئيسُه (سهيل إدريس) «ميثاقَ شرف» يتعهّد بموجبه الاتحادُ العامُّ للأدباء العرب بشجب الإرهاب الفكريّ لكنْ حين طُرح «الميثاقُ» على التصويت سَقَطَ لكون أكثر الاتحادات تابعةً للسلطة فانسحب الوفدُ اللبنانيّ من المؤتمر، وتبعه عددٌ من المثقفين العرب للتفاصيل، راجع سهيل إدريس، **في معترك القوميّة والحرّيّة** (بيروت دار الآداب، ط ٢، ١٩٨٣)، ص ١٦١ ـ ١٧٦

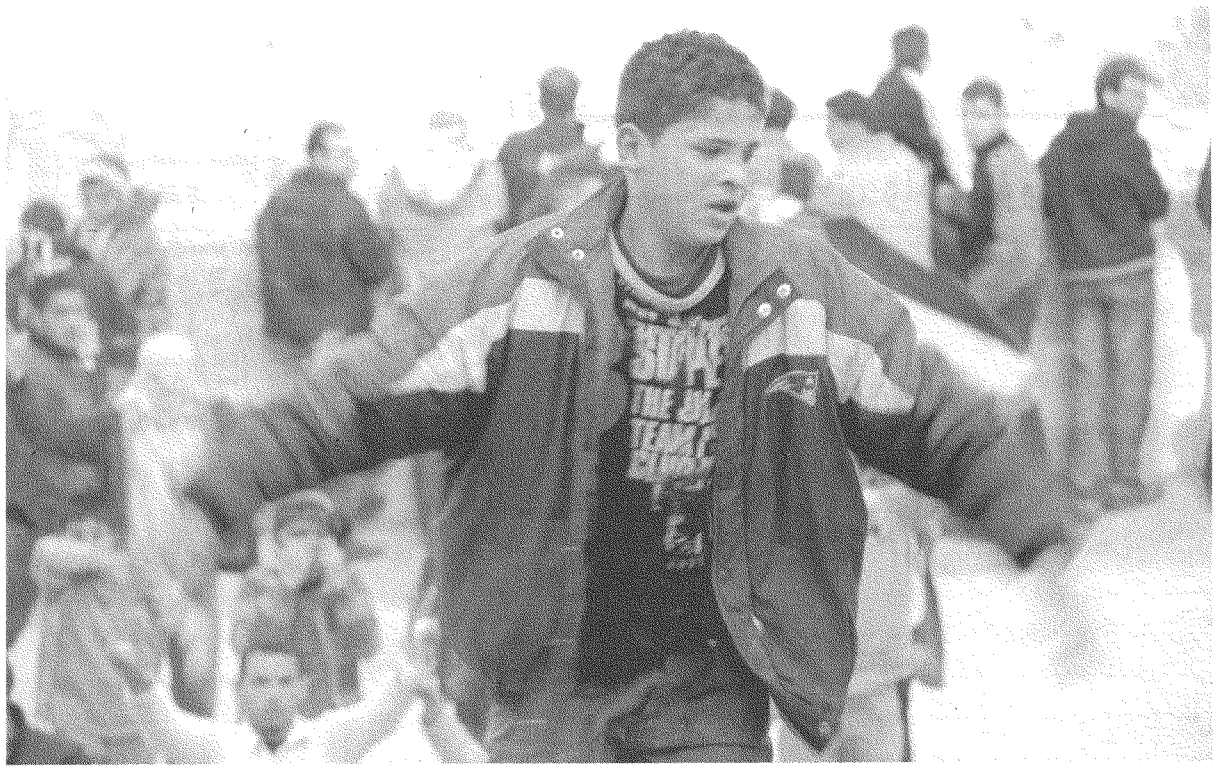

ترفرف روحي هذه الأيّام في سماء تونس، تحيّي مدنَها، وقراها، وفتياتها، وفتياتها، وتنشد مع أهلها الشجعان: «إذا الشعب يومًا...»

والغربة، وأنّنا ببنادقنا سنواصل كفاحَنا حتى نعود إلى فلسطين وتعودَ إلينا.

انتقلتُ وزميلين إلى فندق في العاصمة. وفي ظهيرة اليوم التالي توجّهنا إلى مطار تونس، ومن ثمّ إلى دمشق، لا لأنّ الأسرة هناك فحسب، بل لأنني وآخرين كنّا على يقين أنّ المعركة ستتواصل على أرض لبنان لكنس الاحتلال الصهيونيّ ومواصلة معركة تحرير فلسطين.

في العام ٨٨، غادرتُ إلى تونس، حيث مكثتُ مع أسرتي حتى العام ٩٤ وفي تونس تنقّلتُ من مدينة إلى مدينة، ومن جامعة إلى جامعة، وتعرّفتُ على روح الشعب التونسيّ: حبّه لوطنه، انتمائه لأمّته، تحسّسِه لمأساة شعب فلسطين، وتقديسِه لفلسطين.

واليوم أسعدني أن ترتفع أصواتُ شعراء تونس ملبّيةً نشيدَ الشابّي: «إذا الشعبُ يومًا أراد الحياة/ فلا بدّ أن يستجيب القدر.» من جسد شابّ بسيط، ممتلئ بالكرامة والعنفوان، انطلقت الشرارةُ التي أضرمت النارَ في دولة الطغيان. وها هي تمتدّ إلى كلّ بلاد العرب، حيث النظامُ العربيّ المستنسخ، المستمسخ.

شعبُ تونس أعاد الاعتبارَ إلى الجماهير العربيّة فهي ليست كمًا مهملاً، وهي لم تستسلمْ كما هُيّئ للطغاة وأعداء الأمة. فها هي البشارة تأتي من تونس، من حيث لم يتوقّع. نعم، شعب تونس يُعلّم، ويُلهم، ويعيد إلى ملايين العرب قيمتَهم.

❖ ❖ ❖

ترفرف روحي هذه الأيّام في سماء تونس، تحيّي مدنَها، وقراها، وفتياتها، وفتياتها، وتنشد مع أهلها الشجعان: «إذا الشعب يومًا...»

تونس اليوم خضراءُ خضراء. فما كان يشوّه خضرتَها، ويَغْمر نفوسَ أهلها بالحزن والقهر، قد زال. وها هي خضرتُها تفيض على بلاد العرب، فتُلهمهم، وتبرهن على أنّ شجرة الروح، روح الشعب، تبقى خضراءَ رغم عسفِ الطغاة، وتجويعِهم لأهل البلاد، لزارعي النخيل والزيتون، لمحبّي الحياة إلى حدّ الاحتراق وهو احتراقٌ يعقبه انبعاثٌ نعيشه في تونس، ويمتّد إلى كلّ بلاد العرب

أتابعُ ليلَ نهارَ مجرياتِ الثورة التونسيّة، بفرح وقلق؛ فأنا أعرف حجمَ التحدّيات، وأتوقّع ضراوةَ المؤامرات التي تُدبَّر من أطرافٍ عربيّة مرتعبة، وأمريكيّة وصهيونيّة هالتها ثورةُ شعب تونس، ولذا ستعمل على الالتفاف عليها، ومحاصرةِ رياحها للحيلولة دون اكتساحها نظمَ حكمٍ باليةً تابعة.

❖ ❖ ❖

واليوم، بعد كلّ تلك السنين على كتابة مقالي «تونس خضراء ولكنْ...،» ها أنا ذا أردّد مع الذين آمنوا بالجماهير رغم حالة الانكسار التي انكسرتْ تونس خضراء خضراء. والعقبى للبلاد العربيّة التي صحّرها الفسادُ وأجهزةُ القمع المجرمة.

عمّان

رشاد أبو شاور

كاتب فلسطينيّ.

الإحـــراق، الـــسرّاق، الـــتـــدويـــن، فـــلـــســـطـــين، وأمـــور أخـــرى

□ إلياس الماجري

ألاَ يحملنا التفكيرُ في ما قام به محمد البوعزيزي على استحضار «الفنّ الجسمانيّ» (البادي آرت)؟

فنّانو هذا النوع (أمثال ميشال جورنياك وجينا بين) كانُوا يحتلُّون الساحات والشوارع لتعذيب أجسامهم وتشويهها وجرحِها ووخزِها، على مرأًى من المارّة وعابري السبيل. وكانت نصوصُهم النظريّة كثيرًا ما تُحيل على قصّة المسيح وواقعةِ صلبه وعذاباته أمام الجماهير. إنّ قراءة مجموعة البادي آرت لرمزيّات آلام المسيح تُفيد بأنّ آلام الجسم هي أكثرُ ما نستطيع إيصالَه إلى الآخر، أو لعلّها أداةُ التواصل بامتياز. إنّ الجسد، بتألُّه، قد يُفصح عمّا يعجز عنه ألفُ نصّ مستغيث.

إنّ ما يدعونا إلى استحضار هذا التيّار الفنّيّ عند الحديث عن البوعزيزي ليس مفهوم التواصل عبر وجع الجسد فقط، ولا توظيف الجسد للإفصاح بدلاً من الكلام فحسب، بل دلالة المكان أيضًا. فما معنى أن يختار الفنّانُ الشارعَ بدلاً من قاعةٍ مُغلقةٍ لعرض إبداعه؟ لعلّنا نستطيع اليوم، بتطوّر المقولات الفلسفيّة ونصوص أنطونيو نيغري ومايكل هاردت وفتحي المسكيني، أن ندرك دوافع الانشغال بالشارع واختياره مكانًا أوّلى باستيعاب الخلق فاقتحامُ الفنّ للشارع نقدٌ صريحٌ لمفهوم «العامّ» (الطريق العامّ)، ولمفهوم «الخاصّ» أيضًا، عبر ما هو «مُشترك.» وها إنّ الجسد، الذي لم نكن نرى منه غيرَ «ملْكيّةٍ خاصّةٍ،» تنضبط في الغالب لقوانين الدولة وتشريعاتها، قد صار مشتركًا، وجعًا تتناقله الجماعاتُ، ويَعْبر سريعًا كالوميض. ولم يعد الشهيد يسكن الضمائر فحسب، بل بات يُسائل الألبابَ ويناقش المفاهيمَ ومن هنا نُسمّي عملَ البوعزيزي: «الواقعة الإستاطيقيّة.»

❖❖❖

تهافت الإعلامُ الرسميّ والأجنبيّ على توصيف الثورة التونسيّة وتسميتها. لنجزمْ بدءًا أنّها ليست «ثورة الخبز» ولا «الجائعين» أو «المضطهدين،» ولا هي حتمًا «ثورة الياسمين.» إنها ثورة النخوة والكرامة. إنّ إصرار العامّة على هذه التسمية إصرارٌ واضحٌ على الجانب الإيطيقيّ للثورة وتشبثٌ بمبادئها الأصليّة. فمحمد البوعزيزي اصطبر على البطالة، وتحمّل الخصاصة، ورضيَ أن يعمل بائعًا متجوّلاً بالرغم من حيازته شهادةً عليا... ولكنه أقدم على إحراق نفسه حين صفعتْه إحدى المسؤولات الحكوميّات في مقرّ الولاية لقد كان الاحتراقُ ردَّ النفس الكريمة المكابرة الأبيّة. أما إصرار وسائل الإعلام والأقلام المأجورة على غير ذلك فإصرارٌ غيرُ بريء على تجريد هذه الثورة الاجتماعيّة من معانيها وعزلها عن مكمونها الأخلاقيّ العميق. ليست هذه الثورةُ ثورةَ رعاع، بل ثورة عظماء. وكما فيها الخلقُ والابتكار، فإنّ فيها من العزّة والكرامة لمَآثرَ وعِبرًا لكلّ الجماهير في شتّى أصقاع العالم.

❖❖❖

كان الشعار الذي انطلقتْ منه الثورة واكتست به مشروعيّتها هو «التشغيل استحقاقْ يا عصابة السرّاقْ.» ولكنْ مَن هي بالضبط عصابةُ السرّاق؟ أين تبتدئ وأين تنتهي؟

لا تقتصر عصابة السُّرّاق على بن عليّ وعائلته وأنسابه، بل تتجاوزهم إلى كلّ حلفائهم ممّن نهبوا ثرواتِ البلاد: شركاتٍ متعدّدةَ الجنسيّات، ومُستثمرين أجانب، وقوًى خارجيّةً تهيمن على السوق فتسطِّر الخطوطَ العريضةَ لاقتصاد الدولة. الإجماع واضح لدى الجماهير التونسيّة على أنّ الخلل لا يكمن في الرئيس المخلوع وذويه وحدهم، بل في سياسة اقتصاديّة تابعة وعميلة أقصت السوادَ الأعظمَ من المجتمع وأسقطتْه عن برامجها التنمويّة، حتّى صار يحلو للبعض تشبيهُ تونس بالبلد الذي لا يروق إلاّ للأجنبيّ إنّ شعار «السرّاق» شاملٌ وراديكاليٌّ في إدانته، إذ يُسقط ورقةَ التوت عن نظام اقتصاديّ عالميّ كامل، ويفضح وحشيّة الإمبرياليّة أوَليس تهميشُ أهالي سيدي بوزيد والقصرين وتالة شرطًا من شروط تغلغل العولمة، وتواصل الخوصصة، وانتعاش رؤوس الأموال الأجنبيّة؟

إنّ عصابة السرّاق تبدأ من قرطاج وتنتهي في تل أبيب ومانهاتن. ونحن لم ننتظر طويلاً حتى يأتينا اليقين، إذ سرعان ما انطلقتْ مظاهراتٌ في إسرائيل تساند الرئيسَ المخلوع، وعجّلتْ واشنطن في الائتلاف مع «مُقرَّبيها» لتشكيل حكومة موقّتة (موقوتة) في وقت قياسيّ.

هذا ما استوعبتْه الجماهيرُ، ولم يستوعبه الكثيرُ من «النخب السياسيّة.» الجماهير صارت أكثر حزمًا وصرامةً وراديكاليّةً من الأحزاب والمنظّمات

الجماهير اقتحمتْ عهد المقاومة، وما زالت «النّخب» تسعى نحو المراكمة

والجمعيّات الحقوقيّة. ولعلَّ أبلغ مثال على ذلك هو الشعار الذي ردّدتْه الجماهير أثناء مسيراتها: «اعتصامْ اعتصامْ حتى يَسقط النظامْ.» الجماهير تجاوزتْ مطالبَ «التداول السلميّ على السلطة» ومطالب «الحريّات» و«الديمقراطيّات» وأطاحت بالنظام. الجماهير تخلَّصتْ من كلّ فهم عموديّ للسلطة، وأضحت لا ترى تصريفًا آخر لشؤون حياتها غيرَ الفهم الأفقيّ. لقد أضحى جليًا أنّها تلقي اليوم بأبصارها إلى ما هو أبعد من أفق الحكومات، والانتخاب، والتمثيل، والدولة الحقوقيّة، وغير ذلك ممّا يمثّل أقصى ما تصبو إليه أحزابُ المعارضة. الجماهير اقتحمتْ عهد المقاومة، وما زالت «النُّخب» تسعى نحو المراكمة.

❖❖❖

أثبتت الجماهيرُ من خلال هذه الثورة أنَّ عصر الإنترنت هو عصر الديمقراطيّة بامتياز، عصرُ الإعلام الموازي، عصرُ المعلومة المُفلتة. وقد تنبّهت السلطة وحلفاؤها في أمريكا وإسرائيل وفرنسا إلى هذا الأمر من قبل، وزرعوا في الفايسبوك وغيرِه من المواقع الاجتماعيّة «ميليشياتٍ» وشبكاتٍ لا ترمي إلى الدفاع عن شرعيّة السلطة فحسب، بل إلى بثّ أشباه النقاشات والإشكالات الكاذبة أيضًا حول الرجعيّة والهويّة والعرقيّة واللغة من أجل صرف الشبيبة عن مشاكلها الحقيقيّة وإدماجها في جدلٍ عقيمٍ ومصطنع لكنّ تلك الإجراءات لم تكن لتئد العاصفة

إنّنا، إذ نقول إنّ عصر الإنترنت عصرُ الديمقراطيّة الأفقيّة (لا العموديّة المبنيّة على الانتخاب والنُّخب)، فإننا نعني بذلك أنّه عصر «المصطَّحات» إذا ما اقتبسنا مفهومَ جيل دولوز وفيليكس غاتاري. هو عهدٌ بشيرٌ للجماهير، ونذيرٌ للسلطات القائمة على ثنائيّة «المراقبة والمعاقبة.» ولا خيارٍ أمام هذه السلطات الآن غير أن تعيد قراءتها للمجتمع ولجهاز الحكم؛ فهي اليوم في مأزقٍ لا خلاصَ لها منه باديًا في الأفق. أقول هذا أيضًا ردًا على الحكومة «الموقوتة» التي عيَّنتْ «بطلاً فيسبوكيًا» ليشْغل منصبَ كاتب دولة لدى وزارة الشباب، وكذلك ردًا على القنوات التلفزيّة التونسيّة التي انطلقتْ بعيْد هروب بن عليّ إلى دعوة بعض المُقرّبين إليها من «المناضلين الافتراضيين» الفايسبوكيين إلى حصص وبرامجَ تزعم أنّها تحلّل أطوارَ الثورة وتوهم المُتفرِّج بأنها مُعدَّةٌ لـ «تكريم» صانعي الملحمة الافتراضيّة. لكنّ الجماهير اليوم تعلم أنَّ عصر الإنترنت ليس عصرَ قياداتٍ أو أيّ شكلٍ قديمٍ من الأشكال الهرميّة للجماعات، وبالتالي فإنّ النشاط الإعلاميّ على الفايسبوك لا يحتاج (بل لا يَحتمل) هيكلةً عموديّةً وزعاماتٍ وناطقين رسميين. وإنّ كل محاولةٍ لمأسسة النشاط الافتراضيّ محاولةٌ «بوليسيّة» للحدّ من التداعي المعلوماتيّ الحرّ، أو لإغلاق حنفيّة المعلومات الهدّارة التي نرتوي منها كلّنا في زمنِ التزييف الإعلاميّ المُوجَّه. وللتذكير، فإنّ الڤيديوات التي غطّت

المقاومة الاجتماعيّة في سيدي بوزيد والقصرين والرقاب وتالة والمزّونة وبو عون كانت مصوَّرة بهواتف أهالي هذه المناطق، وانتشرت انتشار النار في الهشيم بعد أن حمّلوها بأنفسهم على الفيسبوك؛ وهي الڤيديوات عينُها التي استخدمتْها قناةُ الجزيرة في تغطية الثورة منذ اندلاعها. وبالتالي فإنّ أيًا من المدوّنين لا يحقُّ له أن ينسب إلى نفسه دور «البطولة الافتراضيّة.»

إنّ زمنَ المدوّنات والصفحات الاجتماعيّة لا بطولة شخصيّة فيه ولا قيادة. وقد أثبتتْ هذه الثورة أننا نعيش عصرَ الجماهير، لا عصرَ الشخوص. وفي المقابل، فاجأتنا القنواتُ التلفزيّة الرسميّة في تونس بعد الثورة بتغيير الوجوه وتدعيم المشهد بنساءٍ حسناوات، عوض أن تتغلغل في جهات الوسط والجنوب والشمال الغربيّ والشرقيّ لتُسند المِصْدح [الميكروفون] إلى من ظلّوا مقصيّين منه أكثر من خمسين سنة. هذا المشهد المليء بالنفاق يُذكّرنا بمقولة السينمائيّ السويسريّ جان لوك غودار، من فيلم «تأريخ السينما»: «العذاب ليس نجمًا، إذ لا يظهرُ أبدًا في صورةٍ مكبَّرة.»

❖❖❖

اليوم، إذ نُتابع عن كثبٍ ثورةَ الجماهير المصريّة وغيرها، فإننا لا نرى فيها تواصلاً لِما شرعتْ فيه جماهيرُ تونس فحسب، بل نرى فيها حتميّة إستراتيجيّة للحفاظ على ثورتنا كذلك. إنّ مُخلِّصنا الوحيد، ربّما، من تركيز الجهات الأجنبيّة على بلادنا يمرّ عبر توسّع الثورة وانتشارها في كلّ بلد عربيّ حتّى ليستعصي على الدخلاء حصرُها أو تطويقُها. نعم، ما أحوجَنا اليومَ إلى نضالات كلّ الجماهير العربيّة حتى لا تنحصرَ تونس! وما أحوجَنا إلى الجماهير الفلسطينيّة في غزّة والضفة، بل داخل الخطّ الأخضر أيضًا، لاستغلال رياح الحريّة والاستبسال من أجل إطلاق انتفاضةٍ جديدةٍ، لا ضدّ الاحتلال الصهيونيّ وحده بل كذلك ضدّ قيادات «فتح» ورموزها الحاليّة المرفوضة شعبيًا.

ما تخشاه الديبلوماسيّاتُ الأجنبيّة هو أن تصير بلدانُنا ذاتَ سيادة، تعبّر عن قضاياها بحريّة ومن منطلق قناعاتها الوطنيّة والثقافيّة. ولذلك تسعى هاته الديبلوماسيّاتُ إلى الركوب سريعًا على الأحداث لفرض حكومةٍ مواليةٍ لها. فمعنى أن نكون ذوي سيادة هو أن نفرض سياسة اقتصاديّة وطنيّة لا تهمِّش أصحابَ البلاد كي تخدم الأسيادَ الأجانب؛ ويعني أيضًا أن نكون فخورين بثقافتنا نسعى لتطويرها وتحيينها؛ ويعني أيضًا أن نقول «لا» واضحة وصريحة في وجه الاحتلال الإسرائيليّ لفلسطين.

لقد تحققت الثورة، ويبدأ اليوم النضالُ الاجتماعيّ لحماية مكاسب الثورة، الإيطيقيّة منها والماديّة.

تونس

إلياس الماجري

فنان تشكيليّ، وشاعر، من تونس.

تونس، مصر...
الامة العربية تدق باب الحرية

انتصار إرادة الحياة:
لنتعلّمْ من شعب تونس

□ نادر فرجاني

دلالات الفرار

قبل يومين من فرار جلاّد تونس سألني صديقٌ عمّا سيحدث في تونس، فأجبتُ: «مهما يحدث، فلن تعود تونس ثانيةً إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة.» ولم أكن أدري وقتها بالطبع أنّ شعب تونس سيغيِّر تونس، وربما الوطنَ العربيَّ بأكمله، إلى الأبد، ويكتب فصلاً ناصعًا في تاريخ نضال الشعوب العربيّة من أجل الحريّة والعدل. وكما قال نابغةُ الشعر التونسيّ أبو القاسم الشابّي: «إذا طَمَحَتْ للحَياةِ النُّفوسُ فلا/بُدَّ أَنْ يَسْتجيبَ القَدَرْ.»

لقد فعلها أحفادُ أبي القاسم الشابّي. تمثّلوا أبياتٍ رائعةً من شعره حرفيًا دقّوا بابَ الحريّة الحمراءِ بدماءِ عشراتٍ من شهداء الثورة البررة، بدءًا بالشابّ العشرينيّ، المتواضع قدرُه بمعايير الثروةِ والجاه، ولكن المفعم بالكرامة والإباء، محمد البوعزيزي، من سيدي بوزيد في الجنوب التونسيّ شابٌّ جامعيّ، من أسرةٍ متواضعة، فقد الأملَ في الحصول على عمل بعد سنوات من البحث، فقرّر أن يسعى وراء رزق عائلته من بيع الخضر والفواكه على عربة يدٍ بسيطة. لم يكن يسرق أو ينهب أو يعيث فسادًا كالطاغية وعائلته وأعوانه. أحرق نفسَه احتجاجًا على فقدان الأمل في حياةٍ كريمةٍ تحت الحكم التسلّطيّ المتبجّح بـ «المعجزة التونسيّة،» وعلى هدر كرامته عندما صفعتْه شرطيّةٌ لمنعه من كسب عيشه المتواضع، فأوقد بجسده شرارةَ الثورة الشعبيّة.

وعندما عبّر الشعبُ، جميعُه، عن أنّه، مثل سي محمد البوعزيزي، يريد الحياةَ بحريّةٍ وكرامة، ولو دفع حياتَه ثمنًا، استجاب القدرُ، وانجلى الليلُ، وانكسر القيدُ. بل إنّ شعب تونس أعاد اكتشافَ ذاته الأبيّة، وصهرتْه الثورةُ في لُحْمة جديدةٍ أقوى ممّا كان يُظنّ ممكنًا بعد أن ظلّ نظامُ الطاغية يعمل على تدميرها ٢٣ عامًا، حتى انضمّت قوى الأمن إلى المتظاهرين الذين كانت تطلق عليهم الرصاص الحيَّ بأوامرَ من ذلك النظام إلى ما قبل أيّامٍ قلائل. وقد تجلّت تلك اللحمةُ في مسيرة تونس «العميقة» التي اندفعتْ من أعماق البلاد إلى العاصمة، واعتصمتْ أمام مقرّ رئاسة الوزارة طوال ليل الشتاء القارس، متجدّيةً حظرَ التجوّل، ومطالبةً باستقالة الوزارة الموقّتة التي ضمّتْ أغلبيّةً من وزراء العهد البائد. وتكشّف ذلك الاعتصامُ عن مشاهدَ باهرةٍ من التلاحم والتكاتف بين التونسيين المعتصمين، رجالاً ونساءً، ومن الترحيب المضياف للوافدين من أهل تونس العاصمة، خصوصًا للنساء الوافدات. فما كلُّ هذه العظمة التي أشعلها التوقُ إلى الحريّة وطفق يدفئ الأفئدة حبًا وأملاً على كامل التراب التونسيّ وفي عموم الوطن العربيّ؟!

إنّه لمن واجب العرب، ولا سيّما المقهورون، التعلّم من شعب تونس: فمَنْ «لا يُحِبُّ صُعودَ الجبالِ/ يَعِشْ أَبَدَ الدَّهْرِ بَينَ الحُفَرْ»؛ و«إذا مَا طَمَحْتُ إلى غايَةٍ/رَكِبْتُ المُنى وَنَسِيتُ الحذَرْ» والدرسُ **الأوّل** هنا هو خطأ التهوين من شأن الأفكار في صنع حركة المجتمعات والتاريخ، ولو بدت حالمةً أو مبكّرة. ولا ريْب في أنّ الشابّي، ابنَ الجنوب التونسيّ أيضًا، لم يكن يتصوّر، عندما سطّر هذه الأبيات الملهمات في بدايات القرن العشرين، أنّها ستجد تمثيلاً شبهَ حرفيّ لها في بدايات القرن الحادي والعشرين.

والدرس **الثاني** هو أنّ الطاغية، بعد أن استنفد كلَّ محاولات القمع الباطش ثم التسويف الكاذب، اضطرّ إلى الهرب على عجل، بعد أن أنذره قادةُ الجيش، الذي انحاز إلى الشعب ورفض قمعَ الانتفاضة، بوجوب المغادرة إنْ شاء الإبقاءَ على حياته قبل إغلاق المجال الجويّ للبلاد بعد ساعاتٍ قليلة. فهرب من نفق سريّ كان قد أعدّه مسبّقًا، دليلاً على أنه لم يثقْ قطُّ بالشعب الذي استبدّ به؛ تمامًا مثلَ أيِّ لصٍّ دنيءٍ يغادر مسرحَ جريمته متخفّيًا عجِلاً ملهوفًا.

والدرس **الثالث** هو أنّ الطاغية الهارب بجلده، وربّما بما نَهب هو وأهلُه وأعوانُه، لم يجد أحدًا من سادته يَسْمح له بتدنيس أرضه التي خَدَمَ حكّامَها بتفانٍ على حساب شعبه والشعبِ العربيِّ جميعًا، وكان يظنّها ستكون له أرضَ الميعاد عندما تدور عليه الدوائر. فظلّ يحوم بطائرته هاربًا مذعورًا، يتلقّى الرفضَ تلو الآخر من قِبْلاته، حتى «أجاره» وأسرتَه نظامُ تسلّطيٌّ آخرُ يتشدّق بحماية الإسلام ومقدّساته. وجليٌّ أنّ الحكم التسلّطيّ ديدنٌ يعلو على أيّ دين، خصوصًا لو كان الدينُ ظاهريًا ونفعيًا. بل سارعتْ دولُ الغرب التي كان يخدمها الطاغيةُ إلى إدانة أفعاله وتجميدِ أمواله فهل يفقه باقي الخدم ـ الطغاة؟

هذه أبرزُ الدروس أمام الطغاة، والأهمّ أنّها دروسٌ يتعيّن أن تعيَها الشعوبُ المقهورة

قد يرى بعضُ الطيّبي القلوب أنّ الطاغية يستحقّ الشفقةَ أو المغفرةَ باعتبار أنّ ما حلّ به من مهانةٍ بعد عزٍّ وسطوةٍ عقابٌ كافٍ. ولكنّ عتاة المجرمين لا يستحقّون مثلَ هذه المشاعر النبيلة فلن يتوّجَ نضالُ شعب تونس بالنصر الحقيقيّ إلاّ بالقصاص من التشكيل العصابيّ الذي تَسَلّط على البلاد طويلاً بالقهر والإذلال، وبعقابه على هدر حياة الشهداء، وباستعادةِ ما نهبه من أموال الشعب. وحده القصاصُ من هذا التشكيل، الذي حَكم أزيد من عقديْن بالحديدِ والنارِ والفساد، في بلدٍ كان

مؤهَّلاً لأن يصبح واحةً للتقدّم والحريّة في منطقتنا، هو الانتصارُ الحقيقيُّ والنهائيُّ لإرادة الحياة في تونس والوطن العربيّ. وفي الحكمة: «لا تحتضنْ تمساحًا ولو جاءك باكيًا.»

الحكم التسلّطيّ يهدر الحريّةَ والعدلَ حتى بعد التخلّص من رأسه

تُذكّرنا تجربةُ تونس بأمرٍ أكّدناه في كتاباتٍ سابقة: أنّه على الرغم من الأهميّة المحوريّة للمتسلِّط الأكبر على رأس ثلّة احتكار السلطة والثروة، فإنّ الحكم التسلّطيّ يُبقي بُنًى قانونيّةً معيبةً ومؤسّساتٍ سياسيّةً وتنفيذيّة مختلّة يظلّ لها أثرُها المدمِّرُ على الحريّة والعدل ولو بعد التخلّص من المتسلّط الأكبر، إنْ لم يَجْرِ تصحيحُها. وعليه، فإنّ خطايا الحكم التسلّطيّ لا تنقضي بالتخلّص من رأسه، بل يتطلّب الانتصارُ الناجزُ على هذا الحكم تفكيكَ بنى التسلّط وتدميرَ مؤسّساته الداعمة لأغراضه الخبيثة.

لقد رأينا في تونس أنّ الطاغية نجح في صوغ بنيةٍ قانونيّة، خصوصًا في الدستور، تَحْصر الترشّحَ إلى منصب رئيس الدولة في حزبه، بعد أن أفسد الحياةَ السياسيّةَ حتى دمّر أيَّ معارضةٍ جادّة. كما أنشأ، بالإضافة إلى جهاز الأمن الباطش في وزارة الداخليّة، جهازًا خاصًا لأمنه وأمن نظامه، وموّله بسخاءٍ من أموال الشعب، وسلّحه تسليحًا لا يقلّ عن الجيش الذي أهمله عمدًا. والتجربة مكرّرةٌ بالكامل في غير بلدٍ عربيّ.

ورأينا أيضًا كيف سلّط الطاغيةُ جهازَ الأمن الرئاسيّ هذا على الشعب في أواخر أيّامه ليُعمِل التخريبَ، وليؤجّجَ الشغب حتى قبل أن يهرب، بحيث يدّعي حصولَ ثورةٍ مخرِّبةٍ حاول زورًا أن يضفي عليها فزّاعةَ التيّار الإسلاميّ، الذي كان يتفاخر بأنه سبق أن أباده، كي يستدرّ تعاطفَ أسياده في الغرب وأقرانِه في المنطقة، بينما كان هو وأعوانُه وراءها، تخطيطًا وتنفيذًا. ورأينا كيف أُلقي القبضُ على رأس هذا الجهاز وعشراتٍ من أعوانه، وهم يفرّون إلى بلد حكم تسلّطيّ مجاور، بسيّاراتٍ باهظةِ التكلفة. ومع ذلك استمرّت قواتُ الحرس الخاصّ، المتمركزةُ في القصر الرئاسيّ، في منازعة الجيش باستخدام الأسلحة الثقيلة لمنعه من بسط الأمن على البلد. لكنّ الجيش انحاز إلى الشعب ورفض توجيهَ سلاحه إلى صدور المواطنين

ومن هنا كان احتجاجُ الشعب التونسيّ على حصر إجراءات الإصلاح في نطاق أفراد الحكم البائد ومؤسّساته، صنائعِ الطاغيةِ الفارّ. وللشعب كلُّ الحقّ في ذلك: فهذا الأسلوب قمينٌ بجعل الإصلاح الحقّ بطيئًا ومريرًا، إنْ لم يكن مستحيلاً. إنّ الإصلاح الحقّ الذي يفي ثورةَ الياسمين حقَّ دماء شهدائها يتطلّب صوغَ دستورٍ جديدٍ وحزمة قوانين تقنّن مبادئ الحريّة والديمقراطيّة والعدل عبر جمعيّةٍ تأسيسيّةٍ منتخبةٍ انتخابًا حرًا ونزيهًا من جميع فئات الشعب. تَطْرح مشروعَ الدستور الذي تضعه أمام الاستفتاء الشعبيّ العامّ كما يتطلّب الإصلاحُ الحقُّ محاسبةَ أهل النظام البائد أمام محاكم مدنيّةٍ نزيهة، وعقابَ المجرمين منهم، قبل تشكيل الأجهزة التشريعيّة والتنفيذيّة التابعة للحكم الجديد، وذلك بالانتخاب الحرّ عبر نصوصٍ قانونيّةٍ وآليّاتٍ تنفيذيّةٍ تضمن نزاهتَه. وهذه الجمعيّة التأسيسيّة يمكن أن تشكّل الانتقالَ السليم من ثورةٍ شعبيّةٍ سديميّةِ التنظيم والقيادة إلى بنيةٍ مؤسّسيّةٍ للحكم الديمقراطيّ الهادف إلى ضمان الحريّة والعدلَ والكرامة الإنسانيّة. ولئن تطلّب هذا السبيلُ السليمُ بعضَ الوقت، فمنافعُه تستحقّ التأجيل، في حين قد ينطوي التعجيلُ بإجراءاتٍ إصلاحيّةٍ شكليّةٍ تجري أساسًا في إطار البنى القانونيّة والسياسيّة للنظام المخلوع، وباستعمال رجالاته، على تكريس بعض آثام الحكم البائد وإهدار غايات الثورة.

مَنْ يلحق بتونس على درب الحريّة؟

الفقر، كما قال أرسطو، أبو الثورات، والجريمة. ولا ريْب في أنّ مزيج الفقر والقهر الذي تتجرّعه غالبيّةُ الشعوب العربيّة على يد الحكم التسلطيّ أشدُّ وطأةً من الفقر وحدَه. وقد فَتحتْ ثورةُ الياسمين شهيّةَ هذه الشعوب للتخلّص من الطغاة الجاثمين على صدورها. إذ أصبحوا، وفق تشبيه ونستون تشيرشل البليغ، كمن يمتطون نمورًا لا يطيقون النزولَ عنها طواعيةً وإلاّ التهمتْهم، فلا يكون لهم من مُنجٍّ إلا إطلاقُ سيقانهم للريح كما فعل «زينُ الهاربين.» وقد صارت النمورُ جوْعى، وملّت القهرَ، وستُلقي بالطغاة أرضًا إنْ هي انتفضتْ. ومؤخّرًا ضربتْ ثورةُ الياسمين للشعوب العربيّة المثلَ في أنّ الطغاة، مهما بدوْا أقوياءَ باطشين، ليسوا في الواقع إلاّ جبناءَ رعاديدَ يهربون عند أول بادرةِ تململٍ للنمر.

منطقيًا، إذنْ، لا بدّ أن يؤدّي تراكمُ الفقر والقهر في وقتٍ ما إلى انفجارٍ شعبيّ لكنّ كلَّ حالةٍ من الانتفاض على الفقر والقهر ستكون لها ملابساتُها المحدّدة وتجلّياتُها الخاصّة.

كذلك ستسعى أنظمةُ الحكم التسلّطيّ، بعد زلزال ثورة الياسمين، إلى العمل على تأجيل وقوع النازلة قدْرَ الطاقة، وذلك بمحاولة احتواء الغضب الشعبيّ عبر تخفيف المعاناة عن الجماهير، ولو وقتيًا، من خلال تأجيل رفع الأسعار وزيادة الضرائب أو الإبطاء منهما، كما حدث فعلاً في الجزائر والأردن ومصر واليمن. لكنّ هذه إجراءاتٌ مسكّنةٌ لا تقي من عواقب تزاوج السلطة الاستبداديّة مع الرأسماليّة المنفلتة، وهي الآليّة الأساسيّة لإنتاج مُتلازمة «الفقر والقهر والفساد.» ولهذا لن تجدي هذه الاحتياطاتُ فتيلاً في النهاية. فقد كانت إحدى أهمّ بشارات ثورة الياسمين أنّ الترسانات الأمنيّة الضخمة، العامّة والخاصّة، لا تستطيع الوقوفَ في وجه هبّة شعبٍ يريد الحياة، ناهيك بمنعها. فلقد كان عددُ قوّات الأمن في ظلّ الطاغية في تونس أكثرَ من فرنسا التي يبلغ عددُ سكّانها ستةَ أمثالِ تونس؛ كما أغدق عليها الجلاّدُ المالَ والعتادَ [1]

١ ـ وللمقارنة، يبلغ عديدُ قوّات الأمن في مصر مليونين، وتخصّص لها ميزانيّةٌ سنويّةٌ تبلغ ٢٠٠ مليار جنيه، بينما يتعلّل الحكمُ بقلّة الموارد عندما يشكو الناسُ من تردّي الخدمات والغلاء وتفشّي البطالة والفقر!

لن يتوّجَ نضالُ شعب تونس بالنصر الحقيقيّ إلاّ بالقصاص من التشكيل العصابيّ الذي تَسَلّط على البلاد طويلاً بالقهر والإذلال

ولكنْ لماذا باغتتْ ثورةُ الياسمين زبانيةَ القهر، وسبقتِ البلدانَ العربيّةَ الأخرى المرشّحةَ للثورة الشعبيّة؟ الإجابة الشافية هي في مجمل الشخصيّة القوميّة والتجربة التاريخيّة التونسيّة حتى لحظة اندلاع الثورة. ولكنْ إنْ أردنا أن نستخلص العواملَ الرئيسةَ فسنوجزها في اثنين. **الأول** هو الانتشارُ الواسعُ للتعليم، والأهمّ ربما هو جودةُ التعليم؛ وقد ساهم في ذلك رسوخُ التقاليد التعليميّة الفرنسيّة، وبعضٌ من خيرة المثقفين التونسيين أمثال المرحوم محمد الشرفي، أستاذِ القانون البارز ورئيس الرابطة التونسيّة لحقوق الإنسان ثم وزير التربية لسنوات طوال. والعامل **الثاني** هو ذلك التاريخُ النضاليُّ الطويلُ والحيويُّ والفعّالُ لمنظّمات المجتمع المدنيّ، ولاسيّما النقابيّة مثل «الاتحاد التونسيّ للشغل» الذي سعى الطاغيةُ إلى تدميره بجميع السبل ــ وبدا أنّه قد نجح، ولكنْ إلى حين، إذ ظلّت جذوةُ المجتمع المدنيّ مستعرةً تحت الرماد حتى استحضرتْها الثورةُ الشعبيّةُ واهتدت بها.

وعلى خلاف ما يروِّج كتّابُ المتسلّط ووعظاءُ السلطان (الذين انبروا لتأثيم الانتحار احتجاجًا من دون أن ينبسوا ببنت شفةٍ عن إثم الاستبداد والفساد)، فإنّ انتفاضة شعبَي الجزائر ومصر وليبيا، وربما اليمن وغيرها، ضدّ الحكم التسلّطيّ، **قادمة لا محالة**.

على أننا نلاحظ أنّ الفقر في مصر والمغرب، وربّما اليمن، أشدُّ وطأةً، وأنّ التفاوتَ الطبقيّ أشدُّ حدّةً. وتكفي هنا مثلاً مقارنةُ حال قريةٍ مصريّةٍ، ولو قريبةً من العاصمة، بقريةٍ تونسيّةٍ في أطراف البلاد، وبمنتجعات الصفوة المحميّة في أطراف القاهرة. ثمّ إنّ الفساد، المحميّ رسميًا، في مصر أوسعُ نطاقًا، وربما أقذرُ، ممّا هو تونس؛ كما أنّ نقصَ التعليم وقصورَه أفدحُ، والمجتمعَ المدنيَّ أكثرُ هشاشةً في مصر. ويفاقم من الأثر المدمِّر للفقر والقهر في مصر الاحتقانُ الطائفيُّ الذي يتعامى عنه الحكمُ التسلطيّ ولكنه أَنتج بعضًا من أعنف أشكال التجمهر الاحتجاجيّ منذ فترةٍ قريبة ويعقِّد حالةَ بلدانٍ أخرى أنّ الجيش يقف وراء متلازمة «الفساد والاستبداد » وفي اليمن، تُفاقِم من التوتّر الحربُ الأهليّةُ الثلاثيّةُ الأبعاد (الحكم، والحوثيّون، والجنوب)؛ وقد استعر البطشُ الأمنيُّ فيها، بل اعتُقلتْ امرأةٌ ناشطةٌ مؤخّرًا.

لكنْ نظرًا إلى مجمل خصوصيّات الحالات الجزائريّة والمصريّة واليمنيّة، يُخشى أن يكون فقدُ الأرواح والتخريبُ، اللذان قد ينجمان عن انتفاضةٍ شعبيّةٍ في أيٍّ منها، قد يكونان أوسعَ نطاقًا وأشدَّ إثارةً للرعب ممّا حدث في تونس. وتشتدّ هذه الخشيةُ في حالة الجزائر بسبب وضع الجيش في قلب السياسة وتاريخ الصراع السياسيّ العنيف؛ وفي حالة اليمن بسبب الحرب الأهليّة المستعرة.

القاهرة

نادر فرجاني

كاتب من مصر والمقالة كُتبت قبل اندلاع الانتفاضة المصريّة.

خريطة أوليّة للثورة التونسيّة

□ ياسر منيف

قبل شهرين أُجبر بن عليّ على مغادرة تونس، وسارعتْ وسائلُ الإعلام الغربيّة إلى مقارنة الثورة التونسيّة بالثورات الأوروبيّة. ونظرًا إلى عدم وجود سوابق، فقد لجأ بعضُ المثقفين إلى وصف الانتفاضة التونسيّة بأنّها من نتاج الثورة الفرنسيّة.[١] بيْد أنّ هذه المقارنة ليست مضلِّلة فحسب، وإنّما أوروبيّة التوجّه أيضًا: فهي تفترض أنّ الثورة التونسيّة مطابقة للنموذج الأوروبيّ من الثورات، مع فارقٍ زمنيٍّ يقارب القرنين.

ولكنْ إذا كانت هذه المقارنة بعيدةً عن الواقع، فكيف يسعنا أن نقارب الثورة التونسيّة؟ أقترح أن يتمّ ذلك من خلال ثلاثة أبعاد: اجتماعيّ ـ ثقافيّ، واجتماعيّ ـ اقتصاديّ، وجيوسياسيّ، بدلاً من مقاربتها وحدةً متجانسةً. إلا أنّ مقاربتي لا تعني أنّ هذه الأبعاد مستقلٌّ واحدها عن الآخر بشكل تامّ. غير أنّ كلّ حلقة تمثل واقعًا اجتماعيًا قائمًا بذاته؛ فبمقدور الثورة مثلاً أن تنجح على الصعيد الثقافيّ ـ الاجتماعيّ بغضّ النظر عن نتائج الثورة الاقتصاديّة الاجتماعيّة

الثورة الثقافيّة ـ الاجتماعيّة

أحدثت الثورةُ التونسيّة تغيّراتٍ جذريّةً في المجال الثقافيّ، إذ يبدو أنّ نظريّة الخوف وثقافة العنف اللتين قام عليهما هذا المجتمعُ الاستبداديّ قد تصدّعتا اليوم. وكانت الحكومة قد استخدمتْ أشرسَ أساليب التعذيب والترهيب، وأغرقت الفضاءَ العامَّ بصورِ رموز النظام، من أجل إبعاد المواطن عن مجرّد التفكير في دخول ذلك الفضاء خوفًا من المخاطر التي قد تواجهه. ومع ذلك ظهر عددٌ من حالات المقاومة والتصدّي على مدار العقود الماضية.

واليوم أثبت المتظاهرون أنه لا يمكن أيَّ نظام قائم على سياسة التخويف والترهيب الاستمرارُ إلى ما لا نهاية. إنّ الحراك الديمقراطيّ هذا هو بمثابة ولادة جديدة للكثير من المتظاهرين، ساعدهم على تجاوز ثقافة الخوف المتأصّلة في داخلهم، وعلى تعلّم لغة جديدة اسمُها الحريّة. أحدُ الأفلام التي يتمّ تداولُها عبر الإنترنت يصوّر شخصًا يجاهر بأعلى صوت متحدّيًا حظرَ التجوّل: «يا شعب تونس، لقد أصبحتم أحرارًا الآن. يحيا شعب تونس! تخلّصتم من بن عليّ المجرم. لا تخافوا بعد اليوم وارفعوا رؤوسكم...»[٢] هذا الحدث يُظهر أنّ هروب بن عليّ بدّل الخيالَ الشعبيّ بشكل جذريّ، إذ اكتشف التونسيّون هشاشةَ النظام القائم على الترهيب وتأليه الفرد. ووفقًا لهذا المبدإ، فإنّ كلّ مواطن يوالي الحاكمَ ويصدّق «شعارات النظام البالية وأفعاله الفارغة»[٣]؛ لكنْ حين تهتزّ العلاقةُ بين الحاكم والمواطن ينهار النظامُ بشكل كامل.

فحين أطلق الناسُ العنانَ لرغبتهم في التغيير، وأطلقوا حناجرَهم في شوارع تونس، وواجهوا الدبّاباتِ بصدورهم العارية، غدت هذه البطولاتُ الفرديّةُ بمثابة الشرارة التي حوّلت الأحداثَ المتفرّقة إلى ثورةٍ على صعيد الوطن ككلّ. وخلال أسابيع قليلة استطاع المتظاهرون إزاحة ثلاثة وعشرين عامًا من القهر. وبذلك أصبحت الثورةُ التونسيّة، التي فجأت الحزبَ الحاكم، أحدَ أسوإ الكوابيس التي تقضّ مضاجعَ الحكّام العرب. ولم تمتلك القوى المعاديةُ للثورة في تونس القوة اللازمة أو الوقتَ الكافي لإنقاذ نظام بن عليّ.

بعد فرار بن عليّ، حاولت الحكومة التونسيّة الحاليّة بقيادة محمد الغنوشي إحياءَ النظام القديم، مع صعوبة ما تتطلّبه هذه المهمّة. ولتحقيق ذلك قد تلجأ الحكومة إلى الأساليب البوليسيّة والأمنيّة المعهودة، بالإضافة إلى محاولة تجنيد طبقة جديدة من المثقفين التقليديين للعمل إلى جانبها. وفي هذا الإطار قد ينشأ بعضُ التوتر بين طبقة رجال المال المسيطرين على الاقتصاد، والجيش، إلا أنّ الطرفين سيحاولان الوصول الى توافقٍ ما للحفاظ على السلطة. كما أنّ الطبقة الحاكمة ستسعى إلى خلق تحالفاتٍ جديدةٍ مع بعض عناصر المعارضة التونسيّة لتدعيم هيمنتها على السلطة. ولعلّ التحدّي الأكبر بالنسبة إلى العناصر اليساريّة والراديكاليّة، في المرحلة الراهنة، هو الوقوف في وجه

١ ـ Jean Tulard, "The Year 1789 of the Tunisian Revolution: Interview with Jean Tulard, Historian of the French Revolution by Benoît Vitkine," **Monthlyreview.org**. Jan 22, 2011. http://mrzine.monthlyreview.org/2011/vitkine220111.html

٢ ـ "A Tunisian celebrating freedom [SUBTITLE]." **Youtube.com**. Feb 9, 2011. http://www.youtube.com/watch?v=B8v42UkDB9Y

٣ ـ Lisa Wedeen, **Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria** (Chicago: The University of Chicago Press, 1999), p. 152.

لا يمكن أيّ نظام قائم على سياسة التخويف والترهيب الاستمرارُ إلى ما لا نهاية

محاولات خلق فرقة في صفوفها، والتصدّي لعمليّة الجذب والاستدراج التي قد يتعرّض لها كوادرُها من قبل الطبقة الحاكمة

الثورة الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة

البعد الثاني للثورة التونسيّة هو البعد الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ فعلى امتداد عقدين من الزمن، أدّت السياساتُ الاقتصاديّة الليبراليّة القسريّة التي قادها الحزبُ الحاكمُ إلى إقصاء جزءٍ كبيرٍ من الفئات الاجتماعيّة. وقد أسهم ذلك إسهامًا أساسيًا في إلغاء الطبقة الوسطى، التي كانت تلعب دورَ الطبقة العازلة المانعة للصدام في حال الأزمات بين الطبقة الحاكمة والطبقات المهمّشة، فتعمّقت الفجوةُ بين الأغنياء والفقراء. بمعنًى آخر، تمكّن بن عليّ من خلال السياسات الاقتصاديّة التي انتهجها من إقامة تحالفاتٍ بين طبقاتٍ متناقضةٍ داخل صفوف المعارضة؛ كما أحاط نفسه بطبقةٍ من البرجوازيّة التجاريّة الغنيّة، وبنظام بيروقراطيّ عديم الكفاءة؛ بالاضافة إلى فرض قبضةٍ حديديّةٍ مدعومةٍ من نظام بوليسيّ أمنيّ.

إذا عدنا قليلاً إلى الوراء تبيّن لنا أنّ تاريخ تونس الحديث قائم أساسًا على ظهور النظام النيوليبراليّ الذي نراه اليوم. فبعد الاستقلال عام ١٩٥٦، قام الحبيب بورقيبه بتبنّي برامج إصلاحيّة برجوازيّة تتمثّل في إقامة اقتصاد قائم على تحقيق النموّ اعتمادًا على الصادرات واحلال الواردات. وعلى مرّ السنين حاولت الطبقاتُ العاملة مواجهةَ هذه السياسات المجحفة، وتعمّقت الفجوةُ بين هذه الطبقات وأصحاب رؤوس الأموال[١] حتى بلغتْ ذروتَها سنة ١٩٧٨ خلال الإضراب العامّ الذي قاده الاتحادُ العامّ للشغل، والذي تصدّى له الجيشُ وأسفر عن عدد كبير من الضحايا.[٢]

في الثمانينيّات والتسعينيّات، قامت الحكومة بخصخصة التعاونيّات الزراعيّة التي تملكها، فأدّى ذلك إلى إلحاق الضرر بصغار المزارعين لمصلحة كبار الملاّك ونتيجةً لهذه السياسات انطلقتْ عدةُ انتفاضات جوع في الثمانينيّات، فاضطرّت الحكومة إلى تخفيض أسعار بعض السلع. في العام ١٩٨٦ قامت الحكومة بإعادة هيكلة الاقتصاد عن طريق الخصخصة، وتخفيض النفقات الحكوميّة وكلفة العمالة، دافعةً الطبقاتِ العاملةَ إلى المواجهة. وفي هذا الإطار برز دورُ بن عليّ في التصدّي لهذه التحرّكات لمنعها من الوقوف في وجه سياسته النيوليبراليّة. لكنه لجأ إلى الخداع من خلال اعتماد خطاب «إصلاحيّ

١ ـ Richard Seymour. "The Rise and Fall of Ben Ali," **socialistworker.org**. Jan 18, 2011. http://socialistworker.org/2011/01/18/rise-and-fall-of-ben-ali

٢ ـ Clive Bradley, "Tunisia: Behind the "Jasmine Revolution"," **workersliberty.org**. Jan 22, 2011. http://www.workersliberty.org/story/2011/01/22/tunisia-background-and-prospects

ديمقراطيّ» لتمرير سياساته وتدعيم سلطته: ففي بداية التسعينيّات، شجّع العمل النقابيّ، إلا أنّه في الوقت ذاته قاد حملة مسعورة ضدّ الشيوعيين والإسلاميين على حدٍّ سواء. بيْد أنه في السنوات التي تلت أقرّ سياساتٍ أكثرَ عدائيّةً ووحشيّةً أدّت الى تقويض نظامه وزيادة نقمة الطبقات الغاضبة.[1]

في النهاية لا يمكن فصلُ الثورة التونسيّة عن الأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي بدأتْ عام ٢٠٠٧. فبسبب هذه الأزمة دفعت الطبقاتُ الشعبيّة، من عمّال وفلاحين، وقطاعاتٌ كبيرةٌ من الطبقة المتعلمة، الثمنَ الأكبر. على صعيد آخر، لا يبدو أنّ هذه الأزمة ستتعمّق بسبب السقوط المدوّي لبن عليّ؛ فقد تقوم تحالفاتٌ جديدةٌ بين بقايا العهد البائد والطبقة البرجوازيّة وبعض الجماعات الإسلاميّة مثل حركة النهضة وجزء من النخبة المثقفة لحلّ أزمة الشرعيّة التي تواجهها الطبقةُ الحاكمة وقد تلجأ هذه الطبقة إلى تقديم عدد من التنازلات لجماعات مهمّشة.

وفي السياق نفسه، فإنّ بعض الجماعات الثانويّة ستحاول إعادة تنظيم صفوفها وخلق تحالفات جديدة. وقد تضطرّ بعضُ قطاعات الطبقة العاملة (من عاملين وعاطلين عن العمل) وبعض الحركات الاجتماعيّة إلى إعادة تقييم مواقعها ودراسة الواقع الحاليّ، في محاولة لتبيان مواطن ضعف التحالف النيوليبراليّ الجديد من أجل التصدّي له ومنعه من تدمير الثورة.

ثورة جيوسياسيّة

أخيرًا يمكن تحليلُ الثورة التونسيّة على المستوى الجيوسياسيّ فتونس في ظل بن عليّ بلد مستقلّ من الناحية النظريّة فقط، لا من الناحية الجيوسياسيّة (وقد لا تكون البلد الوحيد على هذا الصعيد). فعلى الصعيد الخارجيّ، شكّلتْ تونس قاعدة للسياسة الإمبرياليّة الأمريكيّة في المنطقة بدعمها حربين أمريكيتين مدمّرتين ضدّ العراق. كما أسهمتْ في دعم السياسة الإسرائيلية ضدّ الفلسطينيين. أما على الصعيد الداخليّ، فقد قامت الحكومة التونسيّة بقمع المظاهرات المندّدة بغزو العراق وحصار غزّة. وقام بن عليّ بإعادة صياغة بعض نظريّات المحافظين الجدد، كمحاربة الإرهاب، واستخدامها ضدّ معارضيه. والمأمول أن تتمكّن الانتفاضة التونسيّة (والمصريّة) من وضع حدّ للزحف الاستعماريّ الجديد

آمهرست (ماساتشوستس)

ياسر منيف

طالب دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة ماساتشوستس، آمهرست

١ ـ Christopher Alexander, "Authoritarianism and Civil Society in Tunisia," merip.org. MER 205. Oct - Dec 1997. http://www.merip.org/mer/mer205/alex.htm